

هنري برنستين الطبقة والتغير الفلاحي

ترجمة: عمرو خيري | مراجعة: علي أموزاي

سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية

1

المرايا

مركز الدراسات والبحوث الزراعية



سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية

الطبقة والتغير الفلاحي



الطبقة والتغير الفلاحي

Henry Bernstein, Class Dynamics
of Agrarian Change.

© Fernwood and Practical Action
Publishing.

تأليف: هنري برنستين

ترجمة: عمرو خيرى

مراجعة: علي أموزاي

تصميم غلاف/ محمد سيد

تصميم داخلي/ أحمد العزازي

الطبعة الأولى، القاهرة 2024

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : 2024/15251

الترقيم الدولي / تدمك: 4-978-977-8880-01

1 - الأحوال الريفية.

2 - التنمية الريفية.

أ- خيرى، عمرو (مترجم) ب- العنوان : 338/1

جميع الحقوق محفوظة للناسر

المرايا للثقافة والفنون

تليفون : 023961548 2 +

موبايل : 01030319318 2 +

البريد الالكتروني: elmaraya@elmaraya.net

<https://elmaraya.net/>

العنوان: 23 عبدخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع.

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلف

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المرايا للثقافة والفنون.

سلسلة التغيّر الفلاحي والدراسات الفلاحية

هنري برنستين

الطبقة والتغيّر الفلاحي

ترجمة: عمرو خيري

مراجعة: علي أموزاي



2024

تصدر الطبعة العربية بدعم من:

International
Institute of
Social Studies

Erasmus
University
Rotterdam
Erasmus



COHID 人文与发展学院
College of Humanities and Development Studies (COHID)



شبكة سيادة
SIYADA NETWORK
٢٠١٥-٢٠٢٠
A 100 Years of the Arab Spring



PLAAS Institute for Poverty, Land and Agrarian Studies



سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية:

– الطبقة والتغير الفلاحي، هنري برنستين 2010
Class Dynamics of Agrarian Change, Henry Bernstein 2010

– الفلاحون وفنّ الزراعة: بيانٌ تشايانوفيّ، يان داو فان در بلوخ 2013
Peasants and the Art of Farming: A Chayanovian Manifesto, Jan Douwe van der Ploeg 2013

– نُظُمٌ غذائيةٌ ومسائل زراعية، فيليب مكمايكل 2013
Food Regimes and Agrarian Questions, Philip McMichael 2013

– سُبلُ عيشٍ مستدامة وتنمية ريفيّة، إيان سكونز 2015
Sustainable Livelihoods and Rural Development, Ian Scoones 2015

– الديناميات السياسية للحركات الزراعية العابرة للقوميات، ساتورنينو م. بوراس الابن و مارك إدلمان 2016
Political Dynamics of Transnational Agrarian Movements, Saturnino M. Borras Jr. and Marc Edelman 2016

- التغيير الزراعي والهجرة والتنمية، هنري فلتاير وراول دلغادو وايز
2016

Agrarian Change, Migration and Development, Henry Veltmeyer
and Raúl Delgado Wise 2016

- الزراعة البيئية والعلم والسياسة، بتر م. روسيت وميغيل أ. ألتيري
2017

Agroecology, Science and Politics, Peter M. Rosset and Miguel
A. Altieri 2017

- غلالٌ بالمضاربة: الأموكة والغذاء والزراعة، جينيفر كلاب وريان
إساكسون 2018

Speculative Harvests: Financialization, Food and Agriculture,
Jennifer Clapp and Ryan Isakson 2018

- ثورة مضادة: الصعود العالمي لليمين المتطرف، والدن بيلو 2019
Counterrevolution: The Global Rise of the Far Right, Walden
Bello 2019

- الزراعة ومشكلة الجيل، بن وايت 2020
Agriculture and the Generation Problem, Ben White 2020

التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية:

كتبٌ صغيرة في قضايا كبيرة

متاحة في طبعة إلكترونية

محررو السلسلة:

- ساتورنينو (جون) م. بوراس الإبن، المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، لاهاي
- روث هال، PLAAS، جامعة ويسترن كيب، جنوب أفريقيا
- ماكس سبور، المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، لاهاي
- هنري فلتاير، الجامعة المستقلة في زاكاتيكاس، المكسيك
- جينغزونغ بي، جامعة الصين الزراعية في بكين

هيئة التحرير الدولية:

- غونزالو كولكي، مؤسسة الأرض، بوليفيا
- أليساندرا كورادو، جامعة كَلْبَرِيَّة، إيطاليا
- راول دلغادو وايز، الجامعة المستقلة في زاكاتيكاس، المكسيك
- بيرناندو مانشانو فيرنانديز، جامعة ولاية ساو باولو، حرم بريزيدينتي بروديتي، البرازيل
- ساياكا فونادا-كلاس، اليابان
- شوجي هيسانو، جامعة كيوتو، اليابان
- كويتشي إكيغامي، جامعة كينكي، اليابان
- الكسندر نيكولين، الأكاديمية الرئاسية الروسية للاقتصاد الوطني والإدارة العامة، روسيا
- لكسامي سافيتري، معهد سباديا، إندونيسيا
- سيرجيو شنيدر، الجامعة الاتحادية في ريو غراندي دو سول، البرازيل
- وونغكيو سونغ، معهد أبحاث الزراعة والسياسة الفلاحية، كوريا الجنوبية
- شايان فادناپوتي، RCSD، جامعة شيانغ ماي، تايلند

سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية

الصادرة عن «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» (إيكاس - ICAS)

تنشر سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية التي تصدرها «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» (إيكاس - icas) «كتبا صغيرة» حديثة تتناول قضايا كبيرة، يشرح كلُّ منها قضية تنموية محددة انطلاقاً من أسئلة أساسية. من بين هذه الأسئلة: ما القضايا الراهنة في الموضوع المعني وما الجدالات الجارية حوله؟ من هم الباحثون/ المفكرون وممارسو السياسات الأساسيون؟ كيف ظهرت المواقف وتطورت بمرور الزمن؟ ما المسارات المستقبلية الممكنة؟ ما المواد المرجعية الأساسية؟ ما الذي يجعل من المهم أن ينكب أعضاء المنظمات غير الحكومية، وناشطو الحركات الاجتماعية، وهيئات المعونة الإنمائية الرسمية وهيئات المانحة غير الحكومية، والطلاب، والأكاديميون، والباحثون وخبراء السياسات ذلك الانكباب النقدي على النقاط الأساسية المشروحة في هذا الكتاب، وكيف تتجلى هذه الأهمية؟ ويجمع كلُّ كتاب بين النقاش النظري، سياسيّ التوجه، والأمثلة التجريبية من خلفيات قومية ومحلية شتى.

يربط الموضوع الرئيس في سلسلة الكتب هذه، أي «التغير الفلاحي»، بين الباحثين والناشطين وممارسي التنمية من شتى التخصصات ومن

جميع أنحاء العالم. ويرد «التغيير الزراعي» هنا بأوسع معانيه، ذلك الذي يشير إلى عالم ريفي زراعي غير منفصل عن قطاعات وجغرافيات أخرى، صناعية وحضرية وسواها، بل يؤخذ في سياقها. والتركيز هو على المساهمة في فهمنا ديناميات «التغيير»؛ بمعنى تأدية دور ليس في (إعادة) تفسير العالم الزراعي بطرائق مختلفة فحسب، بل في تغييره أيضاً، مع انحياز واضح إلى الطبقات الكادحة، إلى الفقراء. لقد غيرت سيرورة العولمة النيوليبرالية المعاصرة العالم الزراعي على نحو عميق، الأمر الذي يتطلب طرائق جديدة في فهم الشروط البنوية والمؤسسية، كما يتطلب رؤى جديدة في كيفية تغييرها.

«مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» هي جماعة عالمية النطاق من الباحثين المقاربين في التفكير وممارسي التنمية والناشطين الذين يعملون على قضايا زراعية. وهي أساس مشترك، وفضاء مشترك لجميع هؤلاء. وهي مبادرة متعددة، تتيح تبادلاً حيوياً لوجهات نظر من منظورات أيديولوجية تقدمية مختلفة. وتلبي الحاجة إلى مبادرة تقيم الصلات بين الأكاديميين وممارسي التنمية ونشطاء الحركات الاجتماعية وتركز عليها: بين شمال العالم وجنوبه، وبين جنوبه وجنوبه؛ بين القطاعات الريفية الفلاحية والحضرية الصناعية؛ بين الخبراء وغير الخبراء. وتدافع «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» عن إنتاج للمعرفة مشترك يتبادل الإسناد وعن تقاسم لهذه المعرفة يتبادل المنفعة. وهي ترتقي بالتفكير النقدي، ما يعني مساءلة الافتراضات التقليدية، والفحص

الناقد للمقترحات الرائجة، ووضع طرائق جديدة للمساءلة، وطرحها ومتابعتها. وترتقي كذلك بـ البحث والعلم الملتزمين؛ ما يؤكّد على بحث وعلم لافتين أكاديميًا ومهمّين اجتماعيًا ومنطويين على الوقوف في صفّ الفقراء.

تدعم المنظمة المشتركة بين الكنائس للتعاون الإنمائي (ICCO)، في هولندا، سلسلة الكتب هذه ماليًا. محرّرو السلسلة هم ساتورنينو م. بوراس الابن وماكس سبور وهنري فلتماير. تتوفّر العناوين الموجودة في السلسلة بلغات عديدة.

أما الطبعة العربية فهي مدعومة ماليًا وإداريًا من قبل المعهد الدولي (TNI)، هولندا.

تمهيد للطبعة العربية

يمكن للأفكار التحررية أن تُنتج في سياقات معرفية غير ديمقراطية لأقصى حد، والقصد هنا أسئلة من قبيل من يُنتج ويستخدم أي معرفة؟ ولأي درجة؟ وكيف؟ ولأي أغراض؟ والأهم معرفة من؟ إن الدوائر العالمية لإنتاج المعرفة وتفسيرها للظواهر والأطراف وتعميمها وتبادلها واستخدامها هي دوائر مماثلة في حركتها لدوائر حركة السلع العادية في الحياة اليومية للناس؛ فهي في يد قلة، معرضة للاحتكار، ويجري تبادلها لتحقيق الأرباح. في عالم اليوم - في العلوم الاجتماعية على الأقل - تتركز هذه الدوائر في جامعات ومؤسسات بحثية جيدة التمويل في الشمال العالمي، والإنجليزية هي اللغة المهيمنة. إن الحصول على المنح البحثية الأكاديمية، ونشر المقالات في الدوريات والكتب مع كبار الناشرين، وتوفر الاشتراك في المجلات العلمية، والقدرة على دفع رسوم النشر المفتوح وتوفر المكتبات المكدسة فيها الكتب، هي من بين متطلبات الباحثين لمعرفة أحدث ما يُنتج معرفياً، وهو الحد الأدنى الذي يجب أن يتوفر لدى المرء حتى يتمكن من التفكير في أفكار «أصيلة» للبحث أو التقدم للحصول على المنح البحثية أو الوقوف على أفكار صالحة للنشر.

إلا أن هذه المتطلبات المالية واللوجستية تتجاوز كثيراً قدرة الحكومات والجامعات والباحثين الأفراد في الجنوب العالمي. في عام 2024 كانت الرسوم المعلن عنها للاشتراك في دورية من كبرى دوريات العلوم الاجتماعية هي 6500 دولار، وبهذه الدورية عدد من المقالات أكبر من مثيله في الدوريات الأخرى. وعند نفس الناشر ونفس السنة هناك دورية كبرى أخرى اشتراكها السنوي 2700 دولار. باشتراكات الدوريات يمكن للعامة الاطلاع على المقالات بعد سداد الرسوم. ويمكن للباحث نشر مقالات مُتاحة للعموم دون اشتراك، لكن عليه دفع رسوم لهذه الميزة. ورسوم النشر المفتوح لمقال في ما يُسمى «رسوم نشر المقال» في الدورية الكبرى المذكورة أعلاه - على سبيل المثال - هو 4300 دولار إضافة للضرائب. ربما يبلغ راتب المدرس الجامعي بدوام كامل في جامعة حكومية في دولة متدنية أو متوسطة الدخل حتى في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية والكاريبي نحو 300 دولار في الشهر. ليست هذه إلا بعض الأمثلة التي تُظهر مدى عدم ديمقراطية البنى العالمية لسياسة المعرفة. من هذه البنى، تنهض بعض الآراء المغايرة حول العالم والحياة الاجتماعية. يمكن استخدام الأكاديميا - ولقد حدث هذا مراراً - في توليد المعرفة التي تبرر الاستغلال والقمع والنهب البيئي.

ليس في البنى غير الديمقراطية لسياسة المعرفة العالمية أي شيء طبيعي أو بديهي. إنها ومن عدّة أوجه امتداد لمنطق الرأسمالية، وللتطور غير المتكافئ للرأسمالية العالمية. لقد جرى ضم الجامعات والمعاهد العلمية

على مستوى العالم إلى المنطق النيوليبرالي، من عدة أوجه. وبموجب هذا المنطق يسمو نجاح الباحث الفرد والجامعة الواحدة على ضرورات الاقتصاد الأخلاقي للمجتمع.

لا يرغب الباحثون والنشطاء وراء سلسلة الكتب الصغيرة هذه الصادرة عن «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» التي بدأت في 2008، في أن يكونوا جزءاً من الوضع القائم لسياسة المعرفة العالمية. إنهم يرغبون في تقديم إسهام صغير على مسار طرح الأسئلة حول الطبيعة غير الديمقراطية وغير العادلة لدوائر سياسة المعرفة العالمية. يرغبون في الإسهام في تفكيك البنى الظالمة لعمليات توليد المعرفة الحالية وتداولها وتعميمها واستخدامها، وفي الوقت نفسه يحاولون بناء بديل. لا يمكن تحقيق ديمقراطية سياسة المعرفة إلا من خلال عدد كبير من المبادرات المشابهة على مستوى العالم، ومن خلال حركة جماعية. على الباحثين الأكاديميين ممن يحتلون قاع بنية سياسة المعرفة الهرمية هذه غير العادلة أن يتولوا دوراً أساسياً في تفكيك هذا النظام وفي بناء بديل. لهذا نعتبر تشكيل جماعة الباحثين والنشطاء الفلاحيين في الجنوب العالمي (CASAS) أمراً واعداً ومشجعاً ومُلهماً.

إن الأرضية غير المستوية لسياسة المعرفة العالمية لا تقتصر على العالم الأكاديمي وحده. في العلوم الاجتماعية - وخصوصاً في مجال الدراسات الفلاحية النقدية على اتساعه - ثمة ثلاثة مواقع على الأقل يمكن فيها توليد المعرفة التحررية واستخدامها، وهي المجال الأكاديمي، ودوائر

المجتمعات المحلية والحركات الاجتماعية الشعبية المرتبطة بها، والبحوث المستقلة ومؤسسات التنمية. يرى أعضاء «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» فيها مجتمعات أفقية متداخلة، لا علاقات هيراركية رأسية حيث تحتل الجامعات وإنتاجها للمعرفة رأس الهرم. يحوز منظمو النقابات الزراعية وقادتها على معرفة عميقة حول عالم العمال الزراعيين لا يتوفر أدنى قدر منه للأكاديميين أو لباحثي منظمات المجتمع المدني، حتى رغم قدرة الباحثين الأكاديميين على تقديم معرفة مميزة من دراسة نفس الظروف الاجتماعية للإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي لعمال الزراعة. للمعرفة الأكاديمية دور مهيمن، وفي أحيان كثيرة تُقدم بصفتها المصدر المشروع الوحيد للمعرفة العلمية. لكنه افتراض تحوّلته الشكوك، إذ يرى أعضاء «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» نفس القدر من الأهمية في المعرفة المنتجة خارج الجامعات. ومن المهم بنفس الدرجة التكاملات المحتملة بين تفاعل هذه الدوائر الثلاث المختلفة من منتجي المعرفة. وهذا جزء من ديمقراطية سياسة المعرفة.

إن سلسلة كتب صغيرة الصادرة عن «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية» هي مبادرة تسعى لتقديم إسهام متواضع على طريق ديمقراطية سياسة المعرفة. إطلاق الطبعة العربية من السلسلة في 2024 هو حدث تاريخي للسلسلة. كتب المبادرة تتوفر في عشر لغات، هي الإنجليزية والإسبانية والبرتغالية والصينية واليابانية والأندونيسية والتايلاندية والكورية والإيطالية والروسية. وليست جميع كتب السلسلة مُترجمة

لكل هذه اللغات؛ إذ تختار الفرق المتعاونة معنا لإصدار طبعات اللغات المختلفة عناوين مختلفة للترجمة، وليست لديهم إمكانيات كافية لترجمة كافة العناوين في الوقت نفسه. سوف تصدر قريباً طبعات بالبورمية والتركية والفرنسية، بعد إصدار الطبعة العربية في أواسط عام 2024. هذا إنجاز مفصلي لأن هناك انقطاع هائل في العالم الأنجلو فوني بمجال الدراسات الفلاحية النقدية بين الواقع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على جانب، والمعرفة العالمية المهيمنة التي تُعمم وتُستخدم عن المنطقة على الجانب الآخر.

مع توفير الطبعة العربية من سلسلة كتب صغيرة الصادرة عن المبادرة، نأمل أن تساعد هذه المبادرة الصغيرة في بناء قنوات التفاعل والتواصل في سياسة المعرفة بمجال الدراسات الفلاحية النقدية، وتطوير دراسات التنمية بشكل أعم. نأمل أن تشجع هذه الطبعة العربية الباحثين والنشطاء العرب على زيادة الاشتباك والتواصل مع نظرائهم من خارج العالم العربي بشكل أكثر استدامة واستمرارية. يمكن للعالم أن يتعلم من المنطقة العربية، والعكس صحيح.

في هذا السياق يقدم برنامج أساتذة جامعة إراسموس (للتغير الاجتماعي الإيجابي) من جامعة إراسموس روتردام، عبر برنامج الفرعي حول «دمقرطة سياسة المعرفة» تمويلاً متواضعاً لهذا المشروع، بالتعاون مع المعهد الدولي (TNI) لجعل السلسلة العربية مُتاحة بلا مقابل في طبعاتها الإلكترونية. يُؤمّن مشروع «دمقرطة سياسة المعرفة» بطريقة الباحثين-

النشطاء في العمل على محاولة تأسيس منصات تفاعلية بين مختلف تجمعات منتجي المعرفة ومستخدميها داخل الجامعات وخارجها، وهو يدعم هذا النهج، وكذلك يدعم توسع نطاق الطبقات غير الإنجليزية لسلسلة كتب صغيرة بحيث تمتد للغة العربية، ويعتبرها خطوة كبرى على طريق ديمقراطية سياسة المعرفة.

ساتورنينوم. بوراس الابن.
أستاذ الدراسات الفلاحية، المعهد الدولي
للدراسات الاجتماعية (ISS).
حائز على درجة عميد تنسيق المبادرات البحثية
(إراسموس)، جامعة إراسموس روتردام.
هولندا.

15 مايو / أيار 2024.

إهداء...

إلى ذكرى أمي وأبي، إستر وهاري

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر أولاً إلى ساتورنينو م. بوراس (جون بوراس) على ما كرّس من خيال وجُهد لإنشاء هذه السلسلة الجديدة من «الكتب الصغيرة حول الأفكار الكبيرة» المعنية بالتغير الفلاحي، وعلى دعوته لي لكتابة هذا الكتاب الأول في السلسلة. آمل أن يسهم عملي هذا في النقاش المثمر بين الكتب المخطط إصدارها في هذه السلسلة.

ثم إنني أدين بالقدر الكبير من الفضل لزميلي تيرنس ج. بايريس (تيري بايريس). لقد حررنا معاً دورية الدراسات الفلاحية بين 1985 و2000، ثم بدأنا دورية التغير الفلاحي في 2001، وهما دوريتان مكرستان لاستكشاف ديناميات الطبقة في التغير الفلاحي، تاريخياً وفي الوقت الراهن.

يستفيد هذا الكتاب من فترات طويلة من التفكير حول القضايا التي يناقشها، وخلال تلك الفترات استفدت من عمل الكثيرين. لن أحاول ذكرهم هنا، وإن كان بعضهم - وليسوا جميعاً - يظهرون في متن الكتاب وفي قائمة المراجع. واجهت أثناء إعداد هذا الكتاب مشكلات كبيرة،

من قبيل الاختيار والتلخيص وانتقاء أسلوب للعرض. وكانت النتيجة النهائية أفضل بكثير مما كنت أتوقع لها؛ إذ استفدت كثيراً من تعليقات الرفاق الذين قرأوا مسودات الكتاب: إلينا باليوني، وجايروس باناجي، وتيري بايريس، وجينس ليرش، وتوني ويس. لن يتفق أي منهم مع جميع ما كتبت هنا؛ من ثم فأنا أتحمل كل المسؤولية حصراً عن هذا العمل.

تمهيد الكتاب

كتاب «الطبقة والتغير الفلاحي» لهنري برنستين هو العمل الأول في سلسلة كتب التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية الصادرة عن «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية (إيكاس - ICAS)». من المهم أن نبدأ السلسلة بكتاب هنري لسبين. أولاً، الأهمية الاستراتيجية للعدسة التحليلية للاقتصاد السياسي الفلاحي في الدراسات الفلاحية اليوم، وثانياً، الجودة عالمية المستوى لهذا الكتاب. إنه يهيئ الساحة لما يلي من كتب ويرفع سقف التوقعات حول الجودة. يساعد الكتاب في ضمان أن تكون الكتب التالية في السلسلة مهمة سياسياً ودقيقة علمياً. ولنبدأ بكلمة موجزة عن السلسلة لوضع سياق لهذا الكتاب على صلة بمشروع إيكاس الفكري والسياسي.

في الوقت الراهن، يبقى الفقر العالمي ظاهرة ريفية بامتياز، إذ يشكل فقراء الريف ثلاثة أرباع فقراء العالم. من ثم، فتحدي إنهاء الفقر عالمياً - وهو قضية متعددة الأبعاد، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية

وجندرية وبيئية، إلخ - وثيق الارتباط بمقاومة كل من يعملون في الريف لنظام ينتج شروط الفقر الريفي ويستمر في إعادة إنتاج شروطه. في حين لا يزال التركيز على التنمية الريفية مهماً لمن يفكرون في التنمية، فهذا التركيز التنموي لا يعني تجاهل القضايا الحضرية. يتمثل التحدي في تحسين فهمنا للصلات بين هذه القضايا، وتحديدًا لأن مسارات الخروج من الفقر ممهدة حالياً بالسياسات النيوليبرالية وبجهود تعميم سياسات المؤسسات المالية ومؤسسات التنمية الدولية لدرجة كبيرة، ما يعني إبدال شكل من أشكال الفقر الحصري بالفقر الريفي بكل بساطة.

إن الكثير من المؤسسات (مثل البنك الدولي) التي تروج للتفكير الدارج حول القضايا الفلاحية لديها موارد مالية تؤهلها للهيمنة على البحث في هذا المجال، وإنتاج وتعميم مطبوعات معنية أساساً بالسياسات. يطعن المفكرون الناقدون في هذه الرؤية ذائعة الانتشار من عدة أوجه، لكن جهودهم تقتصر في العادة على الدوائر الأكاديمية، بما لهذه الدوائر من قدرة وصول وتأثير مقتصرة ومحدودة.

تبقى إذن الحاجة الملحة لقيام الأكاديميين (أساتذة وباحثين وطلاب) ونشطاء الحركات الاجتماعية وممارسي التنمية في الجنوب والشمال العالميين بإعداد كتب يسيرة الفهم وثيقة الصلة بالسياسات والسياسة، وسهلة الاطلاع عليها، في مجال الدراسات الفلاحية النقدية. لتلبية هذه الحاجة، تُطلق إيكاس سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية.

والفكرة هي نشر كتب صغيرة ومركزة ومهمة تشرح وتقدم تطورات معينة بناء على أسئلة محددة: ما هي القضايا والنقاشات الحالية في هذا المجال أو ذاك؟ ومن هم الباحثون/ المفكرون الأساسيون والممارسون للسياسات في هذا المجال؟ كيف تشكلت هذه المواقف وتطورت على مدار الوقت؟ ما هي المسارات المستقبلية الممكنة، وما هي المراجع الأهم في هذا المجال؟ لماذا من المهم للعاملين بالمجتمع المدني ونشطاء الحركات الاجتماعية وهيئات التنمية والمنح والطلاب والأكاديميين والباحثين وخبراء السياسات أن يشتبكوا بشكل ناقد مع النقاط الأساسية التي يطرحها الكتاب؟ في كل كتاب، نمزج بين النقاشات النظرية والعملية المرتبطة بالسياسات، ومعها أمثلة من الواقع من مختلف السياقات الوطنية والمحلية.

سوف تتوفر سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية في عدد من اللغات، ونبدأ بثلاث لغات إضافة إلى الإنجليزية، هي الصينية والإسبانية والبرتغالية. تصدر الطبعة الصينية بالشراكة مع كلية الدراسات الإنسانية والتنمية بالجامعة الزراعية الصينية في بكين، بتنسيق من بي جينغزونغ، والطبعة الإسبانية تصدر بالتنسيق مع برنامج الدكتوراه في دراسات التنمية بجامعة زاكاتيكاس المستقلة في المكسيك، بتنسيق من راول ديلغادو وايز، وتصدر الطبعة البرتغالية بالتنسيق مع جامعة ولاية ساو باولو في البرازيل، بتنسيق من برناردو ماشادو فرنانديز.

ونظراً لسياق وأهداف سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية،
يسرنا ويشرفنا أن يكون كتاب هنري برنستين مُفتتحَ السلسلة: فهو
نموذجي من حيث موضوعاته وسهولة قراءته وأهميته والدقة والصرامة
المتوخاة في كتابته. ويحدونا أبلغ الأمل والتفاؤل بشأن مستقبل هذه
السلسلة.

ساتورنينو م. بوراس الابن، ماكس
سبور، هنري فيلتمانير.
محررو إيكاس.
سلسلة التغير الفلاحي والدراسات
الفلاحية.

المقدمة

الاقتصاد السياسي للتغير الفلاحي

يبحث الاقتصاد السياسي الفلاحي، كما عُرِّف في بيان رسالة دورية التغير الفلاحي، في: «العلاقات الاجتماعية وديناميات الإنتاج وإعادة الإنتاج والملكية والقوة في التشكلات الفلاحية وعمليات التغير الخاصة بها، سواء تاريخياً أو في الوقت الراهن». يركز فهم التغير الفلاحي في العالم المعاصر على تحليل الرأسمالية وتطورها. وأقصد بالرأسمالية منظومة الإنتاج وإعادة الإنتاج القائمة على العلاقة الاجتماعية الأساسية بين رأس المال والعمل: رأس المال يستغل العمل في سعيه للربح والتراكم، بينما العمال مضطرون للعمل لصالح رأس المال للحصول على سبل الكفاف. ووراء هذا التعريف الأولي والعام، وداخله أيضاً، عدة تعقيدات وتحديات يسعى هذا الكتاب إلى استكشافها وشرحها.

أولاً، أود أن أهيئ الساحة لما يلي من فصول، فأقدم مقاربتني وأضع يدي على القضايا الأساسية التي ستتناولها.

الصورة الكبيرة: الزراعة وسكان العالم

يرى توني ويس (Weis, 2007: 5) أنه «يمكن تعقب جذور الاقتصاد الغذائي العالمي المعاصر إلى سلسلة من التغيرات الثورية، والتي كانت تحدث في الماضي على مدار آلاف السنوات الماضية، ثم على مدار قرون، ثم أصبحت تتحقق مدجة عبر عقود لا أكثر».

الألفيات - منذ نحو 12 ألف سنة، أصبح شكل ما من أشكال الزراعة المستقرة المهاد المادي للمجتمع. والإشارة إلى التغيرات الثورية التي حدثت على مدار آلاف السنوات تحيل إلى أنه بينما كانت التغيرات عميقة العواقب، فهي قد حدثت بشكل تدريجي، وتُسمى في العادة «تطورية». ولقد ضُمَّت الحضارات الفلاحية أغلب البشر في آسيا وفي مناطق «الغرس» في شمال أفريقيا وأوروبا، وأجزاء من المساحات الأقل كثافة سكانية في أفريقيا جنوب الصحراء والأمريكيتين. في تلك المجتمعات الفلاحية، كانت الغالبية العظمى تعمل في الفلاحة. بحلول عام 1750، دعمت تلك المجتمعات سكان العالم البالغ عددهم حينئذ نحو 770 مليون نسمة.

القرون- منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدأ بزوغ وانتشار التصنيع في تهيئة وضع جديد في الاقتصاد العالمي، حيث «التاريخ متسارع العجلة» والتحويلات الكبرى في الفلاحة. بحلول عام 1950، بلغ تعداد سكان العالم 2.5 مليار نسمة.

العقود- بلغ تعداد سكان العالم ستة مليارات نسمة عام 2000 (ومن المتوقع أن يصل إلى تسعة مليارات نسمة بحلول عام 2050). يظهر من هذا طبيعة الدور الذي لعبته إنتاجية الفلاحة، التي تحسنت مع ارتفاع معدلات النمو السكاني. بحلول عام 2008، أصبح تعداد سكان الحضر يساوي تعداد سكان الريف للمرة الأولى في العالم، ومن ثم بدأ تعداد سكان الحضر يفوق سكان الريف.

إذن جزء من الصورة الكبيرة هو نمو إنتاج الغذاء وتزايد سكان العالم، لا سيما منذ الخمسينيات. يعد هذان جانباً من جوانب نمو الرأسمالية والاقتصاد العالمي الذي هيأت له الرأسمالية. ثمة جزء آخر من الصورة، هو اللامساواة العالمية الهائلة في الدخل وأمان سبل العيش، وفي جودة الحياة ومتوسطات الأعمار، وفي الإنتاجية أيضاً. بينما يُنتج أكثر مما يكفي لإطعام جميع سكان العالم بالشكل الملائم؛ يجوع الكثير من الناس لكثير من الوقت أو طوال الوقت.

من هم المزارعون في عالمنا المعاصر؟

بعض الأرقام

مع تحول الدول إلى التصنيع، راحت نسبة المشتغلين بالزراعة من قوة العمل في هذه الدول تتراجع. في عام 2000، كانت نسبة جميع العاملين بالزراعة في الولايات المتحدة 2.1 بالمائة من إجمالي قوة العمل، وبلغت النسبة في الاتحاد الأوروبي (15 دولة عضو حينئذ) 4.3 بالمائة، وكانت 4.1 بالمائة في اليابان، وفي البرازيل والمكسيك 16.5 و 21.5 بالمائة على التوالي. وفي الصين، تراجعت نسبة أفراد قوة العمل الزراعية من 71 بالمائة في 1978 إلى أقل من 50 بالمائة، وهي النسبة التي تُترجم إلى أكثر من 400 مليون نسمة. ومع إضافة 260 مليون نسمة من الهند و 200 مليون نسمة من أفريقيا يعملون في الفلاحة - في الحالتين نحو 60 بالمائة من «السكان الناشطين اقتصادياً» - فمن الواضح أن الغالبية العظمى من سكان العالم الريفيين حالياً يعيشون في العالم الثالث، أو الجنوب.

يتماشى مع هذه الأرقام التقدير غير المختلف حوله والمأخوذ من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأنه في الوقت الحالي «توفر الزراعة العمل لـ 1.3 مليار نسمة حول العالم، و 97 بالمائة منهم في الدول النامية» (World Bank, 2007: 77).¹ بعض هؤلاء الـ 1.3

1- كثيراً ما تتم المبالغة في تقدير عدد «المزارعين الصغار» في الجنوب، وأحياناً تكون المبالغة هائلة، من قبل من «يتبنون وجهة نظر الفلاحين» (انظر المزيد أدناه)، ولدينا هنا على سبيل المثال جوان مارتينيز-آلير (2002) وسمير أمين (2003)، وقد قدر هذا وذاك أعداد صغار المزارعين

مليار نسمة يحملون صفة «مزارع» مع الكثير من التباين والاختلاف حول طبيعة كل من هؤلاء المزارعين وأين ومتى هم مزارعون: أثناء اللحظات الهامة في المواسم الزراعية السنوية؟ في سنوات تساقط الأمطار الجيدة أم الجذب؟ في سنوات السوق المزدهرة أم السيئة؟ أي، ليس جميع المزارعين يزرعون طوال الوقت. الكثير من سكان الريف قد لا يحملون صفة «المزارعين» بأي درجة قوية، وربما أغلبهم يحملون صفة المزارع في بعض المناطق الريفية لبعض الوقت وعلى فترات ممتدة، لأنهم يفتقرون إلى الأرض وسبل الفلاحة الأخرى أو لأنهم يعملون في الفلاحة «الهامشية». عرّف بيتر هازل وزملاءه (Hazell et al, 2007: 1) الفلاحة الهامشية بأنها «الفلاحة غير القادرة على توفير ما يكفي من العمل أو الدخل لتصبح سبيل معيشة الأسرة الأساسي». ولقد أشار هؤلاء الباحثون إلى أن في الهند على سبيل المثال، يُستخدم هذا المصطلح لوصف المزارع التي تقل مساحتها عن هكتار واحد، وهي المزارع التي تشكل 62 بالمائة من جميع الملكيات الزراعية، لكنها تشغل حيز 17 بالمائة فقط من جميع مساحات الأراضي.

المفاهيم والمصطلحات: الفلاحون والمزارعون الصغار

كثيراً ما تستخدم مصطلحات «الفلاح» والمزارع «الصغير» أو «صغير النطاق» أو الزراعة «العائلية» كمصطلحات مترادفة تستخدم بالتبادل

بأشكال مربكة. ليست هذه محض مسألة لغوية، لكن تستتبعها عواقب تحليلية مهمة. مصطلح «الفلاح» يشير عادة إلى الزراعة العائلية المصممة لتدبير إعادة الإنتاج البسيط، أي لإمداد أفراد الأسرة بغذائهم («الكفاف»). ويُضاف عادة إلى هذا التعريف الأساسي سمات مفترضة مثل التضامن والمعاملة بالمثل والإخاء في مجتمع القرية والالتزام بقيم الحياة القائمة على العائلة والمجتمع المحلي والقرابة وحب القرية. ثمة تعاريف واستخدامات كثيرة لمصطلح «الفلاحين» (والمزارعين «الصغار» أو «العائليين») لها حس قيمي قوي وتوجه مُحمل بالقيم، مثل القول «الانحياز إلى الفلاحين» (Williams, 1976) ضد جميع القوى التي دمرت أو قوضت الفلاحين أثناء بناء العالم الحديث (الرأسمالي). لكن في تقديري، يُفضّل أن تقتصر مصطلحات «الفلاح» و«الفلاحين» على الاستخدامات التحليلية وليس القيمة، وعلى نوعين من الظروف التاريخية: المجتمعات قبل الرأسمالية التي كانت مأهولة بأكثرية من صغار المزارعين العائليين (انظر الفصل الأول) وعملية التحول إلى الرأسمالية (الفصلان الثاني والثالث).

مع تطور الرأسمالية، تغيرت السمة الاجتماعية للفلاحة صغيرة النطاق. أولاً أصبحت كلمة «الفلاحين» تشير إلى المنتجين الصغار للسلع، الذين أصبح عليهم إنتاج كفافهم عبر الاندماج بتقسيمات اجتماعية أعرض للعمل والأسواق. تمثل عملية «تسليع الكفاف» هذه دينامية مركزية في تطور الرأسمالية كما سأوضح في الفصل الثاني.

ثانياً، يخضع صغار منتجي السلع لعمليات التمايز الطبقي. وأستعرض الإطار التاريخي لهذه العمليات في الفصول من الثاني حتى الخامس، وأوضح مهادها النظري أكثر في الفصول من السادس حتى الثامن. وأقترح أنه نتيجة للتكوّن الطبقي، لا توجد «طبقة» موحدة من «الفلاحين» أو «المزارعين العائليين»، إنما توجد طبقات متميزة من المزارعين الرأسماليين الصغار وصغار منتجي السلع الناجحين نسبياً والعمال بأجور.

وفي ما يخص النطاق، تُعرّف بعض المصادر «صغار المزارعين» بصفتهم من يملكون أقل من هكتارين من الأرض الزراعية، بينما تصف أخرى صغار المزارعين في الجنوب من جانب تدني مستوى التكنولوجيا التي يستخدمونها، مع الاعتماد على العمل العائلي والتوجه نحو «الكفاف» (أي سمات «الفلاح»). من ثم، فهناك معيار مكاني (حجم المزرعة) وآخر سوسيولوجي (نوع الفلاحة). ويتباعد ويتقارب هذا المعيار وذاك من أحدهما الآخر بحسب ظروف الزراعة:

المزرعة بمساحة 10 هكتارات في الكثير من مناطق أمريكا اللاتينية تعد أصغر من المتوسط الوطني، وتُدار عادة عبر العمل العائلي، وتنتج للكفاف بالأساس... والأراضي المروية بنفس المساحة في غرب البنغال على الجانب الآخر، تعد أكبر من المتوسط بالنسبة لتلك المنطقة، وتحتاج عادة إلى استخدام عمال مأجورين، وتنتج فائضاً كبيراً للبيع (Hazell et al, 2007: 1).

وأخيراً، فإن مصطلح «المزرعة العائلية» يجمع كثيراً بين عدة فئات من المزارع، تلك التي تملكها عائلة، والتي تديرها عائلة، والتي تستعين بالعمل العائلي. بعض «المزارع العائلية» تمزج بين هذه السمات الثلاث، وبعضها لا يتحقق فيه هذا المزج، كما أوضح في الفصل السادس.

لمحات من الجنوب

وراء المسائل الإحصائية والتعريفية والمفاهيمية التي تناولتها حتى الآن، أقدم عبر الاقتباسات المطولة الخمس التالية مشاهد عن الفلاحة في كل من شمال الهند، وبنغلادش، وتنزانيا، والبرازيل، والإكوادور.

في الاستراتيجية الزراعية كثيفة رأس المال الجديدة، التي بدأ العمل بها في الأقاليم منذ أواخر الستينيات، أُتيح لحكومة المؤتمر سبل إعمال الحلم الإمبريالي: الزراعة التقدمية في أراضي الأعيان. في ظرف عام أو عامين... أصبح بالإمكان في كل منطقة من المناطق إنتاج محصول عالي الجودة لمن كانوا من فئة الزاميندار [كبار ملاك الأراضي في عهد الاستعمار]، بأراضيهم التي تبلغ مساحتها 30 و40 و50 و100 فدان، ومضاعفات هذه الأرقام، وبها محاصيل القمح المكسيكي والأرز الفلبيني، والآبار العميقة التي تتدفق منها كميات تفوق 16 ألف غالون في الساعة، والكثير منها مزارع مؤجرة بمبالغ كبيرة، بها

جارات حديثة وتسميد على نطاق واسع ومخازن محاصيل مُبرّدة. (Whitcombe, 1980: 179).

ليست المزارعة أفضل بكثير. أنا أؤدي كل العمل، ثم في وقت الحصاد يأتي حاج محمود ليأخذ نصف المحصول. عندما أعمل مقابل أجر، فإنني على الأقل أرجع إلى البيت كل يوم ومعني بعض الأرز، حتى وإن لم يكن كافياً. لكن عندما أعمل على أرض المزارعة، أنتظر وأنتظر حتى وقت الحصاد. وفي الوقت نفسه ليست عندي بقرة أو محراث. يجب أن استأجر هذا وتلك من جاري. والسعر ليس بالهين، فأنا أحرق الأرض ليومين ثمناً لاستخدام بقرته ليوم واحد. في هذه البلاد، يبلغ ثمن عرق الرجل نصف ثمن عرق بقرتين! (فلاح عديم الأرض نُقلت أقواله في Hartmann and Boyce, 1983: 163).

النساء يطهرن أراضي القهوة من الحشائش الضارة، ويحصدن ثمار القهوة، ويطحنّ القهوة ويشرنها حتى تجف. يجمعن القهوة في جوالات ويقمن بوزنها. لكن عندما يجلب المحصول سعراً جيداً، يأخذ الزوج جميع النقود. يعطي لكل من زوجاته 200 شلن ويستقل الحافلة في الصباح التالي... يذهب إلى المدينة وقيم في نزل حتى يُفلس. ثم يعود الزوج ويعتدي على زوجاته ويقول «لماذا لم تجمعني الحشائش من حقل القهوة؟» إنه استعباد كبير. العمل يستمر بلا نهاية. إنه لا ينتهي. (ناشطة ريفية وردت أقوالها في Mbilinyi, 1990: 120-1).

السبب وراء كل هذا هو المضاربة على الأرض. يجري مثلاً إخلاء ألفي هكتار من أراضي الغابة البكر، ويجري تحويل ألف هكتار إلى مرعى، فيُحرم جامعو المطاط الخام من قوتهم. من هنا بدأ الصراع على الموارد الاستخراجية في حوض الأمازون، وهي منطقة قبلية. لا يريد الهنود... الملكية الخاصة للأرض، إننا نريد أن تتبع الأرض الاتحاد وأن يتمتع جامعو المطاط الخام بحق الانتفاع... [في عام 1980] قُتل قائد مهم للغاية، كان يرأس جميع الحركات في حوض الأمازون. تأمر ملاك الأراضي... على قتله. بعد سبعة أيام انتقم العمال وقتلوا أحد ملاك الأراضي. هكذا تُنفذ العدالة. (Mendes, 1992: 162, 168، حوار منشور بعد مقتل مينديز في 22 ديسمبر 1988).

انتقل صاحب الضيعة (هاسيندادو) إلى غواياكيل أثناء الأزمة. كان أبي يعرفه جيداً، وكان يؤجر لنا أي مساحة نرغب فيها من الأرض. كان صاحب الضيعة لا يريد إلا شخصاً يرعى أملاكه حتى تسترد زراعة الكاكاو عافيتها. كانت معي أنا وخافيير أرضنا الصغيرة. كنا نزرع الذرة والفاصوليا والفواكه. بل كان عندنا أيضاً بقرة أو بقرتين. لكن الأمر كان في غاية الصعوبة. كنا لا نتمكن أحياناً من بيع ما نزرعه. لم يكن في الأرض سوى أنا وزوجي. عملنا معاً في الحقول. لم يكن عندنا أطفال قادرون على مساعدتنا. ولم تتمكن أسرتي من المساعدة كثيراً. كنا نفعل - أنا وهو - كل

شيء. كانت معنا أدوات قليلة، وفتقر إلى أي موارد. ولم نملك أرضنا. في النهاية قلت لنذهب وراء باكو، شقيق خافير، إلى غواياكويل (عاملة مهاجرة إكوادورية وردت أقوالها في Striffler, 2004: 14- 5).

يصف المشهد الأول ثروة المزارعين الأثرياء، الذين تحققت لهم أكبر الاستفادة من الثورة الخضراء في إنتاج الغلال بالهند، وقد دشتها حكومة حزب المؤتمر الوطني بدءاً من أواخر الستينيات. توصلت إليزابيث ويتكومب إلى أن هؤلاء المزارعين هم الزاميندار السابقون، أو ملاك الأراضي، لكن كان معهم أيضاً الكثير من الفلاحين الموسرين الذين تراكت لديهم ثروة كافية لكي يصبخوا مزارعين رأسماليين (Byres, 1981). كانت لديهم مزارع كثيفة رأس المال وكميات كبيرة من «المدخلات» المطلوبة لتحقيق أفضل المحاصيل من الزراعات كثيفة المحصول، من بذور القمح والأرز التي جاءت مع الثورة الخضراء، التي اشتملت على انتشار الجرارات ومضخات الري والأسمدة، التي خزنها بكميات كبيرة في «الأجران» والمخازن. ولقد نشأت بذور المحاصيل الكثيفة التي استخدموها- وأكثرها منها لزراعتها في المواسم التالية- في مراكز البحوث الزراعية عبر مناطق عديدة من العالم. وكانت أحجام مزارعهم كبيرة للغاية في أعين أغلب جيرانهم، مقارنة بأراضي جميع المزارعين تقريباً في بنغلادش أو تنزانيا على سبيل المثال، لكن صغيرة للغاية مقارنة بمزارع البرازيل مثلاً.

المشهد الثاني - مشهد لمزارع فقير عديم الأرض في بنغلادش - يقدم أضداداً كثيرة للمشهد الأول. يظهر منه الكفاح اليومي المكثف لكسب العيش، مع إشارة خاصة إلى الاحتياجات الأساسية للغاية: الحاجة لتوفير الغذاء. يجمع الفلاح بطل المشهد بين استئجار الأرض والحيوانات والمحراث، لزراعة محصول الأرز الخاص به، مع العمل بأجر لدى الغير. مقارنة بالمشهد الأول، فهذا المشهد لا يقدم أية مساحة خارج المنطقة الريفية المحددة بعملية المزارعة. في الوقت نفسه، فالإشارة إلى العمل مقابل أجر تدفعنا للتفكير في من يقدمون خدمة العمل على امتداد مزارع الغلال التجارية المزدهرة الأحوال في شمال الهند، التي يصفها المشهد الأول.

أما المشهد الثالث، من تنزانيا، فهو يقدم صورة قوية للعلاقات الجندرية التي تنطوي على قدر كبير من اللامساواة (انظر الفصل الأول). على النقيض من المشهدين الأولين، فهو يركز على محصول تصديري، وفي هذه الحالة ينتجه صغار المزارعين. قد نرغب في طرح سؤال عن كيف جرى تكريس الأرض والعمل والموارد الأخرى لزراعة القهوة، وكيف يؤثر هذا على زراعة الغذاء للاستهلاك العائلي. في هذه الحالة، فإن النقود مقابل المحصول الجيد - والمرجح أن أغلب هذه النقود هي التي يجري الحصول عليها على مدار السنة - لا تُستخدم في تلبية احتياجات الأسرة لكن تُنفق «بتبذير» من قبل رب الأسرة.

وفي المشهد البرازيلي، نقابل قضايا مألوفة على امتداد التاريخ الفلاحي

لأغلب مناطق العالم الحديث، وتشمل التنافس على الأرض، والتنافس بين استخداماتها العديدة، بما يشمل استخدامات أراضي الغابات. وفي هذا المشهد بالمنافسة قائمة بين من يكسبون رزقهم من جمع المطاط الخام من أشجاره التي تنمو دون زراعة أو رعاية في الغابات، ومن يرغبون في إخلاء الغابة لتهيئة مساحات من المراعي لتربية المواشي أو زراعة فول الصويا للعلف على نطاق كبير. كما نرى في المشهد الصراع على مفاهيم ملكية الأرض: بين الأرض كملكية خاصة يستخدمها ملاكها حصراً، والأرض كمورد مشاعي، لمختلف المجتمعات أو المجموعات البشرية حقوق انتفاع مشتركة مترتبة عليه، هي حقوق استخدام مشتركة. كذلك، كما هو الحال في دول كثيرة لها تاريخ من الاستعمار، فهذا الصراع قائم بين مجموعتين من الناس بينهم فروق عرقية وثقافية، فضلاً عن اختلافات في موازين القوة بين هذه المجموعة وتلك.

أما المشهد الأخير، فهو يصف محاولة زوجة وزوجها في مقبل العمر، يفتقران إلى الأرض، في الإكوادور، للزراعة متواضعة المدخلات على أرض مستأجرة من صاحب ضيعة (هاسيندادو، أي مالك لـ هاسيندا)، وهي الكلمة المستخدمة لوصف المزرعة الكبيرة نسبياً في أمريكا اللاتينية. زرع صاحب الأرض أرضه بالكاكاو، لكنه هجرها بعدما تراجع سعر الكاكاو كثيراً في السوق، وهي الأزمة التي تشير إليها ماريا. هنا، نحن بصدد محصول تصدير دولي آخر - كما في حالة القهوة التنزانية أو الصويا واللحوم البرازيلية - وهو أيضاً مشهد ينطوي على

لمحة حول الصعوبات الخاصة بالزراعة صغيرة النطاق. نُخبرنا ماريّا بأنّها وزوجها خافير يفتقران إلى قوة العمل الكافية لتحقيق النجاح، وهو الأمر الذي يثير تساؤلات حول طبيعة الأرض التي يقومان بفلاحتها والأدوات المستخدمة. كما تشير إلى أنّهما بينما يزرعان الغذاء للاستهلاك، فهما أيضاً يبيعان بعض المحصول نظراً لحاجتهما إلى النقود لشراء السلع الأساسية التي لا ينتجانها على الأرض. بينما ما زالّا في سن الشباب، فقد قررا الذهاب وراء باكو، شقيق خافير، ليحربا المعيشة الأكثر أماناً المحتملة في مدينة غواياكوبل الساحلية، على ساحل الإكوادور على المحيط الهادئ.

تشير هذه المشاهد الخمسة إلى التنوع الهائل في أنواع الزراعة وعلاقاتها الاجتماعية، وظروف الأسواق الخاصة بالمحاصيل، و«المدخلات» وقوة العمل، والظروف البيئية للزراعة في مختلف المناطق ولمختلف الصنوف من الناس في مناطق الجنوب. هذا التنوع يعني استحالة الخروج بأي تعميم إمبريقي بسيط. وعلى هذا، ففي جميع تلك المناطق وعلى امتداد تلك التفاصيل الخاصة، تعطينا هذه المشاهد لمحات وإطلاقات على القضايا والديناميات المعرضة لمسألة التغير الفلاحي، وأجملها في ما يلي:

- التباين الطبقي والجندري في الريف.

- تقسيمات الوصول للأرض وتقسيمات العمل وتقسيمات توزيع ثمار العمل.

- الملكية وكسب العيش، والثروة والفقر.
- الإرث الاستعماري وأنشطة الدول.
- مسارات التنمية الفلاحية والأسواق الدولية (للتكنولوجيا والأموال والسلع الزراعية أيضاً).
- علاقات القوة واللامساواة ومناوئتها والعنف المستخدم عادة في الحفاظ عليها، من العنف «المنزلي» (المجندر) في تنزانيا إلى العنف الطبقي المنظم في البرازيل.
- إن الاقتصاد السياسي الفلاحي، والاقتصاد السياسي للرأسمالية بشكل أعم، كما أوظفه في هذا الكتاب لاستكشاف هذه القضايا والديناميات العريضة، مُستلهم من مقارنة كارل ماركس النظرية.

الاقتصاد السياسي لماركس

شهد ماركس (1818 - 1883) الذي عاش في إنجلترا من خمسينيات إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، على التحولات التي جلبتها الثورة الصناعية الأولى. وفي عمله النظري العظيم (وغير المنتهي) «رأس المال»، سعى ماركس إلى تحديد العلاقات والديناميات الأساسية لـ «نمط الإنتاج الرأسمالي» في صورته الصناعية المتقدمة (حتى ذلك الحين). بالنسبة إلى ماركس، فإن الرأسمالية - وعلى وجه الخصوص الرأسمالية الصناعية - هي «تاريخ-عالمية» في طبيعتها وعواقبها [أي تحققت في سياق التاريخ

العالمي]. ليس هنالك أي شيء طبيعي أو حتمي في ظهورها كنمط إنتاج جديد وثورى، لكن ما إن فرضت منطقها الفريد من نوعه للاستغلال والتراكم، والمنافسة والتطور المستمر لسعة الإنتاج (الفصل الثانى)، حتى فرضت نفسها على جميع مناطق العالم.

وأشير لحقيقة أن ماركس قد حلل نمط الإنتاج الرأسمالى بمرجعية الرأسمالية الصناعية فى شمال غرب أوروبا، وكيف أن هذا أفسح المجال لجملة من التفسيرات والنقاشات والخلافات حول تواريخ الرأسمالية قبل التصنيع الحديث ومنذ زمن ماركس، ويشمل هذا الأسئلة التالية:

- كيف تطورت الرأسمالية فى المجتمعات الفلاحية بالأساس قبل التصنيع (الفصلان الثانى والثالث).

- كيف شكلت الرأسمالية الصناعية التغير الفلاحى ما إن ترسخت وانتشرت (الفصول الثالث حتى الخامس).

يتلخص هدفى فى استخدام بعض مفاهيم نظرية ماركس عن نمط الإنتاج الرأسمالى لفهم تنوع وتعقد التواريخ الفلاحية فى العالم المعاصر. وأقترح فى هذا الصدد تناول المسارات العامة أشد العمومية - على مستوى التاريخ العالمى - للرأسمالية، ومحاولة ربطها بالتباينات المعقدة التى تتواشج وتتعدد فى هذه التواريخ (والجملة الأخيرة أستلهمها من عمل الأنثروبولوجى مايكل غيلسينان، وله سياق مختلف [Gilsenan, 51: 1982]). ليس فى قولى هذا اقتراح بأن ماركس قدم لنا كل شيء

نحتاج معرفته عن الرأسالية من حيث النظرية ومن حيث التاريخ، ولقد أوضح هو نفسه هذه النقطة. الحق أن العلاقة بين المنظومة النظرية لماركس (التي تعد بالضرورة مجردة للغاية وغير مكتملة) وتطبيقها على حالات أو تحقيقات تاريخية أو ملموسة تبقى مبعث توتر وخلاف كبيرين. في ملاحظات ماركس عن «منهج الاقتصاد السياسي» (Marx, 101: 1973) أشار إلى أن «الملموس... هو في جوهره عبارة عن تركز وتكتف محددات عديدة» أو ما يمكن أن نسميه باصطلاح فضفاض أكثر «عوامل سببية».

يقدم كل فصل من فصول هذا الكتاب بعض الأفكار والأسئلة النظرية، ويستعرضها بإيجاز تاريخياً، وأحياناً في بعض الفصول عبر تقديم تعميمات مُلخصة. هذه التعميمات - مثل تلك التي أقدمها في الفصول من الثاني إلى الخامس لتوضيح تكوين العالم الرأسمالي الحديث - لا يمكن أن نعتبرها منصفة للتعقيدات والتباينات التاريخية الكثيرة. ويسري نفس هذا التحذير على التقسيمات التي أستعين بها في الكتاب للحقب التاريخية: وهي عادة ما تؤطر بداياتها ونهاياتها ببدايات ونهايات قرون أو عقود معينة من قرون، وهي حقب ضرورية لكي نضع أيدينا على التغيير، ولا يمكننا التفكير في التاريخ من دونها، ونستعين بها على طرح أسئلة ما الذي تغير وكيف ولماذا ومتى؟ وفي الوقت نفسه، فالتقسيم إلى حقب تاريخية محددة على هذه الشاكلة ينطوي أيضاً على خطر تغميم صورة التعقيدات الخاصة بلحظات

الانقطاع والاستمرارية في العمليات التاريخية. إذن فالحقب التاريخية كما أقدمها كأطر زمانية في هذا الكتاب ليست إلا «لافتات» تشير إلى تغيرات مهمة: أي أنها لا تعني أن التغير بين حقبة وأخرى كان في كل الأحوال شاملاً وكاملاً ودراماتيكياً واستتبعته قطيعة تامة مع ما سبق، وإن كانت بعض العمليات التاريخية تنطوي على تغيرات راديكالية أكثر من بعض العمليات التاريخية الأخرى. مع أخذ هذه الاعتبارات والتحذيرات في الحسبان، فإن الأطر التاريخية والمشاهد التاريخية التي يقدمها هذا الكتاب، هدفها التوضيح والدلالة على المقاربة النظرية المستخدمة، بما يمكن القراء من اختبار النظرية، أي أن يستجوبوها ويطبقوها ويكيفوها أو يرفضوها كما يشاؤون.

لكن فهم تلك المقاربة النظرية وتقييم مدى فائدتها عملية تحفها التحديات. هذا كتاب صعب، لكن كيف لنا أن نفهم العالم الذي نعيش فيه بكل تعقيداته وتناقضاته بشكل مبسط؟ إن هدي هو تقديم بعض الأدوات اللازمة للتفكير، وليس أن أقدم للقراء قصصاً أخلاقية قد نجدها جذابة من منطلقات أيديولوجية (كما أن نقول مثلاً «الصغير جميل» ومقابله «الكبير قبيح» دلالة على الفلاحة الفاضلة مقابل الزراعة الشرطية الشريرة، وهلم جرا).

وأخيراً، فإن أكبر مساحة للخلاف والنقاش حول أفكار ماركس، وكيف نفسرها ونطبقها، هي المساحة القائمة في ما بين الماركسيين أنفسهم، أو من تأثروا أشد التأثير بأفكار ماركس. إن العارفين لهذا التاريخ ونقاشاته

سيجدون هنا بلا شك تفسيرات معينة للاقتصاد السياسي المادي أقدمها عبر هذا الكتاب الصغير. لكن الكتاب لا يحتاج إلى أية معرفة مسبقة بالاقتصاد السياسي، وفي آخره أقدم مسرد بالمصطلحات الأساسية. إن أمل المؤلف الوحيد دائماً هو أن يجد القراء في كتابه ما يكفي من أسباب الفهم والاهتمام والاستفزاز للأفكار، لكي يفكروا في ما يطرحه الكتاب ويسعون بعد قراءته نحو المزيد من المعرفة والتفكير والفهم لما طرح من موضوعات وأفكار.

الفصل الأول

الإنتاج والإنتاجية

العمل والطبيعة

إننا نفترض مُسبقاً في العمل اتخاذه صورة بشرية حصراً. فالعنكبوت ينفذ عمليات تشبه ما يعملُه النَّسَّاج، والنحلة بعملها خليقة بأن تُشعر هذا المعماري البشري أو ذاك بالخزي إذا هو رأى وتدبّر خلايا العسل التي تصنعها. لكن ما يميز أسوأ المعماريين عن أمهر النحل، هو أن المعماري يبني الخلية في عقله قبل أن يشيدها بالشمع. في نهاية كل عملية عمل، تخرج إلينا نتيجة كانت في البدء صورة في ذهن العامل، أي أنها كانت قائمة من قبل في صورة ذهنية. إن الإنسان لا يُحدث التغير فقط في هيئة المواد الطبيعية، إنما هو يُنفذ أيضاً أغراضه في تلك المواد.

(ماركس 4-283: 1976: Marx).¹

1- [ملحوظة للمراجع] ترجم المترجم هذه الفقرة من «رأس المال» بنفسه. جميع المصطلحات الأخرى التي اقتبسها المؤلف من كتاب «رأس المال» لماركس عبر هذا الفصل والفصول التالية، التزمنا فيها بما ورد في ترجمة د. فالح عبد الجبار: كارل ماركس، 2013. «رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي» [ترجمة: د. فالح عبد الجبار]. بيروت: دار الفارابي.

إن التعريف الأولي والعام لمفهوم «الإنتاج» هو كونه «عملية يجري بموجبها تنفيذ العمل لتغيير الطبيعة من أجل تحقيق شروط الحياة البشرية». كما اقترح ماركس، فإن العمل تأتي قبله القدرة (agency): أي ما يحوزه المنتج من غاية ومعرفة ومهارة و طاقة. بالعمل ضمن بيئات طبيعية إذن، يعدّل المنتجون من النظم البيئية التي يسكنونها ويعدون جزءاً لا يتجزأ منها.² وترتبط الإنتاجية بالإنتاج، وهي محورية لمسائل وقضايا تتعلق برفاه البشر - بمعنى استيفاء الشروط والظروف اللازمة للحياة البشرية. تعبّر مفاهيم «الإنتاجية» المختلفة عن نتائج سبل معينة لعمل الأشياء بالقياس والتنسيب إلى سبل أخرى. وتحسب قياسات الإنتاجية كمية السلع المنتجة باستخدام كمية معطاة من مورد بعينه.

في الفلاحة، يعد إنتاج الأرض أو المحصول أحد قياسات الإنتاجية،

ويجدر بالملاحظة أن الترجمة الإنجليزية التي اعتمد عليها د. فالج عبد الجبار مختلفة قليلاً عن الطبعة التي نقل عنها المؤلف. وترجمة د. فالج عبد الجبار للفقرة هي كما يلي: «إننا نفترض أصلاً أن العمل قد بلغ صورة أصبح معها مقصوراً على الإنسان وحده. إن العنكبوت يقوم بعمليات تشبه عمليات النساج، والنحلة، في بناء خلاياها، تبرز الكثير من المهندسين المعاريين. غير أن ما يميز أسوأ معاري عن أبرع نحلة، هو أنه يقيم البنيان في خياله قبل أن يبنيه من الشمع. ففي ختام كل عملية عمل، نحصل على نتيجة كانت موجودة، سلفاً، في مخيلته عند بدء العملية، أي مثالياً. إنه لا يُحدث تغييراً في شكل مادة الطبيعة فحسب، بل ويحقق في هذه المادة الطبيعية غايته الواعية التي تفرض عليه أسلوب وطريقة أفعاله كقانون ينبغي أن تضخّ له مشيئته».

2- هذه النقطة الأخيرة نراها في مفاهيم الإيكولوجيا (القصد: النباتات) المكوّنة من طبيعة بشرية وغير بشرية والتفاعلات بين هذا العنصر وذاك.

والمقصود هو: كمية المحصول المجموع من مساحة أرض بعينها.³ وثمة قياس آخر للإنتاجية يتعلق بالعمل: كمية المحصول الذي يمكن للمرء إنتاجه إثر إنفاق كم بعينه من الجهد، يُقاس عادة بمتوسط الوقت المُنفق في العمل، أو «وقت العمل». وتعتمد إنتاجية العمل بقدر كبير على الأدوات أو التكنولوجيا التي يستخدمها المُنتج. على سبيل المثال، فالمزارع الأمريكي الذي يستخدم جراراً ومعدّة حصاد حقلية حديثة (حصّادة دارسة) يمكنه إنتاج طن (1000 كجم) من الغلة (أو ما يكافئ هذا من الغلة) مع إنفاق وقت وجهد أقل بكثير مما ينفقه مزارع هندي لإنتاج نفس الكمية باستخدام محراث تجرّه الثيران. والأخير يمكنه إنتاج طن من الغلة مع إنفاق وقت وجهد بدني أقل مما ينفقه مزارع من أفريقيا جنوب الصحراء، يحصد زرعه بالمنجل اليدوي وأدوات يدوية أخرى.

أو بدلاً من هذا، يمكن أن نتخيل كم ما ينتجه المنتجون - في المتوسط - باستخدام أنواع مختلفة من الأدوات على مدار فترة زمنية معينة. في الفلاحة، السنة هي الفترة المُعتبرة عادة، لأن الموسمية - بحسب ظروف الطقس وتبدلها - عامل رئيسي في كل الأماكن تقريباً. قد نتبين مثلاً أن الفلاح الأفريقي ينتج طناً من الغلة في سنة، والهندي ينتج خمسة أطنان و ينتج الأمريكي 2000 طن. تبلغ إنتاجية عمل الفلاح الهندي إذن خمسة

3- لتبسيط الأمور، لا أريد الدخول في التفرقة بين المحصول النباتي والإنتاج الحيواني، وإن كان هذا وذاك ضروريان لزيادة الإنتاجية الزراعية، كما سنوضح أدناه. وثمة قياس للمحصول النباتي - يهتم به كثيراً المؤرخون للفلاحة - هو نسبة المحصول المحصود إلى البذور المغروسة.

أضعاف إنتاجية عمل الفلاح الأفريقي، وإنتاجية عمل الأمريكي تبلغ 400 ضعف إنتاجية الهندي وألفي ضعف إنتاجية الأفريقي. هذه الأرقام المدهشة المذكورة أوردتها الباحثان الزراعيان مارسيل مازوير ولورانس رودارت (Mazoyer and Roudart, 2006: 11) اللذان رصدوا أيضاً الفجوة الكبيرة بين أدنى وأعلى متوسطات الإنتاجية في نظم الفلاحة في العالم، وكونها زادت كثيراً منذ عام 1950 (انظر الفصلين الرابع والخامس).⁴

بالعودة إلى مثالي البسيط أعلاه، فهناك عدة ملاحظات إضافية ممكنة. أولاً، زيادة إنتاجية العمل مرتبطة بتطبيق أشكال أخرى من الطاقة إلى جوار الطاقة العضلية البشرية: طاقة حيوانات الجرّ، والطاقة المولدة من محركات الاحتراق الداخلي بالجرارات والحصادات الدارسة الحديثة. من ثم فإن تهيئة واستغلال أشكال أخرى من الطاقة، تُحرر الإنتاج والإنتاجية من حدود طاقة الجسد البشري. ثانياً، فهي تسمح أيضاً بزراعة مساحة أكبر من الأرض قياساً إلى عدد من يعملون عليها. تحسب مساحة الأرض المزروعة نسبة إلى العامل الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تبلغ خمسين ضعف المتوسط العالمي (Weis 2007:83).

4- الفجوة تظهر في أنصبة التجارة العالمية في السلع الزراعية حالياً. إذ أن 10 بالمائة من إجمالي الناتج الزراعي العالمي حالياً يخضع للإنتاج الدولي، ونصيب كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منه (الإنتاج الزراعي الخاضع للتجارة العالمية) 17 بالمائة لكل منهما، ونسبة 15 بالمائة لكندا وأستراليا ونيوزيلندا مجتمعين، و15 بالمائة للبرازيل والأرجنتين وتشيلي وأوروغواي معاً. أي أن 62 بالمائة من الصادرات الزراعية العالمية (قياساً بالقيمة) تأتي من دول بها 15 بالمائة من سكان العالم، و4 بالمائة فقط من قوة العمل الزراعية في العالم (Weis 2007: 21).

ثالثاً، ليست إنتاجية العامل الزراعي مقتصرة على كونها مسألة أشكال الطاقة المستخدمة في الزراعة، إنما هي - وهي في ذلك مثل إنتاجية الأرض (المحصول) - تعكس جودة «مدخلات» أخرى: البذور، السماد، الري، وهلم جرا. وأخيراً، مع زيادة إنتاجية العمل الزراعي، يمكن لأعداد أقل من المنتجين تقديم الغذاء لأعداد أكبر من الناس.

قد تتعارض وتتضارب مفاهيم وقياسات الإنتاجية المختلفة مع بعضها. على سبيل المثال، في بعض الظروف، قد يكون «المحصول» من حيث أنه إنتاجية الأرض، قياساً أدق من قياس إنتاجية العمل. في المثال البسيط أعلاه، فإن متوسط محصول الغلة أعلى بكثير في الولايات المتحدة مقارنة بمثيله في أفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان الاختلاف في حجم المحصول أقل بكثير من الفجوة الهائلة في إنتاجية العمل بين المكانين.

وثمة قياسات أخرى للإنتاجية، مثل المحاسبة بناء على الطاقة المنفقة، وقد بدأ الانشغال بها منذ القرن التاسع عشر، ومؤخراً المحاسبة بناء على اعتبارات الغلاف الجوي، هي حسابات تعكس الانشغال بقضايا البيئة. بدءاً من الطرف الآخر لعملية العمل - أي تثبيت الناتج وليس المدخلات - يمكن حساب الكفاءة النسبية باحتساب وحدات الطاقة (السعرات الحرارية) المنفقة على إنتاج كمية معينة من المحصول لها قيمة طاقة أو سُعر-حرارية محددة. في هذه الحالة، فإن الزراعة «قليلة المدخلات» مثل حصاد الغلة بالمنجل اليدوي، قد تعتبر أعلى كفاءة من زراعة الغلال «عالية المدخلات» المميكنة، حتى إذا كانت الأولى تقدم

محاصيل أقل وإنتاجية عمل أقل بكثير (ومن ثم يمكن أن تغذي عدداً أقل من الناس).

كما قد نرغب في حساب التكاليف الضمنية لاستخدام موارد غير متجددة - على سبيل المثال البنزين لتشغيل آلات الزراعة - وتكلفة التلوث والأضرار البيئية الأخرى (مثل تآكل التربة أو تدهورها). هذه العناصر تمثل ما يمكن وصفه بـ «البصمة الإيكولوجية» لأنواع بعينها من الإنتاج والاستهلاك، في الفلاحة كما في الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

إنني قد أوضحت حتى الآن جانباً واحداً من جوانب الإنتاجية، وهو الأدوات والتكنولوجيا المستخدمة في الفلاحة، وأشارت ضمناً إلى جانب آخر، وهو جودة (وكمية) العمل البشري، أو إنفاق قدرات العمل البشري على ما تستلزمه أنواعاً بعينها من المهام. إذا لم تتوفر هذه القدرات بالكامل، يؤثر هذا على إنتاجية العمل سلباً. على سبيل المثال، فلننظر إلى المنتج الذي يفتر إلى مهارة استخدام الأدوات بكفاءة وإتقان، سواء كانت المنجل اليدوي أو المحراث الذي تجره الثيران أو الجرار المميكّن، أو ذاك الذي تدهورت قدرته على أداء العمل الزراعي الشاق في أفريقيا أو الهند بسبب تدهور مستويات التغذية والصحة بشكل عام تحت تأثير الفقر. كما أشارت ضمناً إلى عنصر ثالث، وهو «المواد الخام» للفلاحة، ممثلة في مختلف البيئات الطبيعية التي تختلف كثيراً من مكان لمكان، ويمكن أن تُدار بفعالية كبيرة أو قليلة، أن تُحفظ أو تُترك للتدهور، أو يتم تحسينها. تعتمد الإنتاجية أيضاً على:

- مستوى خصوبة التربة، التي قد تتدهور أو يُحافظ عليها أو تتحسن من خلال استخدام الأسمدة العضوية أو الكيماوية ومن خلال الاستعانة بمختلف سبل الزراعة.

- أنواع وكميات البذور، التي يمكن أن تتحسن.

- توفر المياه وإدارتها بشكل كفؤ، بما يشمل التعامل مع عدم انتظام الأمطار في الزراعة غير المروية.

إن جوانب الإنتاج والإنتاجية التي طرحتها إلى الآن، تتعلق ببعض الظروف التقنية للفلاحة. لكن - كما قال ماركس (1973:86): «فإن الاقتصاد السياسي ليس التكنولوجيا». أي أن أنشطة المزارعين تُدخلهم في علاقات مع غيرهم من الناس: سواء في عمليات العمل الفلاحي، أو بالنسبة للأدوات والمواد التي يعملون بها وتشمل الأرض التي يزرعونها أو تلك المراعي التي تتغذى عليها قطعانهم وتخصهم أو هي ملكاً لغيرهم، وأنواع الاستحقاقات التي لهم على المحصول الذي ينتجه عملهم، وهلم جرا. هذه الأسئلة وغيرها توجهنا نحو الظروف الاجتماعية للإنتاج: جميع العلاقات بين الناس التي تُشكل تنظيم الإنتاج، بما يشمل ظروفه التقنية.

تقسيمات العمل والتعاون

لنا أن نفترض أن المزارعين الثلاثة في مثالنا المبسط أعلاه لا يصنعون أدواتهم بأنفسهم. هذا واضح بالنسبة للمزارع الأمريكي، لكنه أيضاً

افتراض واقعي ومنطقي بالنسبة للكثير من المزارعين في الهند وأفريقيا اليوم، الذين يستخدمون مناجل ومحارث من إنتاج مصانع. على المزارع الحصول على أدواته من الغير، أي أولئك الذين ينصب عملهم على إنتاج تلك الأنواع المختلفة من الأدوات. هذا مثال بسيط على التقسيم الاجتماعي للعمل بين المنتجين لمختلف السلع والخدمات، والذين تكمل أنشطتهم بعضها بعضاً ويتسبون لبعضهم البعض من خلال تبادل منتجاتهم. ومع زيادة تعقد التقسيم الاجتماعي للعمل، تُتاح باقية أعرض وأكثر تنوعاً من السلع والخدمات عبر مساحات جغرافية أكبر، وهو الأمر الذي ينطوي بدوره على ضرورة توفر سبل فعالة للنقل والاتصال. بينما يمكن أن نفترض أن كلاً من المزارعين الثلاثة يعمل بصورة مستقلة، فهذا افتراض غير منطقي إذا نظرنا للمصانع التي تنتج المناجل والمحارث والجرارات. يحتاج إنتاج المصنع إلى تقسيم تقني للعمل: مزج مختلف المهام التي يؤديها عدد من العمال لصنع منتج واحد. هذا يعني تخصص العمال في مختلف المهام، ومن ثم التعاون بينهم وتنسيق جهودهم، مع التوسع في نطاق الإنتاج بما يفوق حصيلة إنتاجية متجين أفراد يعملون بصورة منفصلة عن بعضهم البعض. هذا يمكن من إنتاجية أعلى للعمل قياساً إلى ما يمكن تحقيقه مثلاً إذا عمل ميكانيكي واحد على تنفيذ جميع المهام اللازمة لإنتاج جرار.⁵

5- كما كان الوضع في الأيام الأولى لإنتاج المركبات الآلية، قبل التحول للإنتاج في المصانع الكبيرة.

كلما زاد التقسيم التقني للعمل، زاد تعقد التعاون الذي يحتاج إليه. يمكن للتعاون أن يحسّن أيضاً من إنتاجية عمل المزارعين الذين يستخدمون أدوات بسيطة مثل المناجل، إذ يمكن مما يلي:

- تشييد المرافق والمنشآت المشتركة على نطاق موسع (مثال: مخازن الغلال وخزانات المياه).

- «التكميلية»، أي «إضافة العمل الفردي إلى عملية لا معنى لها إلا في كليتها» (مثال: حفر أجزاء من قناة للري أو بناء أقسام من سياج لحماية المحاصيل).

- «التزامية»، أي تركيز الجهود على تنفيذ مهام لا بد من الانتهاء منها بالكامل في فترة معينة (مثلاً: العمل تحت وطأة قيود الموسم الزمنية، مثل الانتهاء من أعمال زراعية معينة قبل أو بعد سقوط الأمطار) (von Freyhold 1979:22-25).

تتلخص النقاط الأساسية المتعلقة بالتقسيم التقني للعمل والتعاون في هذه الأمثلة في أن «المجموع الكلي أكبر من ناتج جمع الأجزاء»، (ما يسميه ماركس «العامل الجمعي»). تتطلب التقسيمات التقنية للعمل وفعاليتها للإنتاجية وجود التنظيم الاجتماعي، وما يمكن لمنتج أو عامل واحد عمله لا يفهم بمعزل عن أنشطة الآخرين جميعاً.

لقد وسعنا من فهمنا للظروف التقنية للإنتاج مع تقدمنا عبر الصفحات السابقة، لا سيما في ما يتعلق بـ «القدرة»، التي بدأ بها هذا الفصل. ما

وصفه ماركس بـ «القوى المنتجة» لا يشمل فقط التكنولوجيا والثقافة التقنية، بل أيضاً قدرة الناس على تنظيم أنفسهم لاتخاذ قرارات حول الإنتاج، وتنفيذها والإقبال على الابتكار، وهي جميعاً أمور تشكل بموجب الظروف الاجتماعية للإنتاج.

إعادة الإنتاج

كما أوضحنا، فإن عناصر عملية الإنتاج ذاتها لا بد لها من أن تُنتج. حتى الأرض المستخدمة في الفلاحة، بينما هي في الأصل «هبة» من الطبيعة، فهي تتغير بتعامل الناس عليها وتفاعلهم معها. على سبيل المثال، قد تتدهور خصوبة الأرض أو يتم الحفاظ عليها كما هي أو تتحسن وتزيد. جميع هذه الاحتياجات للإنتاج المستمر لظروف الفلاحة، مثلما هو الأمر بالنسبة للأنشطة البشرية الأخرى، تُسمى إعادة الإنتاج: إعادة إنتاج وسائل الإنتاج (means of production)، من الأرض والأدوات والبذور والماشية، اللازمة للمنتجين الحاليين والمستقبليين، وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية بين المنتجين بعضهم بعضاً، وبين المنتجين والغير. دعونا نفترض الآن أن احتياجات إعادة الإنتاج، أي تأمين ظروف الإنتاج في المستقبل، لا بد أن تُلبى من واقع ما يتم إنتاجه الآن. يمكننا التفكير في ما يُنتج في أي وقت بعينه، المحصول مثلاً، من حيث المطالبات القائمة عليه من مختلف أنواع «تمويلات» إعادة الإنتاج.

وأبدأ هنا بالبند الأوضح، تمويل الاستهلاك. إن الجميع بحاجة لتناول الطعام للبقاء على قيد الحياة، وتمويل الاستهلاك هنا يشير إلى الاحتياج الفوري واليومي للغذاء (وكذلك المأوى والراحة والأساسيات الأخرى). جزء من المحصول يجب أن يُخصص لاستهلاك المنتجين ومن يعولهم: الأطفال وكبار السن وغير القادرين على الفلاحة.

بعد هذا نتقل إلى تمويل الاستبدال: الأدوات المستخدمة في الزراعة تهلك وتبلى مع الوقت، و«المدخلات» (أو «أدوات عمل» بالاصطلاح الماركسي) تُستهلك بوتيرة أسرع، مثل البذور والأسمدة التي تنفذ مع كل دورة زراعية. من ثم، فإن جزء من نتاج الإنتاج الحالي يُخصص لاستبدالها في المستقبل. يمكن أن يحدث هذا بعدة طرق، بناء على ظروف اجتماعية مختلفة. على امتداد أغلب فترات التاريخ، كان الاستبدال يحدث في نطاق الأسرة الفلاحية: أن يتم اختيار جزء من المحصول وتخزينه كبذور للدورة التالية من الزراعة، وأن يصنع المزارعون بأيديهم أدوات بسيطة أو يصنعها جيران من المتخصصين في العمل الحرفي (وهؤلاء يتم تعويضهم بشكل من الأشكال مكافأة لهم على عملهم). عملياً، فإن استيفاء بند تمويل الاستبدال يمثل مطالبة قائمة على العمل وعلى نتاجه، سواء تمثل هذا في صورة استبقاء جزء من المحصول على سبيل البذور، أو استخدام الطعام المخزن من محصول سابق لإطعام الناس أثناء تنفيذ مهام ضرورية لإعادة الإنتاج في ما بين المواسم الفلاحية، أو اكتساب وسائل الإنتاج والاستهلاك البسيطة التي لا ينتجها المزارعون بأنفسهم.

من بين بنود تمويل الاستبدال، فهناك مطلب مهم: الإنتاج للجيل المقبل من المنتجين، أو ما يُسمّى *إعادة الإنتاج الجيلي*. ما قلته إلى الآن لم يأت على إشارة أو استخدام للمذكر والمؤنث، على النقيض من ماركس، الذي ذكر في الاقتباس المأخوذ منه أعلاه «الإنسان» أو «الرجل» كمعبّر عن الإنسانية، ومع اعتباره أن المعماري في المجاز عن النحل رجل (جميع المعماريين تقريباً في عصره كانوا رجالاً). إنني أتحدث عن الجندر هنا لأن الحمل - أول خطوة في إعادة الإنتاج الجيلي - هو عمل يخص الإناث حصراً، بموجب محددات البيولوجيا. على أن ممارسة هذه القدرة هي مسألة ممارسة اجتماعية، تشكلها العلاقات الاجتماعية. بينما «تلمي الطبيعة» أن النساء وحدهن قادرات على حمل الأطفال، فإن أسئلة متى يحملن الأطفال وكم عددهم والضغط على النساء لحمل البنين دون البنات في بعض الثقافات.. هذه أسئلة علاقات اجتماعية. لا يوجد شيء «طبيعي» - بخلاف فترة الرضاعة الطبيعية الأولى - في ما يخص تحمّل الأم مسؤولية تنشئة الأطفال، أو الجدّة أو العمة أو الشقيقات الأكبر أو الخادومات. كذلك لا توجد حتمية «طبيعية» أو بيولوجية لتحمل النساء مسؤوليات الجيل الحالي من المنتجين، من أعمال طهي وتنظيف وغسيل ثياب وإحضار المياه وجمع الحطب، وهي أنشطة العمل المنزلي التي تعد ضرورية ولازمة لإعادة الإنتاج بقدر أهمية أية أنشطة أخرى في هذا الصدد.

وفي العمل المنزلي نوع آخر مختلف من تقسيم العمل. لقد رأينا أعلاه أحد معاني تقسيم العمل بصفته التخصص في أنشطة إنتاجية بين وداخل

وحدات الإنتاج. في حالة الجندر، فإن التخصص منبعه الموقع الذي يحتله الناس في علاقات اجتماعية معينة. العلاقات الجندرية - العلاقات الاجتماعية بين النساء والرجال والأيدولوجيات التي تشكل أو تبرر هذه العلاقات - هي أفضل مثال على التقسيم الاجتماعي للعمل، رغم أن أشكال العلاقات الجندرية المختلفة تتباين كثيراً عبر المجتمعات وبين المجموعات داخل المجتمع الواحد. كما تتغير تاريخياً (وهو ما يُظهر أنها ليست «ثابتة» من منطلقات طبيعية) وتمتد بما يتجاوز دائرة العمل المنزلي إلى جملة من الأنشطة الإنتاجية وأنشطة إعادة الإنتاج الأخرى، ولا يقتصر الأمر هنا على نظم فلاحية، التي تبدى فيها جملة من تقسيمات العمل الجندرية.

ثم يأتي تمويل الاحتفالات أو الطقوس وهو يشير إلى تخصيص منتجات وثمرات العمل لأنشطة تخلق أو تعيد تهيئة ثقافات وعلاقات اجتماعية في مجتمعات الفلاحين (Wolf 1996)، على سبيل المثال الطقوس التي تؤدي تحضيراً للغرس، والاحتفالات التالية على الحصاد. من الأمثلة الأخرى طقوس العبور (من قبيل الميلاد والزواج) وبناء بيت لأسرة جديدة، وتأمين أحد أفراد المجتمع (الجنائز والمآتم مثلاً).

الاستهلاك والاستبدال والاحتفال هي عناصر نراها في المجتمعات القائمة على تلبية احتياجات وتنظيم أنشطة «الكفاف» الخاصة بأفراد المجتمع، وقد لا تكون بها عوامل تمايز اجتماعية بخلاف الجندر والجيل، مثل السلطة الخاصة «لكبار السن». الاستحقاق الرابع

والأخير المترتب على نتائج العمل هو تمويل الإيجار وهو مجال مختلف تماماً من العلاقات الاجتماعية.

الفائض والاستغلال والتراكم

تحتاج تمويلات الاستبدال والاحتفال مُنتجاً «فائضاً» عن ذاك المطلوب للاستهلاك المباشر. يسري هذا على جميع المجتمعات، ويمكن لنا أن نميز بينها بناء على ثلاث فئات من التعاقب التطوري. الفئة الأولى هي ما نطلق عليها مصطلح مجتمعات «الكفاف»، التي تعيد إنتاج نفسها على مستويات ثابتة من الاستهلاك (ويسري هذا الثبات على تعداد السكان غالباً). لا يعني هذا أن هذه المجتمعات «فقيرة». الحق أن مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط الصغيرة - أو من تمارس منها الزراعة المتنقلة لمجتمعات البدو الرُّحَل (nomadic) - يمكن أن تحقق كفافها مع إنفاق قدر ضئيل من وقت العمل والمجهود، وهو عادة وقت ومجهود أقل مقارنة بما تنفقه مجتمعات الفلاحة المستقرة (Sahlins 1972).

طبقاً للمؤرخ كولين دونكان (1996: 13) فإن «أنجع تعريف للزراعة هو أنها غرس (أو حرث) التربة الموزعة على حقول»، ويقابلها «الزراعة المتنقلة» ورعوية مجتمعات الرُّحَل. مثل الكثيرين غيره، يرى دونكان أن هذا «قد شكل قطيعة واضحة مع أنماط سابقة للتفاعل بين البشرية والطبيعة» (13). وقد ظهرت الزراعة المستقرة من خلال استئناس البشر للنباتات والحيوانات والتمكين من توفير تمويل للإيجار، والظهور

التاريخي لفئة ثانية من المجتمعات: أي المجتمعات الفلاحية الطبقية، التي ارتبط تطورها بتنامي السكان وزيادة كثافتهم وتشكل طبقات حاكمة، والدولة والمدن وثقافة الحضر (المدن).

«تمويل الإيجار» نشير بها إلى المدفوعات التي يتعين على المزارعين تقديمها للغير. هذا الغير قد يكون أصحاب الأرض الذين يطلبون ريعاً عينياً (جزء من محصول المزارع) أو ريعاً بالعمل أو ريعاً نقدياً. أو قد يكون دولاً تفرض مدفوعات ضريبية (سواء عينية أو مالية)، أو قد يكون الإيجار أو الريع في صورة التسخير للعمل في مشروعات الأشغال العامة أو الخدمة العسكرية، أو أن تكون سلطة أصحاب الأرض دينية أو أن يكون لهم سلطة فرض ضرائب أو عشور. أو قد يكون هذا الغير من المقرضين أو التجار، ويقترض منهم المزارعون قيمة محصولهم المقبل، مع حلول الاقتصاد النقدي.⁶

في المجتمعات الفلاحية الطبقية إذن، لا بد من إنتاج «فائض» فوق احتياجات المنتجين اللازمة لاستهلاكهم وللاستبدال وللطقوس الاحتفالية، من أجل دعم الطبقات المهيمنة من غير المنتجين. القدرة على استخلاص فائض العمل - أي العمل بما يتجاوز ما ينفقه المنتجون على إعادة إنتاج أنفسهم - تؤثر على وجود علاقات استغلال اجتماعية.

6 - يمثل هذا تحولاً عن الافتراض السابق القائل بأن جميع احتياجات إعادة الإنتاج يجب أن تُلَبَّى من واقع ما يتم إنتاجه الآن. الائتمان يمثل مُطالبة على الإنتاج أو الدخل في المستقبل من أجل إشباع احتياجات الاستهلاك أو الإنتاج الراهنة.

تكونت الطبقات المهيمنة أو الحاكمة في المجتمعات الفلاحية الطبقية من أسر ملكية حاكمة، أو ارسقراطيات عسكرية ومدنية، أو بيروقراطيات دينية ومدنية وجماعات تجار. واستهلاكهم وأنشطة إعادة الإنتاج الخاصة بهم - وتلك الخاصة بالأتباع الكثر في العادة الذين يساعدون هؤلاء (من خدم وجنود ورجال دين ورسامي البلاط والشعراء - والمعماريين!) - اعتمدت على استغلال المنتجين، سواء مع اتخاذهم عبيداً أو أقناناً في مجتمعات إقطاع أو فلاحين مزارعين وحرثيين. بعض هذه المجتمعات - الحضارات الزراعية الشهيرة في آسيا وشمال أفريقيا وأوروبا وأمريكا الوسطى - مرّت بفترات من التوسع في الأراضي والنمو السكاني. ارتبطت هذه التوسعات أحياناً بابتكارات تقنية وابتكارات في تنظيم الفلاحة وغيرها من الأنشطة الإنتاجية، فضلاً عن تطوّر الاتصالات (مثال: اختراع الكتابة) والنقل (لا سيما النقل عن طريق الماء في النهر والبحر، إلخ) والتجارة والقوة العسكرية.

وبينما اهتمّت تلك الطبقات الحاكمة بتنظيم النشاط الاقتصادي - بالتركيز على استخلاص فائض العمل والسعي أحياناً لتهيئة فائض عمل (مثال: عن طريق تنظيم إنشاء وصيانة أعمال الري) - فهي لم تحاول «ادخار» أو إعادة استثمار نتاج الفائض الذي استخلصته في تطوير القدرات الإنتاجية لمجتمعاتها بأي شكل ممنهج. إنما ما حدث أن تلك الطبقات الحاكمة انشغلت بالأرض والعمل كمصادر لثروتها (عن طريق الربوع

والضرائب والإتاوات) وقوتها (إمداد ودعم الجيوش) ومجدها (تمكينها من استهلاك سلع الترف وبناء القصور والمعابد والكنائس واتخاذ دور رعاة الدين والفنون).

إن استغلال العمل انطلاقاً من الحاجة إلى التوسع في نطاق وحجم الإنتاج وزيادة الإنتاجية من أجل تحقيق الربح - أي التراكم - هو سمة محددة للفتة الثالثة من المجتمعات، وهي الرأسمالية، والتي ستكون موضوع الفصل التالي، والحق أنها - الرأسمالية - ستبقى معنا عبر ما تبقى من فصول الكتاب. لكن قبل الانتقال إليها، أود أن أقدم أولاً خلاصة بعض الأفكار والمفاهيم التي تناولها هذا الفصل، عبر تنظيمها في أربعة أسئلة أساسية من أسئلة «الاقتصاد السياسي».

الاقتصاد السياسي: أربعة أسئلة أساسية

الأسئلة الأربعة التالية هي أسئلة اقتصاد سياسي تخص العلاقات الاجتماعية للإنتاج وإعادة الإنتاج.

- من يملكون ماذا؟

- من يفعلون ماذا؟

- من يحصلون على ماذا؟

- ماذا يفعلون به؟

1. من يملكون ماذا؟

السؤال الأول يتعلق بالعلاقات الاجتماعية لمختلف نظم «الملكية»: كيف تُوزَّع وسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج. لطالما كان لكلمتي «التملك» (ownership) و«الملكية» (property) معان مختلفة في مختلف أنواع المجتمعات عبر لحظات التاريخ المختلفة. فالأفكار والممارسات المتعلقة بالتملك الخاص والملكية الخاصة قد تم اختراعها في ظل الرأسمالية وهي تساعد في تعريف الرأسمالية وتشكيلها. يسري هذا بصورة خاصة على الأرض أساس ومهاد الزراعة. يُعد التوسع في تحويل الأرض إلى ملكية خاصة - إلى سلعة - من السمات التي تُعرِّف بها الرأسمالية.

2. من يفعل ماذا؟

السؤال الثاني مرتبط بالتقسيمات الاجتماعية للعمل. من يؤدي أي أنشطة إنتاج وإعادة إنتاج اجتماعي، وهي المسألة التي تُشكّلها العلاقات الاجتماعية بين - على سبيل المثال - من يضطّلعون بمهام متخصصة داخل وحدات الإنتاج، والمنتجون الذين يؤدون مختلف الأعمال، من رجال ونساء، والطبقات المختلفة في المجتمعات الفلاحية وفي المجتمعات الرأسمالية.

3. من يحصل على ماذا؟

السؤال الثالث يرتبط بالتقسيم الاجتماعي «لنتاج العمل»، وهو ما

يُسمّى في العادة بتوزيع «الدخل». وفي ظل التملك والملكية (أعلاه)، لا يشير هذا المصطلح فقط إلى الدخل بالمعنى المكتسب لهذه الكلمة في ظل الرأسمالية، أي الدخل الفردي أو النقود العائدة كمدخول لشركة. في أشكال المجتمعات قبل الرأسمالية، وفي بعض نواحي الحياة الهامة في ظل الرأسمالية في الوقت الحاضر، هناك «نتاج عمل» لا يتخذ شكل الدخل النقدي. من الأمثلة هنا الغذاء الذي ينتجه صغار المزارعين لاستهلاكهم الخاص. وثمة مثال آخر، هو نتاج العمل المنزلي أو غير مدفوع الأجر.

4. ماذا يفعلون به؟

السؤال الرابع يرتبط بالعلاقات الاجتماعية للاستهلاك وإعادة الإنتاج والتراكم. لقد شرحت هذه المسألة من حيث التمويلات الخاصة بالاستهلاك والاستبدال والاحتفال، وهي روافد الإنفاق الموجودة في المجتمعات الفلاحية منذ البداية، والإيجار الذي يظهر مع تشكيل المجتمعات الطبقيّة الفلاحية. كما أوضحت أن ما تتفرد به الرأسمالية هو استخلاص فائض العمل لأغراض التراكم الإنتاجي. السؤال الأخير يرتبط بكيف تُحدّد العلاقات الاجتماعية للإنتاج وإعادة الإنتاج توزيع المنتج الاجتماعي وكيف تستخدمه.

من الممكن طرح هذه الأسئلة الأربعة - بشكل مفيد - على مختلف المواقف والنطاقات للنشاط الاقتصادي، من نطاق اقتصاد الأسرة

إلى «المجتمعات» الصغيرة وحتى التشكيلات الاقتصادية الجهوية/الإقليمية والوطنية والعالمية. يمكن أن تُطرح هذه الأسئلة أيضاً وتسري على مختلف أنواع المجتمعات عبر مختلف اللحظات التاريخية. ثم إن هناك تعاقب ضمني في ما بين الأسئلة الأربعة: فالعلاقات الاجتماعية للملكية تشكّل التقسيمات الاجتماعية للعمل، التي تُشكّل التوزيع الاجتماعي للدخل، وهو بدوره يشكّل استخدامات المنتج الاجتماعي في الاستهلاك وإعادة الإنتاج، وهو الذي يشمل التراكم في حالة الرأسمالية.

الفصل الثاني

جذور الرأسمالية وتطورها المبكر

السمات المُعرّفة للرأسمالية

الخصائص الثلاث المتصلة التالية تسهم في توضيح السمة التعريفية للرأسمالية بصفتها «نمط إنتاج».

الإنتاج السلعي المعمّم

في الرأسمالية، يعد الإنتاج السلعي ممنهجاً ومعمّماً (generalized) بصورة فريدة، حيث يجري إنتاج باقة متزايدة دائماً من السلع والخدمات كسلع في أسواق لجني الأرباح. ويدفع التنافس بين الرأسماليين الابتكار والإنتاجية قُدماً. هي إذن تنمية ممنهجة «لقوى الإنتاج»، وهو أمر تتسم به الرأسمالية حصراً (وأيضاً يولد النزوع نحو فرط الإنتاج؛ انظر الفصل الرابع).

حتمية التراكم

تتسم الرأسمالية بالأهمية المركزية لرأس المال المنتج. رأس المال المنتج يستثمر في وسائل الإنتاج (الأرض، الأدوات، الآلات، المواد الخام، إلخ)

وقوة العمل للعمل على وسائل الإنتاج هذه، التي ينظمها لإنتاج سلع جديدة، ويخلق من ثم قيمة جديدة كخطوة ضرورية نحو تحقيق ربح على استثمار رأس المال. عبّر ماركس عن هذه العملية بالطريقة التالية: النقود (رأس المال) أو «ن» تُستثمر في السلع (وسائل الإنتاج وقوة العمل) أو «س»، من أجل إنتاج سلع لها قيمة نقدية أكبر، أو «ن'»؛ أي تكون الدورة كاملة (ن-س-ن'). الربح إذن يُعاد استثماره لتحقيق المزيد من الربح في دورة لانتهائية من التراكم المتمثل في المزيد والمزيد من الإنتاج والربح، وهو ما وصفه ماركس بعملية إعادة الإنتاج الموسّعة لرأس المال. الرأسمالية هي نمط الإنتاج الوحيد الذي يفترض مسبقاً توافر قوة العمل ووسائل الإنتاج (ومن أهمها الأرض) بنفس وفرة السلع.

تسليع «قوة العمل»

ينقلنا هذا إلى السمة الأكثر التصاقاً بنمط الإنتاج الرأسمالي، وقد أشرنا إليها بإيجاز في المقدمة: أن هذا النمط يعتمد على علاقة اجتماعية بين الرأسماليين (وهم مُلاك وسائل الإنتاج) والعمال، الذين يبيعون قوة عملهم، أو القدرة على العمل، من أجل الحصول على الكفاف (وسائل إعادة الإنتاج). قوة العمل ضرورية لأنها هي السلعة الوحيدة التي يهبط استخدامها في الإنتاج قيمة أكبر من قيمتها في حد ذاتها. نظرياً، فإن هذا متحقق لأن:

- قيمة قوة العمل (مثلها هنا مثل أية سلعة) تمثل العمل الداخِل في إنتاجها، ويعبر عن هذه القيمة بالأجر الذي يتم مبادلة العمل مقابلته؛ و

- قوة العمل تصبح ملكاً للرأسمالي الذي يشتريها ويوجه ويدير استخدامها في إنتاج سلع جديدة لها قيمة أكبر.

وقد وصف ماركس الاستثمار في قوة العمل بمسمى رأس المال المتغير، والاستثمار في وسائل الإنتاج (أي الآلات والمواد الخام وما إلى ذلك) وصفه برأس المال الثابت. الأول «متغير» لأن إعمال قوة العمل «الحية» هو وحده الأمر القادر على توليد قيمة جديدة. الثاني «ثابت» لأن وسائل الإنتاج لا يمكن أن تسهم بأكثر من قيمتها القائمة فعلاً (بصفتها قوة عمل «ميتة»، فهي نتاج إنتاج جرى في الماضي) في عملية خلق سلع جديدة. هذا الفارق بين قيمة رأس المال المتغير (جزء من «ن» في المعادلة البسيطة أعلاه) وقيمة السلع المنتجة من ذلك الاستثمار «ن» هو فائض القيمة، وهي الشكل المحدد لاستخلاص العمل الفائض في الإنتاج الرأسمالي ومصدر الربح الرأسمالي.¹

ولقوة العمل خاصية فريدة أخرى: هي لا تنفصل عن عقل وبدن صاحبها، الذي يمكنه أن يسهم في التحرك الجماعي من أجل مقاومة ظروف الاستغلال أو ترشيدها أو التخلص منها، بصفة العامل بائعاً لقدرته على العمل.

1- نسبة فائض القيمة هي نسبة القيمة الجديدة إلى قيمة رأس المال المتغير المستثمر في إنتاج هذه القيمة الجديدة، بينما نسبة الربح هي نسبة القيمة الجديدة إلى قيمة رأس المال المتغير والثابت المستثمران لإنتاج القيمة الجديدة.

لاحظ ماركس أن العمال في ظل الرأسمالية «أحرار» في مبادلة قوة عملهم مقابل الأجور، مع من يملكون وسائل الإنتاج (الرأسماليون). على أن قوله هذا قول ساخر؛ إذ أن العمال في الرأسمالية أحرار قانوناً (على النقيض من العبيد على سبيل المثال) لكن ماذا لو «اختاروا» ألا يبادلوا قوة عملهم مقابل الأجور؟ الفكرة التي يسوقها هنا هي أن عوامل الإلزام القانونية والسياسية التي تحكم العمل - كالعبودية أو خدمة الأتقان في المجتمعات الطبقة السابقة - حلّ محلها في الرأسمالية «الإلزام البلدي للقوى الاقتصادية»: بع قوة عملك أو تضرّ جوعاً - ذاك هو «خيارك»!

والتراكم البدائي

لم يظهر الإنتاج السلعي والتراكم وتسليع قوة العمل كظواهر كاملة فجأة هكذا في كل مكان. أين ومتى ظهرت هذه العملية، وكيف ولماذا؟ هذه أسئلة كثير الخلاف حولها في المناقشات إزاء أصول الرأسمالية وتطورها. ثمة مفهوم أساسي في هذه المناقشات، هو «التراكم البدائي»: أي العملية التي انتقلت بموجبها المجتمعات ما قبل الرأسمالية نحو الرأسمالية. إذ لا بد من إرساء الظروف الاجتماعية للإنتاج الرأسمالي والاستغلال والتراكم الرأسماليين في البداية عبر وسائل متوفرة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية. من ثم، فالتراكم البدائي يُعرّف عادة بصفته علاقات وتفاعلات «غير - سوقية» أو «إكراه غير اقتصادي»، وهي علاقات وتفاعلات متمايزة عن الإكراه بدفع السوق عبر القوى الاقتصادية، وهي العملية المميزة للرأسمالية المتطورة.

جذور الرأسمالية 1: مسارات التحول الفلاحي

المسار الإنجليزي

بالنسبة إلى بعض الباحثات والباحثين، بزغت الرأسمالية فقط لحظة ظهور الثورات الصناعية منذ أواخر القرن الثامن عشر. الحق أن التصنيع (بناء على مؤسسة المصنع) الحديث وكل ما يرافقه، يمثل قطيعة واضحة مع كل ما سبقه من تاريخ، وكل ما سبقه كان مجتمعات فلاحية بالأساس. لكن بالنسبة لباحثات وباحثين آخرين فإن التحول إلى الزراعة الرأسمالية هي عملية سبقت الثورة الصناعية الأولى في إنجلترا ومكنت منها. ولدت الرأسمالية في هذا التصور مع الانتقال من الإقطاع في أوروبا - أساساً في إنجلترا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. والإقطاع يستند إلى علاقة طبقية بين مُلاك الأرض والفلاحين العمال، حيث «الفائض» الذي ينتجه الفلاحون يستخلصه مُلاك الأرض عبر أشكال مختلفة لاستخلاص «الريع»، كما أوضحنا في الفصل الأول. إذ قام الفلاحون في ظل الإقطاع بإنتاج كفافهم من مزارع صغيرة، وقد دفعوا عنها الريع أو الإتاوة لصالح مالك الأرض، وربما اضطروا أيضاً للعمل في أراضي المالك كشكل من أشكال تقديم خدمات العمل أو الريع للمالك الأرض على هيئة عمل (انظر الجدول 3.1 في الفصل الثالث).

ولقد ظهرت أزمة اجتماعية - اقتصادية عامة في أواخر القرون الوسطى الأوروبية (القرنين الرابع عشر والخامس عشر)، وكانت لها نتائج مختلفة عبر مختلف المجتمعات الإقطاعية. كانت إنجلترا هي أول مجتمع إقطاعي

يتحول تدريجياً نحو بناء طبقي فلاحى جديد اعتمد على ثلاثية الملكية الرأسمالية للأراضي ورأس المال الفلاحى والعمالة عديمة الأراضي. وتختلف الملكية الرأسمالية للأراضي عن ملكية الأراضي في المجتمعات الطبقة الفلاحية قبل الرأسمالية، لأن الأرض في النظام الجديد تصبح سلعة لملّاكها عليها حقوق ملكية خاصة، من ثم تحقق اغتراب الأرض؛ إذ أصبحت في نظام الملكية الرأسمالية للأراضي، قابلة للبيع والشراء والتأجير والاستئجار. هذا يعني أن ملاك الأراضي الرأسماليين أصبحوا لا يفلحون الأرض بأنفسهم (بصفتهم مزارعين رأسماليين) إنما صار بإمكانهم تأجيرها إلى مستأجرين يفلحونها.

كانت الإيجارية في الفلاحة قائمة في المجتمعات الفلاحية قبل الرأسمالية، وتبقى الإيجارية شائعة في بعض مناطق العالم الثالث اليوم، لا سيما في آسيا، كما في نظام المزارعة في بنغلادش الذي سلطنا عليه الضوء في المقدمة. أما في تحول إنجلترا التاريخي إلى الرأسمالية الفلاحية فإن السمة الأبرز كانت أن المزارعين المستأجرين للأراضي مثلوا رأسمالاً فلاحياً جديداً، أي أنهم استأجروا الأراضي الزراعية بصورة تجارية ولأغراض تجارية: هي الاستثمار في إنتاج السلع لتحقيق الأرباح والتراكم. بإيجاز، فقد مثلوا رأسمالاً مُنتجاً، ومن ثم يظهر السؤال: من قدّم العمل في مزارعهم المستأجرة؟

ينقلنا هذا السؤال إلى الطبقة الثالثة والحاسمة من طبقات الرأسمالية الفلاحية: العمال عديمو الأرض. «عديم الأرض» هو قطعاً مؤثر قوي

للغاية في المجتمعات الفلاحية. إذا لم يكن عندك أرض تفلحها - سواء كان ذلك عبر حقوق العضوية في مجتمع فلاحى أو عبر أحد أشكال التأجير أو عن طريق استصلاح وتعمير أراضٍ جديدة للغرس - إذن فكيف تؤمن سبل كفافك لنفسك؟ لقد تشكلت طبقة من العمال عديمي الأرض بسبب التراكم البدائي الذي استلب الفلاحين الغارسين للزراع، وهو شرط أساسي لتحويلهم إلى بروليتاريا. في الحالة الإنجليزية، كانت آلية السلب هي تحويل الأرض إلى سلعة: تسليع الأرض (وتأجيرها إلى مزارعين رأسماليين مستأجرين للأراضي). اشتمل تسليع الأرض على تسييج المشاعات (enclosure of the commons)؛ أي تشييد الأسوار حول الأراضي التي استخدمتها المجتمعات الفلاحية كمراع لحيواناتها العاشبة وجمع الحطب وصيد الأسماك والصيد البري والأنشطة الأخرى التي أسهمت بشكل رئيسي في تكملة كفافها الذي اكتسبته من الزرع.

بينما تمكّن ماركس من تحديد بعض العناصر لبزوغ الرأسمالية التي تعد عناصر عامة، فقد فعل هذا بالاستناد إلى تجربة تاريخية معينة، أي التجربة الإنجليزية. ليس هذا بالأمر المدهش، إذ أن كتاباته الناضجة قد كتبت حين كانت بريطانيا هي الاقتصاد الرأسمالي الأكثر تقدماً، وبعد أن كانت بريطانيا قد دخلت الثورة الصناعية الأولى بالكامل. على ذلك، فلا بد من ملاحظة أن النموذج «الكلاسيكي» للتحويل الفلاحي في إنجلترا ربما كان الاستثناء، بالتحديد لأنه هو أول تحوّل فلاحى. أي أن المسار الإنجليزي لا يعبر بالضرورة عن نموذج عام للتحويل الفلاحي، سواء في آلياته

(كيف ظهر للوجود) أو شكله الخاص به (الثالوث الطبقي من ملاك أرض رأسمالين، ورأسمال فلاح، وعمل فلاحى بروتاري). هناك أمثلة تاريخية عديدة أخرى معروفة جيداً توضح لنا هذه النقطة أكثر.

المساران البروسي والأمريكي

أغنى لينين (1870-1924) مسار التحوّل الإنجليزي الذي وضعه ماركس، فميّز ما وصفه بالمسارين البروسي والأمريكي (Lenin 1964a). في المسار البروسي، حوّلت الملكية الإقطاعية الحائزة للأرض نفسها إلى الإنتاج السلعي الرأسمالي، ومن ثم حوّلت قوة عمل الفلاحين إلى عمال مأجورين تابعين - ودأبت أيضاً في أحيان كثيرة على استخدام عمال زراعة موسميّين من المناطق الريفية الفقيرة الأخرى.² وصف لينين هذا النموذج بالمسار البروسي لأنه يعبر عن الوضع كما كان في شرق ألمانيا في القرن التاسع عشر (وقد جاء إليها عمال الزراعة المهاجرون من بولندا).

وكان المسار الأمريكي متميزاً؛ لأن الرأسمالية الفلاحية في شمال وغرب الولايات المتحدة لم تخرج من عباءة التحوّل من الإقطاع، كما كان الوضع في أوروبا (وأجزاء من أمريكا اللاتينية المستعمرة، انظر الفصل الثالث). ففي المسار الأمريكي، خرجت الزراعة الرأسمالية من صفوف صغار الملاك الذين كانوا مستقلين وأصبحوا عرضة بصورة متزايدة لعوامل

2- هذا نسق مألوف يتكرر في العديد من المناطق الريفية بالجنوب العالمي، وفي الشمال العالمي أيضاً في الوقت الحاضر: عمال من غرب أفريقيا وشمال أفريقيا في الجنوب الأوروبي؛ وعمال من شرق ووسط أوروبا في شمال أوروبا؛ وعمال من أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة.

الإلزام الاقتصادي النابعة من العلاقات السلعية منذ أواخر القرن الثامن عشر (Post, 1995). في ظل تلك الظروف التاريخية، يُعد التمايز الطبقي لمن كانوا صغار مزارعين في البداية مهماً جداً، وهي فكرة سبق تقديمها ونستكشفها أكثر في الفصول التالية. بالنسبة إلى لينين، يُقدّم المسار الأمريكي رؤية أكثر تقدمية لروسيا مقارنة بالمسار البروسي، الذي تركز على طبقة الملاك الأوتوقراطيين-العسكريين ذوي الأصول الإقطاعية: اليونكر البروسيين ومن مائلهم في روسيا القيصرية.

يُلخص الجدول 2.1 المسارات الثلاثة الموضحة إلى الآن، وهو يعتمد على عمل تيرانس ج. بايريس (1996) المهم.

مسارات شرق آسيا

لفت بايريس (Byres 1991) أيضاً الانتباه إلى الإسهامات الفلاحية المُميّزة للتصنيع الرأسمالي في كل من اليابان وكوريا الجنوبية، ونلخصها في الجدول 2.2. في هاتين الحالتين، لم يحدث انتقال إلى الرأسمالية الفلاحية كما في المسار الإنجليزي وما رافقه من سلب للفلاحين عبر تسييج الأراضي. ما نراه هنا هو تراكم بدائي للتصنيع عبر ما وصفه بريوبراجينسكي (1965: 85) بأنه كان «إنزال الضرائب الطاحنة للفلاحين من قبل الدولة وتحوّل جزء مما تم اكتسابه بهذه الطريقة إلى رأسمال» (الخط المائل من عند المؤلف).³

3- بالطبع فإن القصة معقدة أكثر، كما هو حال جميع العمليات التاريخية. بينما تعرض المزارعون

هذه الصور من مسارات التحوّل تعطينا فكرة عن التباين والتعدد التاريخيين، والتحديات التي يفرضها هذا وذاك على محاولات الفهم والتحليل. على سبيل المثال، في حالات شرق آسيا، أسهمت الزراعة الخاصة بالفلاحين بجزء من «فائضها» في التصنيع الرأسمالي من دون التحوّل إلى الرأسمالية الفلاحية كما حدث - بأوجه مختلفة - في المسارات الإنجليزي والبروسي والأمريكي. يثير هذا تساؤلات أعرض:

- هل تطور الرأسمالية (دائماً) يحتاج إلى تحوّل إلى الرأسمالية الفلاحية أولاً (كما في الحالة الإنجليزية)؟

- هل ثمة باقية أعرض من الصلات المحتملة بين تطور الرأسمالية وعمليات التغير الفلاحي من حيث مُحركات التغير وأشكال الإنتاج في الأرض؟

- هل يمكن فهم تطور الرأسمالية بشكل أفضل، نظرياً وتاريخياً، من حيث الاختلاف بين المسارات «الوطنية» (الإنجليزي، البروسي، الأمريكي، الياباني، الكوري)؟ أم الأفضل لفهم تطورها التركيز على آثار نشوء وتطور الرأسمالية كـ «نظام عالمي» عبر مختلف الأماكن والأوقات؟

اليابانيون لضرائب متزايدة أثناء القرن التاسع عشر ومطلع العشرين - بتشجيع من الملاك والدولة - فقد زاد أيضاً محصول الأرز كثيراً وأدى إلى ظهور جملة من الصناعات المحلية التي استخدمت مختلف المواد الزراعية (Francks, 2006).

الجدول 2.1 مسارات التحوّل الفلاحي: إنجلترا، بروسيا، الولايات المتحدة

المسار	الفلاحون	مُلاك الأرض	شكل الإنتاج	طبيعة التحوّل
المسار الإنجليزي القرن 18 - 15	من أقتان إلى مستأجرين (قرنين 14، 15)؛ تمايز تدرجي للفلاحين	من سادة إقطاعيين إلى مُلاك أراضي نظام ملكية خاصة (قرون 16 إلى 18، بما يشمل تسييج الأراضي)	«ثالوث» مالك أرض رأسمالي - مزارع رأسمالي (بما يشمل المزارعين المستأجرين للأرض) - عمال زراعيون بأجر	التحول الأول إلى الزراعة الرأسمالية؛ السمات الخاصة تشمل قبول ملاك الأرض الراغبين في «التحسين» لضبط أسعار الإيجار حتى يشجعوا الاستثمار في الإنتاج ← «الثورة الزراعية» للقرون 18
المسار البروسي القرن 19-16	إلغاء القنانة (الأقتان) في 1807 (بتأثير الثورة الفرنسية)	اليونكر (انظر أعلاه)	من إنتاج إقطاعي زراعي على ضياع المُلاك (Grundherrschaft) إلى اقتصاد الدائرة الزراعية التجارية (Gutherrschaft) بالاستعانة بعمال بأجر مربوطين بقدر كبير بالأرض (أقتان سابقين)؛ من عقد الـ 1870: عمال بأجر (مهاجرين وافدين) بشكل متزايد	«التحوّل الداخلي» لاقتصاد المُلاك الزراعيين الإقطاعيين» (لينين)؛ أو «رأسمالية من أعلى» تناقض بين جنوب وغرب ألمانيا؛ لا توجد طبقة يونكر، وتمايز لطبقات الفلاحين ← ظهور الرأسمالية الفلاحية «من أُسفل»

المسار الأمريكي	لا إقطاع؛ صغار مزارعين مستقلين في الشمال قرون 17 و 18، مزارع العبيد في الجنوب قرون 17 - 19	غياب أصحاب الملكيّات الزراعية الكبيرة باستثناء في مزارع الجنوب	التحول من صغار مزارعين مستقلين إلى صغار المنتجين للسلع منذ أواخر قرن 18؛ انتشار الزراعة العائلية (التجارية) منذ عقد 1860، لا سيما في مستوطنات غرب الميسيسيبي، بدعم من الحكومة؛ قصور نسبي في اليد العاملة وارتفاع تكاليف الأجور ← الممكنة من عقد 1870.	إنتاج سلعي بسيط «من أسفل» في الشمال الشرقي وعبر استيطان مناطق البراري؛ الزراعة الرأسمالية في كاليفورنيا قرن 19؛ تحوّل متأخر إلى الزراعة الرأسمالية كبيرة النطاق في الجنوب (أغلبها بعد 1945)
-----------------	--	---	---	---

الجدول 2.2 مسارات التحول: شرق آسيا

طبيعة التحوّل	شكل الإنتاج	مُلاك الأرض	الفلاحون	
تراكم بدائي عبر فرض الضرائب (مقابل السلب) على الفلاحين؛ دور مركزي للدولة	زراعة العائلات المستأجرة للأرض (في ظل تصنيع وحرف بشكل موسع على النطاق المحلي) حتى إصلاحات الأراضي الزراعية بعد 1945 ← مزارعون مالكون	أغلبهم يقطنون في الريف مع اهتمامهم بتحسين الزراعة	الإيجارية مركزية وتزايدت بين 1860-1940	المسار الياباني قرن 19-20

مسار كوريا الجنوبية	(أ) فترة الاستعمار الياباني (النصف الأول من القرن 20)	الإيجارية مركزية (كما في حالة اليابان)	يابانيون (مستعمرون) ومحليون	كثافة عالية للغاية لليد العاملة بمزارع الفلاحين مع الخضوع لإيجارات وضرائب ثقيلة	لا تحول بهذه الفترة باستثناء بعض الاستثمار من الدولة المستعمرة (مثال: في الري) لتحسين إنتاج الأرز والسكر للتصدير لليابان
(ب) الخمسينيات والستينيات، إصلاح الأراضي الزراعية	مزارعون مالكون للأرض	مزارعون مالكون للأرض	مزارعون مالكون للأرض	كثافة يد عاملة عالية للغاية بالمزارع العائلية	الدولة تدفع بالتراكم البدائي للتصنيع، بتيسير من الضرائب على الثقيلة على الفلاحين

في ما يلي، أقدم مقارنة تعطي إجابات على هذه الأسئلة وأسئلة مماثلة لها، وهي مقارنة تختلف عن تلك الخاصة بالنظر إلى مسارات «وطنية» معينة للتحول إلى الرأسمالية الفلاحية.

جذور الرأسمالية 2: المسيرة الطويلة للرأسمالية التجارية

تُركّز هذه المقاربة لاستكشاف وتحليل جذور الرأسمالية وتطورها قبل حقبة التصنيع الحديث على التاريخ الطويل «للرأسمالية التجارية»، من

القرن الثاني عشر وما بعده، بحسب تقدير بعض الباحثين، أو بدءاً من أواسط القرن الخامس عشر، وهذا هو التقدير الأكثر شيوعاً لبدايات الرأسمالية التجارية (أو مرحلة «رأسمال التاجر» التاريخية). هذا النهج يظهر باصطلاحات ومنظورات ماركسية صريحة في عمل جايروس باناجي (2010) Jairus Banaji وبشكل مختلف عند جيوفاني أريغي (1994) Giovanni Arrighi، الذي شدد أكثر على دورات التراكم المالي وتشكيل الدولة، وأقل على العلاقات الطبقية لرأسمال المال والعمل. أما مشروع جاسون مور الطموح (2003, 2010a, 2010b) Moore فهو يهدف إلى فهم هذا التاريخ الطويل لتطور الرأسمالية من حيث الصلات بين أنماط التراكم وجغرافيتها الهائلة التي دأبت على التمدد عبر ما أسماه «جبهات السلع» (commodity frontiers) (في الزراعة واستغلال الغابات والتعدين والطاقة) والتغير الإيكولوجي.

رأس المال في الرأسمالية التجارية

تشمل الأطراف الأساسية في هذه التواريخ الطويلة للرأسمالية التجارية طبقات الأرستقراط (ومن بعدهم المستعمرون) ملاك الأراضي، الذين نظموا عمليات إنتاج سلعي متخصصة في ضياعهم (Banaji, 1997)، والتجار الذين قدموا الائتمان والمواد اللازمة للمنتجين الحرفيين وغيرهم من منتجي السلع المصنّعة (Banaji, 2007) ورأس المال لأنشطة استخراجية تمددت سريعاً، مثل التعدين واستغلال الغابات (Moore, 2003, 2010a) فضلاً عن طبقات الممولين، الذين مؤلوا الكثير من هذه

التطورات بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، كما أوضح أريغي (1994)؛ وانظر أيضاً (Banaji, 2007). كان الجميع - كما قيل - رأسمالين بالمعنى الحقيقي للكلمة: فلقد استغلوا العمال لتحقيق الأرباح، واستثمروا للتوسع في نطاق الإنتاج، عادة عبر زيادة الإنتاجية، وأعدّوا ومولوا مواقع ومصادر جديدة للإنتاج السلعي وأسواق السلع.⁴ وكان بالإمكان عمل كل هذا قبل ظهور الرأسمالية الصناعية الحديثة، وفي حالات عدّة قبل - أو بشكل مستقل عن - قدوم أنواع الرأسمالية الفلاحية الجديدة والعمل الفلاحي الرأسمالي الجديد تحت لواء المسار الإنجليزي للتحوّل.

العمل في الرأسمالية التجارية

يُعدّ استغلال العمال - بدفع من الحاجة للتوسع في نطاق الإنتاج من أجل تحقيق الربح - تعريفاً موجزاً ومفيداً لما يفعله رأس المال عبر مختلف أشكاله العديدة. هل ثمة تعريف دقيق مماثل يسري عبر مختلف الأشكال التاريخية للعمل الذي يستغله رأس المال؟ ما الذي يجعل العمل «يخضع» لرأس المال - وهو مصطلح آخر استخدمه ماركس - ومن ثم يصبح عرضة للاستغلال؟

لقد أوضحت أعلاه الإجابة المعهودة لهذا السؤال: من لا يملكون سوى قوة عملهم - أو قدرتهم على العمل - (البروليتاريا)، عليهم بيعها مقابل الأجور لتحقيق الكفاف (وسائل إعادة الإنتاج). على أن

4- يرى مور (2010a) أن هنالك تطورات محورية استجذت على قوى الإنتاج في القرن التالي على عام 1450 في تعدين الفضة وإنتاج السكر واستغلال الغابات وصناعة الحديد وبناء السفن. لكن يُلاحظ أن هذه القائمة من الأنشطة لا تشمل زراعة الغلال.

في مسارات التحوّل إلى الرأسمالية، قد يفقد صغار المزارعين قدرتهم على إعادة إنتاج أنفسهم خارج نطاق علاقات السلع والأسواق دون أن يُسلّبوا بالضرورة أرضهم (ووسائل الإنتاج الأخرى التي عندهم). الحق أن هذه الآلية لتسليع الكفاف كما وصفها روبرت برينر (2001)، قد تقدم أساساً أعمّ لإخضاع العمال لرأس المال، أي أعم من فكرة السلب الصريح الذي تنطوي عليه مفاهيم «التحويل للبروليتاريا» أو البلترية proletarianization. إذن فإن شرط العمل «الحر» بأجر لا يمثل سوى شكل واحد من أشكال تسليع الكفاف، وإن كان الشكل الأكثر «تقدماً».

ومثلما يمكن «للرأسمالية التجارية» أن توظّف مفاهيم أعم وأكثر مرونة لـ «رأس المال» و«الرأسمالية» مقارنة بتلك المرتبطة بـ «نمط الإنتاج الرأسمالي» عند ماركس (الذي نظّر له في صلته بالرأسمالية الصناعية)، فالأمر نفسه يسري على مفاهيم طبقات العمل. جوهر فكرة باناجي هي أن رأس المال قادر على استغلال العمل عبر باقة عريضة من الترتيبات الاجتماعية عبر مختلف الظروف التاريخية، بما يشمل الاسترقاق المُستغلّ في الإنتاج السلعي المتخصص في المزارع. كما تمكّن من إنجاز مقارنات زاهرة بالمعلومات بين نظم العمل وعمليات العمل في الضياع التجارية، الممتدة من مصر في العهد الروماني حتى المكسيك والبيرو في عهد الاستعمار، ثم نظام الهاسيندا في أمريكا اللاتينية المستقلة ومزارع المستوطنين الأوروبيين في جنوب أفريقيا وكينيا في عهد الاستعمار (Banaji, 1997). كما تُظهر هذه المقارنات مدى سيولة والتباس اصطلاحات مثل «العمال

عديمي الأرض» و«المزارعين المستأجرين للأراضي» و«صغار المزارعين» لدى تطبيقها على الواقع الاجتماعي، لأن بعض هؤلاء الناس قد ينتقل بين هذه المواقع في لحظات مختلفة أو قد يشغل موقعين أو أكثر في الوقت نفسه. بالمثل، يمكن للحدود المفترضة بين العمل «الحُر» و«غير الحُر» أن تكون مرنة وملتبسة. حتى إذا بقي نظام العمل المأجور البروليتاري «الحُر» (كما أوضحناه أعلاه) هو الشكل الأكثر «تقدماً» للعمل في ظل الرأسمالية، وهو ينمو بشكل متناسب مع درجة تطور الرأسمالية، فإنه ليس النوع الوحيد للعمل الذي يستغله رأس المال، ولا يمكن - من ثم - أن يدل وجوده وتطوره منفرداً على لحظات نشوء أو تطور الرأسمالية.

«مسارات» التحول و«التاريخية العالمية» للرأسمالية

أخيراً، من المدهش أن من يركزون على هذا التاريخ الأطول «للرأسمالية التجارية» يحتاجون بأن الرأسمالية كانت «تاريخية-عالمية» في نشوئها، أي أنها اشتملت بالضرورة على أنساق دولية للتجارة والتمويل. من الأمثلة الجيدة على هذه الفكرة، تصوّر أريغي حول «نظم التراكم» الأربعة المتعاقبة في تاريخ النظام الرأسمالي العالمي (Arrighi and Moore, 2001): نظام جنوة-أييبيريا (القرن الخامس عشر إلى مطلع السابع عشر)، النظام الهولندي (أواخر القرن السادس عشر حتى أواخر الثامن عشر)، النظام البريطاني (أواسط القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين)، والنظام الأمريكي (من أواخر القرن التاسع عشر، مع تآكل هيمنة أمريكا

أو سيطرتها منذ أواخر القرن العشرين؟). في هذا التحوّل، حدث التحوّل الأصلي إلى الرأسمالية الفلاحية في إنجلترا أثناء فترة الهيمنة الهولندية في الرأسمالية العالمية، بينما أصبحت بريطانيا مهيمنة فقط في ظل ثورتها الصناعية الرائدة.⁵

النظرية والتاريخ: تعقيدات وتشابكات

يكشف نقاشنا هنا حتى الآن عن تصوّرين متضاربين للرأسمالية الفلاحية. الأول يستند إلى تعميم قائم على المسار الإنجليزي الأصلي وبنيته الطبقية، من ملكيات أراضٍ رأسمالية ورأسمال فلاحٍ يوظّف العمال المأجورين عديمي الأرض (البروليتاريا)، كمنظومة مُعرّفة ومُحددة للرأسمالية الفلاحية. التصور الثاني يرد في رفض باناجي لوجود رأسمالية فلاحية واحدة وواضحة أو «نقية»، واقتراحه بأنه من الأفضل «التفكير في الرأسمالية الفلاحية بصفقتها... قائمة على سلب العمال والسيطرة عليهم من قبل طبقات فلاحية تُشارك في الزراعة بصفقتها عملاً تجارياً» (2002: 115). ولقد شدد باناجي على أن هناك أشكالاً عدّة ملموسة لسلب رأس المال العمالة الفلاحية وسيطرته عليها، عبر مختلف اللحظات والملازمات

5- نلاحظ أن هولندا نافست إنجلترا وكادت تسبقها إلى التحوّل الأول نحو الرأسمالية الفلاحية (وإن كانت قد فعلت هذا على مسار مختلف نوعاً ما) وكذلك فعلت في ما يخص مرحلة الرأسمالية الصناعية المبكرة. يظهر في مراحل أريغي الأربع انتقال في مراكز القوة الاقتصادية في التطور العالمي للرأسمالية، من الجنوب إلى الشمال الأوروبي، ومن تجارة وتمويل حوض المتوسط إلى تجارة وتمويل الأطلسي.

التاريخية؛ أي أن هنالك مسارات مختلفة لإخضاع العمل ترتبط كل منها بمسارات مختلفة للتراكم.

ثم إن هناك مسألة خلافية أخرى يختلف حولها هذا التصور وذلك عن الرأسمالية الفلاحية، وهو ما إذا كانت التجريدات النظرية التي وضعها ماركس للتفسير لـ «نمط الإنتاج الرأسمالي» الصناعي، يمكن - ويجب - أن تُطبّق بأثر رجعي في محاولة لفهم نشوء الرأسمالية وتطوراتها الأولى في مجتمعات كانت بالمقام الأول مجتمعات فلاحية. لنفكر - على سبيل المثال - في الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى علينا أن نتحرى الدقة والالتزام في التمييز بين رأس المال المُستثمر في إنتاج السلع وذلك المُستثمر في تداول السلع، (ويرد هذا الصنف وذلك من رأس المال في كتاب ماركس «رأس المال» بمسميات الرأسمالية الصناعية ورأسمال التاجر على التوالي) في سياق التأريخ والتأصيل النظري «للرأسمالية التجارية» (بمعنى «رأسمال التاجر») قبل حقبة التصنيع؟

- إلى أي مدى علينا تحريّ الدقة والالتزام في حصر قوة العمل (وهي أساس استخلاص فائض القيمة [أي الاستغلال] ومن ثم الربح الرأسمالي) على البروليتاريا الموظفين كعمال مأجورين «أحرار»؟

- كيف لنا أن نقرر ما إذا كانت هذه التنويعات التاريخية الكبرى أو تلك من تنويعات تراكب رأس المال والعمل هي تنويعات «رأسمالية» (ورأس

المال والعمل عنصران جوهريان لفهم نشوء وتطور الرأسمالية؟ إذا قررنا أن هذه التركيبة أو تلك ليست تنويعاً رأسمالية، فهل نعتبرها «ما قبل رأسمالية» لما في ذلك الاعتبار من فائدة تحليلية ما؟ هل هي جزء من التراكم البدائي؟ أو في المقابل، هل تمثل أشكالا أقل أو أكثر «تقدماً» من الرأسمالية في أماكن وأزمان مختلفة عبر مراحل تطورها؟

- هل أشكال رأس المال والعمل الأقل «تطوراً» في قطاعات وفروع معينة من منظومة رأسمالية أعم - في أماكن وأزمان معينة - متصلة بأشكال أكثر «تطوراً» ترافقها كجزء لا يتجزأ من عملية التطور اللامتكافئ للرأسمالية على النطاق العالمي؟

تناولت في هذا الفصل السؤالين الأول والثاني. أما الثالث والرابع فهما يؤشران بالانتقال من الأفكار والمناقشات حول جذور الرأسمالية إلى الأفكار والمناقشات حول تشكّل الاقتصاد العالمي الرأسمالي وآلياته. في القلب من هذين السؤالين الأخيرين مختلف مراحل الاستعمار الأوروبي من القرن السادس عشر وحتى العشرين: ما الذي حرّك هذا الاستعمار وما الأشكال التي اتخذها؟ وما أنواع التغير الفلاحي التي أدى إليها وماذا كانت العواقب؟ وهذا هو موضوع الفصل الثالث. سوف نرى في ما يلي أن تفسيرات هذه الآليات التاريخ-عالمية تتشكل - من بعض الأوجه الهامة - من واقع القضايا التي أشرنا إليها هنا والمتعلقة بالمقاربات البديلة لفهم جذور الرأسمالية.

الفصل الثالث

الاستعمار والرأسمالية

إن تواريخ متى وكيف تطورت الرأسمالية كنظام عالمي، وفي أي مناطق من العالم الحديث، هي تواريخ متنوعة ومعقدة. في هذا الفصل أحاول رسم صورة عن العنصر المركزي من عناصر تكوين العالم الحديث: أنواع الاستعمار المختلفة التي فُرضت على كل من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في أوقات مختلفة، وبعض آثار هذا الاستعمار.

مراحل الاستعمار

الإقطاع والرأسمالية التجارية (القرن السادس عشر)

في البداية، ارتبطت دوافع وأشكال وكثافة «توسع أوروبا» عن طريق الاستعمار بأزمات أوروبا الإقطاعية وتطورات الرأسمالية التجارية (أو رأسمال التاجر، الفصل الثاني). في القرن السادس عشر، فُرض الحكم الاستعماري في البداية في الكاريبي ومناطق من أمريكا اللاتينية، حيث كان للغزو الإسباني عواقب مدمرة على السكان والبيئة. أدى السعي وراء الكنوز الذي دشن أساساً استكشاف المسار الغربي من أوروبا إلى مناطق

جزر الهند الغربية إلى فتح مناجم الفضة العظمى في البيرو ثم المكسيك، وإلى امتصاص كميات هائلة من العمل القسري للسكان الأصليين. وكان من المقدر للاقتصادات المحلية والتجارة الخارجية لإسبانيا والبرتغال - التي استعمرت البرازيل - أن تواجه منافسة متزايدة من إنجلترا وهولندا على وجه التحديد، وكانتا بلدين صغيرين في شمال غرب أوروبا تقتربان حثيثاً من الرأسمالية الفلاحية ثم الصناعية (الفصل الثاني).

التجار والعبيد والمزارع الكبرى

(القرنان السابع عشر والثامن عشر)

على مدار القرن السابع عشر، ظهرت أشكال جديدة للاستعمار الاستيطاني والإنتاج والتجارة المرتبطة بالاستعمار، في سياق المصالح البريطانية في أمريكا الشمالية والنشاط البريطاني والهولندي في الكاريبي. أسست مستعمرة فرجينيا في أمريكا الشمالية البريطانية حينئذ اقتصاد مزارع اعتمد أولاً على العمل القسري الوارد من أوروبا، ثم على عمل العبيد المجلوبين من أفريقيا. أصبحت صادرات التبغ والقطن من المستعمرات الأمريكية والسكر من مستعمرات الكاريبي، أهم للاقتصاد البريطاني - لا سيما بالنسبة لطبقة الصُّناع التي ظهرت في نهاية تلك الفترة - من التوابل وأقمشة الحرير التي كانت تجلبها التجارة الآسيوية. أي أن الاستعمار البريطاني لأمريكا الشمالية والكاريبي بدأ صنفاً جديداً من التجارة الدولية المرتبطة بالإنتاج الموسَّع للمواد الخام في المستعمرات،

من أجل التصنيع في أوروبا، وإلى جلب عمالة العبيد من أفريقيا لإنتاج المزارع الكبرى، وتطوير أسواق السلع الأوروبية في المستعمرات. أول مقصد كبير لتجارة العبيد الأفريقية كان مزارع السكر في السواحل البرازيلية. ولقد لعب الهولنديون دوراً رائداً في انتشار إنتاج العبيد إلى السواحل وجزر الكاريبي، لتلبية احتياج التجار وصُناع تكرير السكر في هولندا، بينما طور البريطانيون نظام مزارع العبيد في ما أصبح جنوب الولايات المتحدة الأمريكية.

مع كل هذه اللحظات الهامة للاستعمار وصلاتها بمسارات التراكم في أوروبا، فإن النصف الثاني من القرن السابع عشر كان فترة تراجع نسبي في التجارة الدولية لأوروبا وتكتلات تجارتها خارج القارة. اتّصل هذا بأحداث جسام في أوروبا، منها ظهور نوع جديد من حروب التجارة، التي دارت رحاها بالأساس في البحر بالاستعانة بأساطيل تجارية مسلحة.

ولقد شهد القرن الثامن عشر إحياء واشتداد وتيرة التوسع الأوروبي. ظهر نمو كبير في تجارة العبيد المجلوبين من غرب أفريقيا عبر الأطلسي، ومدد المغامرون والتجار الأوروبيون استكشافاتهم ونهبهم وسعيهم وراء الامتيازات التجارية على امتداد سواحل أفريقيا وداخل آسيا. استمرت هذه الأنشطة وأدت لتطور أشكال التوسع الاستعماري التي بدأت في القرن السادس عشر، واتسمت بالنزاعات المسلحة بين الأوروبيين وبعضهم البعض وبين الأوروبيين وسكان المناطق التي سعوا إلى

إخضاعها لهيمنتهم. هزم البريطانيون الفرنسيين في معركة السيطرة على الهند وكندا، وهي مفارقة مكانية تُظهر اتساع رقعة التوسع الاستعماري الأوروبي، والتنافس بين القوى الأوروبية في أواسط القرن الثامن عشر. في المجمل، على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر، اشتدت وتيرة «توسع أوروبا» وظهرت تقسيمات دولية للعمل في هذا التوسع. إذ أن أغلب أعمال الاستعمار أدتها شركات تجار وليس الدول الأوروبية، والاستثناء الملحوظ هنا هو إسبانيا والبرتغال في أمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه - بالطبع - دعمت الدول الأوروبية تجارها، مثل شركة الهند الشرقية البريطانية، وشركة الهند الشرقية الهولندية، عبر إمكانياتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية.. والبحرية قبل كل هذا.

الرأسمالية الصناعية والإمبريالية الحديثة

(القرنان التاسع عشر والعشرين)

إبان القرن التاسع عشر، زاد دور التصنيع والتحول للصناعة في تشكيل وصوغ مُقدّرات الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وكانت نقطة التحول في سبعينيات القرن التاسع عشر وبداية «الثورة الصناعية الثانية» (انظر الفصل الرابع). أدى هذا إلى توليد الطلب على كميات متزايدة بلا حدٍّ من السلع الزراعية الاستوائية لأغراض التجهيز والتصنيع وكذلك الطلب على المعادن من المناجم بالمستعمرات. وبدءاً من سبعينيات القرن التاسع عشر، تعرّض العالم لاستثمارات متزايدة بالقطاعات الاستخراجية

بالمستعمرات (اقتصاد المزارع والزراعة الفلاحية والتعدين) وقطاعات انشغلت بنقل المواد المُستخرجة إلى الأسواق العالمية (السكك الحديدية والشحن البحري)، ثم الموجة الكبرى الأخيرة من التوسع الاستعماري (في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق وجنوب غرب آسيا) التي شنتها الدول الأوروبية وليس شركات التجار، مع تزايد انكشاف التصنيع الأوروبي - وقد خفف من وطأة هذا الانكشاف نفوذ الإمبراطورية البريطانية - للمنافسة من اقتصادات أخذت في التحول السريع نحو الصناعة في ألمانيا والولايات المتحدة، وظهور اليابان كأول قوة صناعية غير غربية.

تبدّت في أفريقيا سرعة الموجة الأخيرة من موجات الاستعمار. ففي 1876 كانت القوى الأوروبية تحكم أقل من 10 بالمائة من أفريقيا، بالأساس في المناطق الشمالية المتاخمة للبحر المتوسط وفي المستعمرات التي عُرفت لاحقاً باسم جنوب أفريقيا. بحلول 1900، مددت سيطرتها إلى 90 بالمائة من القارة. هذه «الهرولة إلى أفريقيا» التي أضفى عليها مؤتمر برلين في 1884-1885 الطابع الرسمي، حدثت أثناء أول شوط من أشواط الازدهار ثم الانكماش في الاقتصاد العالمي الجديد للرأسمالية الصناعية، تمثل في الكساد الكبير في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا (1873-1896) ثم «العصر الذهبي» من 1896 إلى 1914.

بالنسبة إلى لينين (1964b) فإن الكساد الكبير في أواخر القرن التاسع عشر مثّل نقطة تحول مهمة من «التنافسية»، التي وسمت الرأسمالية سابقاً، إلى

ما أسماه الرأسمالية الاحتكارية أو الإمبريالية، التي اتسمت بتركز رأس المال على هيئة شركات صناعية كبرى متصلة اتصالاً وثيقاً بالبنوك. لا يعني «الاحتكار» توقف المنافسة لكن يعني اتخاذها أشكالاً أكثر تطرفاً وخطورة، أدت إلى الحرب العالمية الأولى في 1914، التي حفز تحليلها بصورة مباشرة نظرية لينين عن الإمبريالية. لقد رأى لينين أن التوسع الاستعماري الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر - وعلى النقيض من موجات الاستعمار السابقة - كانت تحركه الحاجة إلى العثور على منافذ جديدة لتصدير رأس المال، لسبيين. الأول هو آلية التراكم المتسارع دائماً، التي تحتاج الرأسمالية الصناعية لأجلها إلى موارد متزايدة من المواد الخام وأسواق أكبر وأكبر لتصريف سلعتها المصنّعة. والسبب الثاني هو البحث عن فرص استثمار خارجية؛ إذ أن التنافس الشديد في أوروبا خفض معدل ربح رأس المال.

لقد جرى انتقاد نظرية لينين عن الإمبريالية بناءً على أسس تحليلية وإمبريقية وأيديولوجية. هناك انتقاد مفاده أن عنصريّ الإمبريالية الأساسيين اللذين أوضحتهم قد لجأت إليهما دول أوروبية اتبعت مسارات مختلفة للغاية لتطور الرأسمالية وكانت لها حيازات استعمارية متباينة للغاية. من جهة، مثلت بريطانيا تصدير رأس المال، وكانت - أكثر من أية دولة أخرى بكثير - أكبر إمبراطورية استعمارية، وإن كان الكثير من استثماراتها الخارجية قد ذهبت إلى دول الاستيطان الأوروبي في الأمريكتين، أكثر مما ذهبت إلى مستعمراتها في آسيا وأفريقيا. ومن جهة

أخرى فإن ألمانيا مثلت حينئذ أفضل مثال على مزج الشركات الصناعية العملاقة والبنوك، ما وصفه لينين (على خطى هيلفردينج, Hilferding, 1981) بمسمى «رأس المال المالي»، وكانت مستعمراتها قليلة. ثمة انتقاد آخر، مفاده أن لينين أفرط في تحليل العمليات التي وضع يده عليها، التي يمكن رؤيتها بشكل أوضح في «عولة» زمننا هذا أكثر مما وُجدت في مطلع القرن العشرين.¹

بينما سعى لينين إلى ربط التدهور الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا، بظهور الإمبريالية الحديثة والموجة الأخيرة الكبرى من الاستعمار الرأسمالي، فإن جزء من استمرار الاهتمام بنظريته هو أن الإمبريالية، بالمعنى الذي قصده، لا تعتمد على المستعمرات. في عالم سنة 1916، أوضح هذا على صلة بالأرجنتين، وكانت دولة مستقلة سياسياً (يسكنها مهاجرون أوروبيون في الأغلب) وصفها بأنها كانت «شبه مستعمرة» لرأسمال بريطاني، وفي علاقة مع البرتغال التي كانت إلى حد ما دولة عميلة لبريطانيا، لكن أيضاً قوة استعمارية صغرى في أفريقيا وآسيا بعدما فقدت البرازيل، جوهره تاجها الإمبراطورية سابقاً).

والإمبريالية بصفتها الشكل الدولي المميز لرأس المال الحديث، من ثم لها معنى مختلف عن اشتقاقها من «إمبراطورية» (empire-Imperialism) ككيان سياسي، وكانت الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية من

1- لنلاحظ أن المؤرخين حالياً عادة ما يشيرون إلى العقود التالية لسنة 1914 بمسمى «العصر الذهبي» الأول للعولة.

الأمثلة العديدة على «الإمبراطوريات»، مثل الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطوريات التاريخية الكبرى في غرب وجنوب وشرق آسيا. كان لينين واضحاً في تأكيده أن الإمبريالية الحديثة ستستمر بعد انتهاء الاستعمار المرتبط بالإمبراطوريات. كما أنه من الممكن القول بأن الإمبريالية بصفتها اقتصاداً عالمياً رأسالياً كاملاً لا يمكنها أن تكتمل إلا بالاستقلال عن الاستعمارية (colonialism) في آسيا وأفريقيا، لإفساح المجال أمام «الإلزام البليد للقوى الاقتصادية» سواء دولياً أو محلياً، كآليات تحل محل الإكراه السياسي والقانوني للحكم الاستعماري (Wood, 2003).

لدي المزيد لأقوله عن الفترة منذ انتهاء الإمبراطورية الاستعمارية في الفصلين الرابع والخامس. لكن في ما يلي، أريد الانتقال لتوضيح هذه العلاقة بين الرأسمالية والاستعمار، لتوضيح كيف أثر الاستعمار على حياة الناس في المجتمعات الفلاحية الخاضعة له، لا سيما ما يتعلق بعملهم وبالأرض.

الاستعمار والتغير الفلاحي

لقد اعتمد المشروع الاستعماري على جعل المستعمرات «تُعيلُ نفسها» وتولّد الأرباح للقوى الاستعمارية في آن. كان هذا يعني السيطرة على عمل المُستعمرين في المجتمعات الفلاحية، وهو الأمر الذي تطلّب التدخل في تكوين مؤسسات وممارسات تخصيص واستخدام الأراضي، وتدمير هذه المؤسسات والممارسات في بعض الأحيان وتعديلها في أحيان أخرى. لقد اشتمل تكوين الاقتصاد الاستعماري على تحطيم أنماط كفاف

الفلاحين السابقة على الاستعمار وأشكال الإيجار والريع (التي كانت قائمة في المجتمعات الفلاحية). هنا، لا يمكنني سوى تسليط الضوء على بعض السبل التي بموجبها سعت القوى الاستعمارية لإعادة هيكلة أنواع العلاقات الفلاحية المختلفة التي صادفتها في مختلف الأماكن والأوقات، وبعض الآثار (غير مقصودة ومقصودة) لهذا العمل.

أمريكا اللاتينية والكاربي

حدث أول تغيرٍ فلاحٍ استعماري في الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية؛ وهي مناطق إنتاج العبيد الأساسية في النظام الرأسمالي العالمي الوليد، من مزارع قصب السكر في البرازيل البرتغالية ثم في الكاريبي بإدارة بريطانية وفرنسية، إلى مزارع القطن والتبغ بمستعمرات الجنوب بأمريكا الشمالية تحت إدارة بريطانية. لحظة الغزو الاستعماري، كانت مناطق مزروعات العالم الجديد تلك قليلة السكان نسبياً، لكن تشغلها في الأغلب الأعم مجتمعات «كفاف». ولقد جرى السلب القسري للسكان الأصليين من أجل حيازة الأراضي بسهولة نسبية، وحلّ المزارعون المستعمرون مشكلة توفير العمال عن طريق استيراد العبيد. ألغى الاسترقاق أخيراً في الإمبراطورية البريطانية عام 1833، لكنه استمر حتى 1865 و1888 و1889 في كل من الولايات المتحدة والبرازيل والصين على التوالي.

وفي أغلب مناطق أمريكا الإسبانية، كان ثمة شكل آخر من أشكال ملكية الأراضي يهيمن على الحياة الاقتصادية في الريف، وأغلب عناصر الحياة

الرفيعة الاجتماعية والسياسية والثقافية، منذ أواخر القرن السابع عشر، وهو نظام «الهاسيندا» أو الضياع الزراعية الكبيرة. اعتمد نظام الهاسيندا نموذجاً له المؤسسات والممارسات الإقطاعية المألوفة حينئذ للمستعمرين الإسبان. ولقد جمع بين منح المستوطنين حقوق فرض الإتاوات على المجتمعات من السكان الأصليين على هيئة تقديمهم سلع أو خدمات عمل (إنكوميندا) وحقوق الأرض (ميرسيديس دي تيراس)، التي كانت ممنوحة في الأصل مقابل الخدمة العسكرية للتاج الإسباني. أدى هذا المزج بين الأرض والعمل في الهاسيندا إلى نوع من الملكية الزراعية على صورة مشابهة كل الشبه لنظام الضيعة (manor) في الإقطاع الأوروبي، بما اشتمل على الشكّلين الأساسيين لهذا النمط الإقطاعي الأوروبي في تنظيم الفلاحة، كما يرد في الجدول 3.1 (بناء على Kay, 1974).

واعتمدت عملية فرض السيطرة على العمل الفلاحي على مصادرة وتسييج الأرض، من أجل تقويض توفرها لصالح سبل كفاف المزارعين من الشعوب الأصلية. ويعكس وجود أشكال عدّة لنظام الهاسيندا عدة عوامل. فتشكيل هذه المنظومة الأولى وامتدادها تاريخياً اشتملا على نضالات مطولة، لا سيما في المناطق التي بها كثافات سكانية أعلى ومجتمعات فلاحية قوية، مثل مناطق من أمريكا الوسطى ومناطق مرتفعات الإنديز. وفي المناطق الأقل سكاناً، مثل سهول الأرجنتين والأوروغواي وتشيلي، طرأت الهاسيندا في وقت متأخر وحدث تشكّلها سريعاً، مع إمداد الضياع بالعمال من خلال الهجرة بقدر أكبر.

الجدول 3.1 نوعان من الهاسيندا

استخدام الأرض	نظام العمل	نمط استخلاص الفائض
أ. ضيعة متعددة المزارع (بالأساس مزارع تابعة لفلاحين)	قيام الفلاحين بغرس الأرض المخصصة لهم، والسيطرة على عملية العمل	استخلاص ريع عيني ونقدي وحصص من المحاصيل
ب. ضيعة مالك الأرض (مزرعة مالك الأرض الكبيرة ومعها قطع أرض صغيرة مينيفونديا minifundia لكفاف الفلاحين)	يعمل الفلاحون بشكل أكبر في مزرعة مالك الأرض (التي كبر حجمها) مع رعاية قطع الأرض الصغيرة المخصصة لهم)	ريع في صورة عمل (=) عمل غير مدفوع الأجر في أراضي مالك الأرض)

ثمة عامل مهم آخر هنا يتصل بالزمن، إلى جانب العوامل المكانية أعلاه. فالصراعات بين ملاك الأرض الاستعماريين والفلاحين من السكان الأصليين تأثرت أيضاً بالأنساق التاريخية لإدخال الطابع التجاري على الزراعة في السوق العالمية الجديدة - حينئذ - ومتقلبة الأحوال. مع تزايد إمكانية تحقيق الأرباح من الزراعة إبان ارتفاع الطلب في السوق، التمس ملاك الأراضي تكبير مزارعهم واستخلاص عمل أكثر من الفلاحين المستأجرين في الهاسيندا، من ثم جرى تحويل الريع المتحصل عينياً أو نقدياً إلى ريع في صورة عمل. وعندما لاقى ملاك الأرض عجزاً في اليد العاملة في مزارعهم التجارية وافتقروا إلى القدرة على حل هذه المشكلة بالسبل القسرية، فربما اضطروا أحياناً إلى دفع أجور للمستأجرين لتحصيل العمل منهم، على الأقل جزئياً، ما

يؤدي بحدوث تحول من العمل الريعي إلى العمل المأجور (كما حدث عبر مسارات عدّة في أوروبا).

هناك الكثير من النقاش والخلاف بين المؤرخين في ما يخص أين وكيف ومتى كانت ممارسات الإيجار على العمل مقابل الديون مهمة في استقطاب العمال للضياع التجارية الكبرى. الإيجار على العمل مقابل الديون هو ترتيب بموجبه يضطر الأشخاص المدينون - عادة من صغار المزارعين أو العمالة الزراعية عديمة الأرض - إلى العمل لتسديد ديونهم للدائن، وعادة ما يكون مالك أرض أو مزارعاً ثرياً أو تاجراً، أو - كما كان شائعاً في آسيا - طرفاً ثالثاً يشتري أو «يستأجر» الدين. يرى بعض الباحثين أن التحولات نحو العمل المأجور في أمريكا اللاتينية بدأت في وقت مبكر نسبياً (منذ القرن السابع عشر في بعض مناطق إنتاج الهاسييندا التجارية)، حتى وإن اتسم الأمر في أغلب الأحيان ولفترات طويلة بعناصر من الإيجار على العمل مقابل الديون، وغيرها من القيود والاشتراطات الداخلة على «حرية» العمل المأجور. يمس هذا قضايا تتصل بخصائص العمل الزراعي أشرنا إليها في الفصل الثاني وأعود إليها في ختام هذا الفصل.

لقد أصبحت أغلب مناطق أمريكا اللاتينية مستقلة عن الحكم الاستعماري في النصف الأول من القرن التاسع عشر (قبل أن تستعمر أغلب مناطق أفريقيا) واحتفظت بإرث من انتشار سلب الأرض وتركزها في صورة ضياع الهاسييندا، وتقيد أغلب المزارعين من السكان الأصليين بنظام

قطع أراضي الكفاف الصغيرة التي سُميت «مينيفونديا»، في مقابل الضياع الكبرى «لاتيفونديا» وهو مسمى آخر للهاسييندا، واقرن هذا بانتشار العمل الريفي المأجور، ومعه في العادة الفلاحة الهامشية وعناصر من العمل مقابل تسديد الديون وإكراه الدولة للفلاحين على العمل.

وتحققت في أمريكا اللاتينية موجة جديدة من ازدهار الصادرات الزراعية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى عشرينيات القرن العشرين، واشتملت على تمديد وتكثيف نظام إنتاج الهاسييندا، من المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية في أمريكا الوسطى، إلى زراعة الغلال وتربية الماشية الموسعة في براري أوروغواي والأرجنتين وتشيلي. وفي أراضي جنوب المكسيك الواطئة...

ظهر مزيج من الأسواق القوية للصادرات الاستوائية (السيسال والمطاط والسكر) ونقص في اليد العاملة والعزلة الجغرافية و... دولة مستعدة لدعم المزارعين بالقوة، ما يفسّر الاسترقاق الفعلي لجموع شعوب المايا والياكويس... الذي بدأ بالمكسيك في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وفي غواتيمالا حيث اقرن انحسار أراضي الشعوب الهندية بظهور قوانين مكافحة التشرّد، وفي بوليفيا حيث اعتمد ثلثا السكان الريفيين على ضياع الهاسييندا، وعبر سلسلة الإنديز قاطبةً في حقيقة الأمر، إذ تقلّصت الموارد وسبل المعاش المتاحة لحياة مستقلة للكثير والكثير من الفلاحين (Bauer, 1979: 37, 52).

وجرت تسوية مشكلة العجز في اليد العاملة جزئياً عبر الهجرة. فبين عامي 1847 و1874 راح أكثر من رُبع مليون عامل صيني، جُلبوا قسراً، يعملون في مزارع كوبا وسواحل البيرو. وفي البرازيل، مع انتهاء الاسترقاق، دفع مزارعو القهوة الحكومة إلى دعم نفقات الهجرة الجماعية من أوروبا. بين 1884 و1914 وفد نحو 900 ألف مهاجر أوروبي على ساو باولو، وقد حضر أغلبهم للعمل في ضياع البن (Stolcke and Hall, 1983).

لعل أمريكا اللاتينية اليوم بها أكبر تنوع من أشكال العلاقات الاجتماعية الفلاحية والزراعية قياساً إلى أي مكان آخر في العالم. من جهة، هناك أشخاص أقل يعملون بالزراعة مقارنة بالمناطق الكبرى الأخرى في الجنوب العالمي. في البرازيل تركّز هائل من رأس المال الزراعي الحديث، وخبرات تقنية ومالية كبيرة في هذا المجال، مع إمكانية أن تصبح أكبر اقتصاد زراعي تصديري في العالم، بينما دول «المثلث الجنوبي»، من الأرجنتين والأوروغواي وتشيلي، تعد بدورها دول تصدير زراعي كبرى بها قطاعات زراعية رأسمالية ومتخصصة للغاية. ومن جهة أخرى، فهناك حالات قائمة من استمرار أو بعث الهوية الفلاحية (الكامبيسينو) في المناطق التي بها تركّزات أكبر من السكان الأصليين في أمريكا الوسطى والانديز، وإلى الجنوب أيضاً في مناطق زراعة استيطانية على النطاق الصغير. ولقد ولدت النضالات على الأرض والظروف المعاصرة للزراعة بعضاً من أشهر وأبرز الحركات الاجتماعية الريفية في وقتنا الحالي، مثل «لا فيا كامبيسينا» («نهج الفلاحين») في أمريكا الوسطى وحركة العمال عديمي الأرض في البرازيل.

جنوب آسيا

أدى التوسع الاستعماري البريطاني إبان القرن الثامن عشر في دواخل آسيا الجنوبية - وبها الكثير من المناطق الآهلة بالفلاحين المزارعين - إلى تهيئة أكبر حيازة استعمارية على الإطلاق: «جوهرة التاج» للإمبراطورية البريطانية الاستعمارية. تحوّل النهب تدريجياً في القرن التاسع عشر إلى مراعاة اعتبارات استمرارية وتنظيم مصادر الربح والعوائد: التحوّل من القرصنة إلى البيروقراطية، كما وسم بارينغتون مور (1966: 342) تلك المرحلة على صلة بنظاميّ عوائد الأرض الأساسيين في الهند المستعمرة.

كان النظام الأول ينبع من الاستيطان الدائم في البنغال والمناطق المجاورة شماليّ الهند، منذ عام 1793، وفي ما تحول الزاميندار (الذين صادفنا أحفادهم في القسم الأول من المقدمة) من مزارعي التزام ضريبي وجامعي ضرائب في سلطة مغول الهند السابقة، إلى ملاك أراضٍ لهم بعض حقوق الملكية على الأرض، كان مصممو النظام الاستيطاني ذاك يأملون في أن يصبح الزاميندار طبقة قوية من الملاك البرجوازيين، ومن ثم يكررون عملية الرأسمالية الفلاحية كما حدثت في بريطانيا. لكن لأسباب عديدة، لم يتحقق هذا الطموح (مثل الكثير من الخيالات الإمبريالية). تباينت قوة الزاميندار كثيراً عبر مختلف المناطق الريفية التابعة للراج (على نطاق شبه القارة الهندية) نتيجة لصراعات الزاميندار مع فئات الزارعين المختلفة على جانب، ومع طبقات المقرضين ورأسمال التّجار على الجانب الآخر.

كما أن استيطان الأرض في البنغال - فضلاً عن ضمّ نحو 600 إمارة إلى الراج البريطاني (الدولة الاستعمارية، وكلمة راج تعني «أسرة حاكمة» بالهندية) كان أيضاً وسيلة لمحاولة ضم حلفاء سياسيين من السكان الأصليين إلى عملية إدارة تلك الأراضي المستعمرة الشاسعة. كان هذا مثلاً على ممارسة عامة أكثر تُسمى «التواطؤ مع بُنى السلطة الأقدم [السابقة على الاستعمار]» (Bagchi, 2009:87)، وسبق للإسبان في أمريكا اللاتينية تطبيقها عبر منصب الـ «كاتشيكو» (المَلِك البلدي، أو العُمدة أو الزعيم المحلي) وبعد ذلك في أفريقيا عبر «الحُكم غير المباشر»، الذي ضمّ في صفوفه زعماء القبائل وعُمد البلاد في المستويات الأدنى من الهيراركية الإدارية الاستعمارية للحفاظ على النظام في الريف، ولتنظيم جمع الضرائب وحشد وتعبئة العمال.

نظام تحصيل عوائد الأرض الثاني كان نظام ريو تواراري ryotwari (اشتقاق من كلمة ryot فلاح بالهندية) الذي أُدخل جنوباً بمناطق كبيرة من بومباي ومِدراس. أدى هذا النظام إلى تأكيد حقوق ملكية الأرض، على الأقل من حيث المبدأ، وعلى من يزرعها، مع الخضوع لضرائب نقدية سنوية. خلاصة بارينغتون مور (1966: 344) عن هذا النظام هي:

كان الاستيطان [للأرض] نقطة البدء لعملية كاملة من التغير الريفي حيث تم فرض القانون والنظام وما يتصل بهما من حقوق الملكية، بما أدى إلى تكثيف بالغ لجسامة مشكلة الملكية الطفيلية للأراضي. والأهم أن الاستيطان وما رافقه من تدابير شكل

الأساس لنظام سياسي واقتصادي بموجبه صادر الأجانب وملاك الأراضي والمقرضون الفائض الاقتصادي من الفلاحين، ولم يستثمروه في النمو الصناعي، ومن ثم ألغوا إمكانية تكرار النموذج الياباني في دخول العصر الحديث.

تركزت فكرة مور في أن نظم الأرض المعمول بها جعلت من المربح أكثر استخلاص الربح من الفلاحين المستأجرين الذين يعملون بالأرض، أكثر من الاستثمار في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ما يبرر اصطلاح «الملكية الطفيلية للأراضي» وليس «ملكية الأراضي المنتجة».²

على أن الراج البريطاني لم يكن استعماراً استيطانياً على غرار الوضع في مناطق أمريكا الشمالية أو أمريكا اللاتينية التي خضعت لبريطانيا. لم يحدث استخلاص للأرض على نطاق موسع لاستضافة المستوطنين الأوروبيين، وإن تم إنشاء بعض المزارع لزراعة محاصيل التصدير. أكبر رقعة أرض تم تسييجها كانت خاضعة لإدارة استغلال الغابات التابعة للحكومة الاستعمارية، وخصصت أغلب أعمالها للاستغلال التجاري للأخشاب. ولقد أدى استبعاد الغابات من الموارد المتاحة لعموم المزارعين الفلاحين والرعاة وأبناء «القبائل» إلى تقليل الموارد التي كان بإمكانهم الاعتماد عليها في أنشطة الكفاف. وفي الوقت نفسه، أدمج الفلاحون بشكل

2- في هذا الصدد، هناك تشابهات بين نظام الهاسيندا الاستعمارية المبكرة في أمريكا اللاتينية (في حقبة الـايكونوميندا) وملكية الأرض الإقطاعية بشكل أعم، وتناقض مع دور «ملاك الأراضي الذين يحسنون الأرض» في النموذجين الإنجليزي والياباني الموضحين في الفصل الثاني.

متزايد بالاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال «التتجير القسري» (الإجبار على التحوّل للتجارة)» على حد تعبير كريشنا بارادواج (Bharadwaj, 1985). إذ زادت الالتزامات المالية المترتبة على تلك الفئات، وأصبحوا ينتجون السلع المخصصة للتصدير مثل القطن والجوثة والأفيون (الأخير تم الإتجار به مع الصين لدفع ثمن الشاي الذي كانت تستورده بريطانيا للاستهلاك المحلي) فضلاً عن إنتاج الغذاء للأسواق المحلية وأسواق التصدير. والإيجارات والضرائب التي دفعها هؤلاء، دعمت مُلاك الأراضي من السكان الأصليين، والتجار، والمقرضين، وحققت أيضاً غير ذلك الأرباح للبيوت التجارية البريطانية ومضت في صورة عوائد إلى الإدارة الاستعمارية والدولة البريطانية المستعمرة.

بالنسبة إلى أغلب المزارعين من الفلاحين، لم يؤد «التتجير القسري» وتسليع الكفاف بشكل أعمّ إلى زيادات كبيرة في المنتج الزراعي، ناهيك عن زيادة الإنتاجية زيادة تُذكر. ضريبة الفردة المقررة على فقراء الفلاحين «لتمويل الإيجار» واستدانتهُم وما ارتبط به هذا الأمر من تحول عن الإنتاج الغذائي للاستهلاك الفردي، جعلت الفلاحين صورة مصغرة من الهند والصين: دول معرضة بقدر كبير لخطر المجاعة. وبينما ارتبطت المجاعة بظروف الطقس المتطرفة، يُلاحظ أن الهند استمرت في تصدير الغذاء أثناء المجاعات الكبرى التي كابدها أواخر القرن التاسع عشر ثم في الفترة 1943-1944 في البنغال (Sen, 1981). أدى تسليع الكفاف ومطالب الضرائب الاستعمارية والأيديولوجية الاقتصادية للإدارة

الاستعمارية إلى تقويض قدرة الكثير من الفلاحين الهنود على التعامل مع تبعات الطقس الرديء ومواسم المحاصيل الضعيفة (Davis, 2001).

نلاحظ أيضاً أن تصدير السلع المنتجة بالمصانع - مثل المنسوجات القطنية - من بريطانيا، قد قوّض من المقدرات الأهلية الخاصة بالصناعة والحرف، وكانت مهمة لتنويع الاقتصادات الريفية. يرى أميا باجشي (Bagchi, 2009) أن آثار الاستعمار في القرن التاسع عشر اشتملت على زيادة «التريف» و«التفليح» في الهند، وكذلك أدى إلى زيادة الفقر، وأن الاختراق الإمبريالي للصين كانت له نفس الآثار ولو حتى في غياب حكم استعماري مباشر.

على أن نمو الإنتاج السلعي حفّز أيضاً التمايز بين طبقات المزارعين في الهند، كما فعل في الأماكن الأخرى (في الهند تحقق هذا عادة على امتداد خطوط اللامساواة بين الطوائف العرقية caste). ويرى باناجي (2002: 114):

اقرن التوسّع التجاري السريع في القرن التاسع عشر بصنف من الرأسمالية المتجذرة في تنامي هيمنة الطوائف العرقية العليا والوسطى من المزارعين المعترين. لقد نهض هؤلاء بعبء توظيف خدم المزارع الدائمين [العمال الزراعيين] وهيمنوا على أسواق الائتمان المحلية... وتزايدت سيطرتهم على سوق الأراضي حيثما تطورت تلك السوق.

كما أوضح باناجي أن تطور «هذا الصنف من الرأسمالية» تباين عبر مختلف مناطق الريف المختلفة تحت سيطرة الراج البريطاني، وكذلك

تباينت قوة «المزارعين المعترين» بالنسبة إلى ملاك الأراضي والمقرضين وسطوتهم على الفائض الزراعي.

أفريقيا جنوب الصحراء

أدى الاستعمار المنهج لأفريقيا جنوب الصحراء منذ أواخر القرن التاسع عشر، إلى ظهور ثلاث «مناطق كبرى»، وصفها سمير أمين (1976) Amin، بأنها اتسمت باقتصاد التجارة، وكثرة احتياطي العمال وشركات «الامتيازات». اتسمت المنطقة الأولى بالإنتاج للتصدير من قبل الفلاحين المزارعين، وفي بعض الحالات كان الإنتاج واسع النطاق على يد منتجين من الأهالي، وكانت تنظمه في العادة بيوت تجارية مدنية. كما في الهند، فإن «اقتصاد التجارة» لم يأت بالضرورة مصحوباً بانتزاع موسع للأراضي أو سلب الأراضي من الفلاحين. إذ مضت قدماً عملية تسليع الاقتصاد الريفي دون ترسيخ مؤسسة حقوق الملكية الخاصة وأسواق الأراضي، وفي حالات عدّة جرى الإنتاج عن طريق الهجرة إلى أراض جديدة وإخلائها لزراعة الكاكاو وزيت النخيل (في أحزمة الغابات) والقطن والفول السوداني (في السافانا) - وهي محاصيل التصدير الكلاسيكية الأربعة لغرب أفريقيا.

المنطقة الكبرى الثانية، وهي منطقة كثرة احتياطي العمال، تمتد من الشرق عبر مناطق الوسط وحتى الجنوب الأفريقي، وفيها انتشرت عملية الاغتراب عن الأرض ونقلها إلى المستوطنين المستعمرين. المنطق وراء سلب الأفارقة وتركيزهم في «احتياطات عمالية أهلية» اعتمد على أمرين:

توفير الأرض لاستيطان وزراعة البيض، وكفالة إمدادات منتظمة من العمال لتلك المزارع والحقول الشاسعة، فضلاً عن توفير العمالة لمجمعات التعدين الكبيرة في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية (الآن زامبيا وزيمبابوي) وجنوب أفريقيا، وهي المناجم التي امتصت أعداداً هائلة من المهاجرين العاملين بالتعدين من جنوبي موزمبيق ونياسالاند (مالاوي الآن) وباسوتولاند (ليسوتو الآن). لقد أدى الاغتراب عن الأرض إلى التضييق على المزارعين الأفارقة وتركزهم في «المستوطنات الأهلية» كثيفة السكان والمهمشة زراعياً، وتعريضهم لضغوط اقتصادية وسياسية لضمان كفاهم عبر نظام العمالة المهاجرة الموسمية.

أما منطقة «أفريقيا شركات الامتيازات» فالقصد بها منطقة حوض نهر الكونغو، وتسم بتاريخ بالغ القسوة والضراوة من استغلال الموارد ونهبها حتى يومنا هذا. حصلت شركات الامتيازات على أراضٍ شاسعة للاستكشاف والتنقيب، وكان لهذا تبعات وعواقب كبيرة على السكان وعلى الموارد الطبيعية. لكن وبشكل عام فهي لم تتمكن من تأسيس الشروط اللازمة لزراعة رأسمالية أكثر انتظاماً واستدامة بنظام المستوطن والمزرعة الكبيرة الذي انتشر في الشرق (كينيا) والجنوب (زيمبابوي وجنوب أفريقيا).

وفي أغلب مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء أراضي أكبر المستوطنات الأوروبية، لم يُسلب المزارعون - ومنهم الرعاة - من الأرض بالمعنى الصريح، إنما «شُجّعوا» على دخول الاقتصاد النقدي كمنتجي سلع زراعية و/أو قوة العمل. ولم يتم إرساء ظروف تحويل الأهالي إلى

بروليتاريا بشكل كامل (البلترة) بالنسبة للأغلب الأعم من المنتجين، كما أوضح سمير أمين وآخرون. كانت سبل «التحفيز» - من فرض ضرائب والتزامات بغرس محاصيل معينة وتقديم خدمات العمل ودخول عقود عمل هجرة - تشمل في البداية ما يمكن وصفه بـ «التتجير القسري» كما في الهند، وإن كانت الضرائب الاستعمارية في أفريقيا لم تستند إلى الأرض إنما إلى الناس، في صورة فرض الضرائب على الأكواخ وعلى الأفراد، وكذلك ضرائب على الماشية أحياناً. لكن من المهم ملاحظة مبادرة بعض المزارعين الأفارقة إلى الإنتاج السلعي للتصدير، من خلال تعبئة الأرض والعمل بالسبل التقليدية، ودون - أو بالرغم من - تحركات وتصرفات الدول الاستعمارية. من الأمثلة المشهورة هنا إنتاج الكاكاو في غانا في مطلع القرن العشرين، وقد تم عرض هذه التجربة في دراسة بولي هيل (1963) الفارقة. اشتمل تأسيس زراعة الكاكاو والتوسع فيها على الهجرة إلى مناطق غابات كانت قليلة السكان في البداية، واستقدام العمال من خلال أشكال معينة من الإيجارية.

من ثم، فإن قطاعات كبيرة من الفلاحين الأفارقة قد ازدهرت وانتعشت أحوالها في أوقات معينة. حدث هذا خصيصاً في الحالات التي تمكنوا فيها من حشد الأرض والعمال لدمج الإنتاج السلعي بزراعة الكفاف الخاصة بهم، واستخدام ظروف السوق العالمية المزدهرة لصالح محاصيلهم التصديرية، لا سيما أثناء عشرينيات القرن العشرين وعقدي الخمسينيات والستينيات، وهي فترة انتهاء الحقبة الاستعمارية والأيام المبكرة للاستقلال. اشتملت قصص النجاح هذه في الأغلب على تمايز

اجتماعي في الريف: إذ استفاد بعض المزارعين أكثر من البعض الآخر. وفي الوقت نفسه، فإن همة ونشاط الفلاحين في الإنتاج السلعي في بعض مناطق أفريقيا في الماضي، تتناقض بشكل صارخ مع الأحوال الأكثر سلبية بكثير للزراعة في أغلب مناطق أفريقيا الريفية في الوقت الراهن.

أنماط التغير الفلاحي

بلغت الاستعمارية ذروتها في آسيا وأفريقيا أثناء تثبيت أركان الاقتصاد العالمي الرأسمالي، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. في تلك الفترة، جرى تعويض مزارع الفترات المبكرة للاستعمار في الكاريبي وأمريكا اللاتينية وآسيا بنوع جديد من «المزرعة الصناعية». كما توسعت جبهات إنتاج المزارع، لا سيما في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا الوسطى والمناطق الاستوائية بأمريكا الجنوبية، من خلال إخلاء مناطق شاسعة من الغابات الاستوائية أو التعدي على الأراضي الخاصة بالمزارعين الفلاحين، كما في أندونيسيا، المستعمرة الأساسية المتبقية لهولندا. تطلبت المزارع أعداداً هائلة من العمال الذين جرى استقطابهم من بين أفقر الفلاحين والعمال عديمي الأرض، وقد دفعتهم الحاجة الاقتصادية إلى العمل، بتعزيز أو توجيه من الإكراه في كثير من الأحيان. في المجمل، وسّعت المزرعة الصناعية كثيراً من نطاق الزراعة الأحادية المتخصصة، وأمدت السوق العالمية بالمحاصيل الصناعية مثل المطاط وزيت النخيل والقطن والسيسال والمشروبات والأغذية - الشاي

والقهوة والسكر والكاكاو والموز - التي أصبحت بنوداً استهلاكية كبرى لطبقات حضرية أخذت في التزايد بالدول الصناعية.

ثمة نمط آخر للتغير الكبير الطارئ، هو زيادة دمج المجتمعات الفلاحية المستعمرة في آسيا وأفريقيا كمنتجين لمحاصيل التصدير (القطن، زيت النخيل، المطاط، السوداني، التبغ، القهوة، الكاكاو) والمحاصيل الغذائية الأساسية للأسواق المحلية والتصديرية، ولقوة العمل، عبر هجرة العمال لبناء السكك الحديد والطرق وللعمل في المزارع والمناجم والموانئ. ولقد أدت عمليات الدمج إلى أنواع مختلفة من تشكل الطبقات بين الفلاحين في المستعمرات (أحياناً بدفع من فروق اجتماعية قائمة من قبل الاستعمار، مثل تقسيمات الطائفة العرقية في الهند)، وقد أصبحت في الحاضر عملية مرتبطة بتسليع الكفاف وإمكانات التراكم المتوفرة للبعض.

ولا بد من الربط بين أنماط التغير الفلاحي في الفترة الاستعمارية المتأخرة ومرحلة الاستقلال السياسي التي تلتها من جهة، والآليات والتطورات الأخرى في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وهي النقطة التي أرجع إليها في الفصلين الرابع والخامس. لكن لأختتم ما بدأتُه هنا، أننتقل إلى ثلاثة نقاشات مهمة حول الرأسمالية والاستعمار، وهي ترتبط بالأسئلة التي انتهى بها الفصل الثاني وتنقلنا إلى دور التغير الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجنوب، بعد الاستقلال عن الحكم الاستعماري في آسيا وأفريقيا.³

3- ما يعقد الأمر أكثر، أن المواقف المختلفة حول هذه القضايا عادة ما تدّعي أن كتابات ماركس - بشكل أو بآخر - داعمة لها. كما أن ماركس نفسه قد غيّر من بعض أفكاره على مدار حياته.

نظم العمل في الحقبة الاستعمارية

أستخدم هنا مصطلح «نظم العمل» لأشير بشكل عام إلى مختلف سبل استقطاب العمال وصلاتهم بكيفية تنظيم العمل في الإنتاج (عمليات العمل)، وكيف يحصل العمال على كفافهم. هناك أربعة أنواع من نظم العمل أشرنا إليها في هذا الفصل: العمل القسري، وشبه البروليتاري، والإنتاج السلعي الصغير، والبروليتاري. لقد رأينا أمثلة على نظم العمل القسري في حالة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، ولقد اتسمت الفترات التاريخية السابقة - على الأقل - للاستعمار في آسيا وأفريقيا بالعمل القسري أيضاً. كان ذلك في الأغلب عملاً مقررًا كالضريبة على الأهالي لإنشاء الطرق والسكك الحديدية، وهي شرايين التجارة الاستعمارية، والعمل كحمالين وفي المزارع والمناجم. ثمة نوع آخر من نظم العمل القسري هو نظام العمل الإجباري بأجر أو الإلزام (indentured labour)، الذي اشتمل بعد انتهاء الاسترقاق في الإمبراطورية البريطانية على التعاقد مع ملايين العمال الهنود والصينيين كعمال مأجورين لفترات محددة، عادة في المزارع - في زراعة قصب السكر في الكاريبي وفي جنوب أفريقيا وموريشيوس وفيجي، وبزراعة المطاط في مالايا (ماليزيا الآن).

الجدول 3.2 يلخص السمات الأساسية لنظم العمل في كنف الاستعمار ويساعد في تسليط الضوء على بعض الأفكار التحليلية. لكنه يشير إلى ثلاثة «محددات» فقط - فصل المنتجين عن وسائل الإنتاج، والإكراه غير الاقتصادي والعمل المأجور «الحر» - من بين محددات كثيرة تشكل دائماً أية عملية تاريخية ملموسة (ماركس، كما اقتبسناه في المقدمة).

الجدول 3.2 نظم العمل في كنف الاستعمار

نظم العمل	فصل المنتجين عن وسائل الإنتاج	إكراه غير اقتصادي	عمل مأجور «حر»	أمثلة
1. العمل القسري				
العبودية	كامل	نعم	لا	الكاربي، البرازيل، جنوب الولايات المتحدة قرن 16 - 19
كإتاوة، كضريبة عينية	لا	نعم	لا	أمريكا الإسبانية قرنين 16-17، أفريقيا قرن 19 - مطلع 20
السخرة	جزئي	نعم	لا	أمريكا الإسبانية قرن 16 وما بعده، أفريقيا وآسيا قرن 19 - مطلع قرن 20
عمل جبري بعقد (الإلزام) Indenture	كامل	جزئي	«انتقالي»	الكاربي، شرق أفريقيا، مالايا، موريشيوس، فيجي، قرنين 19-20
2. نظام العمل شبه البروليتاري				
عمل بأجر + عمل لتسديد ديون	جزئي أو كامل	لا	«انتقالي»	أمريكا الإسبانية قرن 17 وما بعده، آسيا قرنين 19-20
عمل بأجر + زراعة يملك («هامشية») أو «عمل حر/خاص» آخر	جزئي	لا	«انتقالي»	الهند وأفريقيا قرن 19، والقرن 20 أكثر
3. العمل «العائلي» (الإنتاج السلعي «الفلاحي» الصغير)	لا	لا	لا	الهند وأفريقيا، القرن 20 أكثر

4. البروليتاريا	كامل	لا	نعم	بعض قطاعات الاقتصادات الاستعمارية بدءاً من أمريكا اللاتينية (قرن 18) وآسيا (قرن 19) وأفريقيا (قرن 20).
-----------------	------	----	-----	---

على سبيل المثال، فإن استخدام كلمة «انتقالي» عدة مرات في العمود الرابع يشير إلى أن بعض أنواع نظام العمل المأجور لا تتطلب السلب الكامل للعمال أو «حريتهم». لا يعني هذا أن العمال «شبه المحوّلين للبروليتاريا» يشغلون بالضرورة ذلك الموقع «الانتقالي» بشكل مؤقت أو عارض. الحق أن البعض قالوا بأن في بعض مناطق الجنوب، يعدّ التحوّل الجزئي للبروليتاريا، أو البلّرة الجزئية semi-proletarianization نتاجاً أكثر شيوعاً لتسليع الكفاف مقارنة بالتحوّل «الكامل» للبروليتاريا، وهذه مقولة أخرى تحتاج بالمثل إلى التحديد «بدقة» لأين ومتى ولماذا هي مقولة سليمة (المزيد في الفصل السابع).

ثمة محدد ثانٍ متصل بالجدول 3.2 أشرنا إليه في الفصل الثاني: أن أصناف العمل الريفي - وتشمل التمييزات بين العمل «الحُر» و«غير الحُر»، عادة ما تكون مرنة وفضفاضة في الواقع الاجتماعي المعاش. يعبر عن هذا أيضاً مفهوم الصنوف «المهجنة» من الرأسمالية الفلاحية ومعها نظم العمل «المهجنة» (Banaji, 2010).

وأخيراً، لا يُعرّف الجدول العمل «العائلي» في الفلاحة بصفته مرتبط بالإكراه غير الاقتصادي، حتى ولو كانت فترة من «التتجير القسري» مطلوبة في البداية لدمج أرباب الفلاحة العائلية بالعلاقات السلعية.

هنا أفترض أنه بنهاية الحقبة الاستعمارية، أصبح المزارعون العائلون «مربوطين» بالإنتاج السلعي بسبب «قوى الإلزام الاقتصادي البلدية» - تسليع الكفاف - بالضبط كما ألزم البروليتاريا وشبه البروليتاريا ببيع قوة عملهم. أعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

بالرجوع إلى المقاربتين الموضحتين في الفصل الثاني، فمن يقولون بمركزية التواريخ الطويلة للرأسمالية التجارية لفهم نشوء الرأسمالية، يعتبرون أن أشكال الإنتاج الفلاحي التي أرساها الاستعمار الأوروبي في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا رأسمالية، وإن كانت مهجنة و«غير حرة» بشكل كلي أو جزئي في نظم العمل المتبوعة بها. على النقيض، فإن من يقولون بمركزية المسار الصارم (الإنجليزي) للتحوّل الفلاحي يعتبرون مختلف أشكال الإنتاج الفلاحي «ما قبل رأسمالية» أو «غير رأسمالية» طالما نظم عملها لا تستند إلى توظيف رأس المال أو العمل المأجور «الحر» متحقق بكامل شروط الحرية. وفي الوقت نفسه، فإن أشكال الإنتاج هذه قد تُعتبر مساهمة في التراكم البدائي، وهو ما ينقلنا إلى القضية الثانية.

هل كان الاستعمار ضرورياً لظهور الرأسمالية؟

بالنسبة للعديد من الباحثين، بدأت الرأسمالية كنظام عالمي أعدته وكرست له الاستعمارية، ومن ثم فهم يؤرخون لبداية الرأسمالية ومولدها منذ لحظة وصول كولمبوس إلى العالم الجديد عام 1492. في هذا نرى الإطار التاريخي لفرضية أندري جوندرفرانك الشهيرة حول «تنمية التخلف»

في العالم الثالث (Frank, 1967) وكذلك نرى - وإن كان بصورة مختلفة نوعاً - كيف تبصّر هذه الرؤية نظرية «النظام العالمي الحديث» لإيوانويل ولرشتاين (Wallerstein, 1979)، وقد عدّل وطوّر الأخيرة كل من أريغي ومور (الفصل الثاني) من بين آخرين.

قد تدّعي هذه الرؤية اعتمادها على ماركس، الذي كتب:

إن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا، واقتلاع واستعباد ودفن السكان الأصليين في المناجم، وبدايات غزو الهند ونهبها، وتحوّل أفريقيا إلى محمية لصيد السود لاستخدامهم تجارياً، هذه كلها أمور وسمت فجر حقبة الإنتاج الرأسمالي. (1976: 915).

ولقد ردد نفس الفكرة بعبارات أخرى الاقتصادي البلشفي ي. بريوبراجينسكي في عشرينيات القرن العشرين، عندما فكّر في كيف يمكن لـ «التراكم الاشتراكي البدائي» أن يتحقق في الاتحاد السوفيتي في غياب مصادر خارجية للتراكم البدائي من الصنف الذي يسرّ ظهور الرأسمالية، فقال عن ذاك التراكم البدائي في ظل الرأسمالية: «السياسة الاستعمارية في دول التجارة العالمية... من نهب عبر مختلف أشكال فرض الضرائب على السكان المحليين ومصادرة ممتلكاتهم ومواشيهم وأراضيهم ومخزوناتهم من المعادن النفيسة، وتحوّل الشعوب المستعمرة إلى عبيد، هي كلها تنويعات لامتناهية على نفس منظومة الغشّ الغاشم، وهلم جرا» (Preobrazhensky, 1965: 85).

لنلاحظ أن أغلب أشكال النهب الواردة في تلك العبارات من ماركس وبريوجينسكي قد وردت قبلاً في السجلات التاريخية لتوسع وغزو الدول والإمبراطوريات الفلاحية في حقبة ما قبل الرأسمالية. بالنسبة لبعض الباحثين، هذا يعني أنه بينما الاستعمارين المباشر وغير المباشر قد يسرا الانتقال إلى الرأسمالية في أوروبا، فلم يحقق ذلك الاستعمار شروطاً كافية لها؛ إذ تطلب نشوء الرأسمالية تشكيل علاقة اجتماعية وبنى إنتاج جديدة، وهو ما تحقق في التحول الفلاحي في إنجلترا (وفي أجزاء أخرى من شمال غرب أوروبا)، وهو ما أدى من ثم إلى الرأسمالية الصناعية. يمكن استخدام هذه النقطة لتساعدنا في فهم والمضاهاة بين مختلف مراحل وأشكال الاستعمارية الأوروبية، منذ مرحلة إسبانيا والبرتغال في القرن السادس عشر - ولا يهم إن رأينا تلك المرحلة «إقطاعية» أو «تجارية» - إلى الاستعمار الرأسمالي لبريطانيا وفرنسا أواخر القرن التاسع عشر وحتى أواخر القرن العشرين. على سبيل المثال، فإن ثروة وسطوة إسبانيا في القرن السادس عشر قد مولتها إلى حد بعيد الفضة المستخرجة من المستعمرات، وقد تحول الأمر بعد ذلك إلى تخلف اقتصادي نسبي، مع مرور بريطانيا إبان تلك الحقبة - ومعها بعض مناطق أوروبا الأخرى - بالتحول إلى الرأسمالية الفلاحية ثم الصناعية. باختصار، فإن الثروة ليست مماثلة لرأس المال المستثمر في نمو الإنتاج والإنتاجية.⁴ هل هو

4- ثمة نقطة مماثلة حول لماذا لم تُطوّر الحضارات الفلاحية ما قبل الرأسمالية العظمى، الرأسمالية الصناعية، رغم ثرائها وسطوتها، وبطبيعة الحال رغم حقيقة أن بعضها كانت أكثر تقدماً - تكنولوجياً - من أوروبا في بداية الحقبة الحديثة من التاريخ العالمي، وهي نقطة تعد الصين

أمر جليل أن إسبانيا التي تخلّفت فقدت ممتلكاتها في القارة الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مع نمو الرأسمالية الصناعية سريعاً في أوروبا ومع ظهور صنف جديد من الاستعمار الذي دشّن لأهم مرحلة من الحُكم الأوروبي في آسيا ثم أفريقيا؟

ثمة جدل مستعر حول ما إذا كان التراكم البدائي في المستعمرات قد أسهم إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي لأوروبا، لا سيما منذ أواخر القرن الثامن عشر وتحديداً مع انتقال الرأسمالية الصناعية إلى مرحلتها «التوسعية» منذ أواسط القرن التاسع عشر. بينما يدور أغلب النقاش حول أسباب الاستعمار وآثاره على نمو الرأسمالية في أوروبا، فهذه قضايا متميزة عن آثار الرأسمالية الصناعية على الأراضي المستعمرة، بما يشمل تبديلها هائل النطاق أحياناً والغاشم غالباً لبنى مثل تنظيم العمل والأرض والزراعة. لعل فكرة أن الاضطرابات الاجتماعية والإيكولوجية الكبرى - بل وحتى المدمرة - الناتجة عن الغزو والاستغلال الاستعماريين لم تسهم كثيراً في التراكم داخل أوروبا، هي فكرة تسلط الضوء أكثر على أوجه اللامساواة الموهولة المحفورة على صفحة النمو العالمي للرأسمالية.

من أبرز أمثلتها، وكان في الصين عناصر مهمة من «الرأسمالية التجارية» (Pomeranz, 2000; Goody, 2004). خلال الفترة التي تناولها هذا الفصل، تعرضت جميع الإمبراطوريات السياسية لتلك الحضارات لتغيرات كبرى أو هي انهارت، من الأزتكت والإنكا في القرن السادس عشر بأمريكا اللاتينية، إلى مغول الهند في القرن الثامن عشر وسلالة تشينغ في الصين في القرن التاسع عشر، والاضمحلال الأخير - نتيجة للحرب العالمية الأولى - لما تبقى من إمبراطوريات قديمة في أوروبا وآسيا: سلالة الهابسبورغ (النمسا-المجر) وسلالة رومانوف (روسيا) والعثمانيون (تركيا وتوابعها).

النمو الاقتصادي للمستعمرات؟

اقترح ماركس (1976: 91) فكرة أن الدول الآخذة في التحول أو الانتقال إلى الرأسمالية لا «تعاني من تطور الإنتاج الرأسمالي فحسب، بل من نقص هذا التطور أيضا». والآراء حول لماذا كان نمو الرأسمالية «غير مكتمل» في المستعمرات وقت استقلالها ترتبط عادة بفكرة أن إدخال أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا إبان الاستعمار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد أدى إلى «تخلف» مجتمعاتها. من حيث نظم العمل، يقول البعض بأن الاستعمار أخفق في تحويل العلاقات الاجتماعية للإنتاج، لا سيما في الفلاحة، إلى شكل رأسمالي بالقدر الكافي. وثمة مقولة مثيرة ضمن هذه الفكرة تقول بأن المستعمرات تخلفت ليس لأنها تعرضت للاستغلال، إنما لأنها «لم تُستغل بالقدر الكافي» (Kay, 1975)، أي أنها لم تتحول بشكل تام وكامل من حيث علاقات الإنتاج الرأسمالية ودفعها الدائم لزيادة إنتاجية العمل، ومن ثم معدل الاستغلال (أوضحنا هذا في الفصل الثاني). إن عدم نُضج الرأسمالية المذكور يشير إلى استمرار وبقاء العلاقات ما قبل - أو غير - الرأسمالية في اقتصادات المستعمرات، كأثر - مقصود أو غير مقصود - للسياسات الاستعمارية ولممارسات رأس المال الاستعماري.

وهناك مقولة أخرى، ترتبط بقضية التراكم البدائي، وهي فرضية «استنزاف الفائض»: بمعنى القول بأن القوى الأوروبية قد نظمت الإنتاج الاستعماري والتجارة الاستعمارية بما يخدم استخلاص «الفائض» (أو الأرباح) من المستعمرات لصالح الدولة المستعمرة، ولصالح طبقات

رأس المال في الدول الخاضعة للاستعمار، والفئة الأخيرة هي صنف من التراكم البدائي المستمر من قبل في هذه المستعمرة وتلك، ييسر نمو الرأسمالية الصناعية في أوروبا في الوقت نفسه. ولقد كانت الاقتصادات الاستعمارية مصادر مهمة للمواد الخام، سواء الزراعية أو المعدنية، التي أنتجتها «عمالة رخيصة» من الفلاحين والعمال شبه البروليتاريين. وقد أُحبط التحول للصناعة (وكذلك الأشكال الأكثر «تقدماً» من الإنتاج الفلاحي في المناطق كثيفة السكان من الفلاحين) لأن القوى الاستعمارية أرادت منع المنافسة مع صناعاتها وإبقاء المستعمرات أسواقاً «أسيرة» لصادراتها من السلع المصنّعة. وضمن هذه الفكرة أن عدم اكتمال تطور رأس المال (عدم نضجه) نشهده في التراكم المحدود، ومن ثم تشكل طبقات محلية من رأس المال، داخل حدود الأراضي المستعمرة.

أما القوى الاستعمارية نفسها - لا سيما أثناء المرحلة الأخيرة من الاستعمار في ظل مرحلة رأس المال الصناعي - فقد ادّعت أن رسالتها هي جلب الحضارة إلى سكان آسيا وأفريقيا، وادّعت أنها ستفعل ذلك بشكل تدريجي ومنضبط لتجنب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. اشتمل هذا على التنمية الاقتصادية التي تم فهمها بصفاتها امتداداً للعلاقات التجارية، أي المشاركة في الأسواق وإرساء اقتصاد نقدي. إذن ففكرة أن الاستعمار كان «ضرورياً موضوعياً» لغرس بذور الرأسمالية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية في الجنوب هي فكرة قادرة على تحصيل دعم أفكار ماركس لها على النسق التالي بيانه: الرأسمالية

تمثل التقدم، لكنه تقدم مؤلم لأنه نظام منتج اقتصادياً بقدر أكبر قياساً إلى أصناف المجتمعات الطبقيّة السابقة عليه، فهو يستغل العمل بشكل أكثر «كفاءة» كأساس للتطور غير المسبوق تاريخياً والمستمر للقوى المنتجة. من ثم، فمع الاستقلال عن الحكم الاستعماري، أصبح الهدف الأنسب لاستراتيجيات النمو الاقتصادي - التي تطلبت تدخل الدولة النشط - هو تمديد وتعميق عملية النمو الرأسمالي الذي بدأه الاستعمار. والإخفاق في السعي وراء هذا الهدف وتحقيقه بوضوح وتصميم مناسبين هو ما يمثل إذن الضعف النسبي في التقدم الاقتصادي (Warren 1981; Sender and Smith, 1986).

إن القضايا التي أشرت إليها في القسم الأخير من هذا الفصل مستمرة بقوة في المناقشات والخلافات النظرية حول النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجنوب في وقتنا الحاضر. على سبيل المثال، هل يمثل صغار المزارعين في الجنوب علاقات اجتماعية وأشكال إنتاج ما قبل أو غير رأسمالية تعيق النمو الاقتصادي؟ هل يمثلون نوعاً من أنواع الزراعة وأسلوب حياة ضد-رأسمالي يعد بديل للزراعة الرأسمالية المهيمنة («نهج الفلاحين» المشار إليه في المقدمة)؟ ونحن إذا تجاهلنا «استمرار» عناصر مهمة من مرحلة ما قبل الرأسمالية في اقتصادات الجنوب، فهل هذا يحوّل النقاش ببساطة نحو أفكار عن أشكال «متقدمة» أكثر من الرأسمالية يمكن أن تكون إشكالية بقدر إشكالية الرأسمالية الراهنة (السؤال الثالث في نهاية الفصل الثاني)؟ وكيف تتأثر إجابات جميع هذه الأسئلة وأسئلة أخرى

بالنمو غير المتكافئ للرأسمالية على الصعيد العالمي (السؤال الرابع في ختام الفصل الثاني)؟ تمضي الفصول التالية بقدر أعمق إلى القضايا التي تثيرها هذه الأسئلة حول آليات التغير الفلاحي منذ نهاية عهد الاستعمار.

الفصل الرابع

الفلاحة والزراعة محلياً وعالمياً

سلّط الفصلان الثاني والثالث الضوء على قضايا عامّة - التغيرات في استخدام الأرض والعمل، وديناميات الطبقة - في تشكيل العالم الحديث، من جذور الرأسمالية الأولى، وحتى نهاية حقبة الاستعمار. من ثم تناولت تلك الفصول عدة توسعات، على سبيل المثال التوسع في حجم العمل الفلاحي في مختلف الأماكن على مر الزمن، والتمدد الجغرافي للإنتاج في السلع الزراعية، ومن حيث حجم وقيمة التجارة المذكورة.

لهذا الفصل منظور مختلف لكن مكمل لما سبق. فهو يبحث في قضايا اتساع النطاق والتمدد المذكورة أعلاه لكن بالتركيز على عمليتين تكمل إحداهما الأخرى. العملية الأولى هي الفلاحة (farming)، التي كانت يوماً من أكثر الأنشطة ارتباطاً بالحياة المحلية، ثم أصبحت «الزراعة» (agriculture) أو «القطاع الزراعي». أما العملية الثانية فتتمثل في كيف تعتمد التوسعات الجغرافية للأسواق الزراعية في الرأسمالية، ومعها مصادر العرض والطلب الخاصة بها، على اتساع النطاق الاجتماعي من خلال تمديد و«تعميق» العلاقات السلعية والتقسيمات الاجتماعية للعمل المرافقة لها.

إن مصطلحا «الفلاحة» (farming) و«الزراعة» (agriculture) يُستخدمان كما هو شائع كمرادفين، وهو الأمر الذي تجنبته، باستثناء عندما أصف ما يُنتج في المزارع - من محاصيل وإنتاج حيواني - بصفته «زراعي». إنما اعتمدت مصطلح «الفلاحي» (agrarian) لأصف به العلاقات والممارسات الاجتماعية الفلاحية، والمجتمعات القائمة على الفلاحة وعمليات التغير في الفلاحة. القصد أنه من المفيد التفريق بين الفلاحة والزراعة في سياق البحث حول التغير الفلاحي، لا سيما منذ نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر. لقد أوضحنا أهمية تلك الفترة في الفصل الثالث، ونستكشفها هنا أكثر مع تمديد التحليل إلى سبعينيات القرن العشرين، لتوضيح الجوانب المهمة التالية للانتقال من الفلاحة إلى الزراعة:

- القاعدة الصناعية للتغير التقني.
- تشكّل الأسواق العالمية وتقسيمات العمل في الزراعة، لا سيما في إنتاج الأغذية الأساسية.
- تكوّن «القطاع الزراعي» كموضوع للسياسات.
- وكما في الفصلين الثاني والثالث، فإنني أقدم هنا الخطوط التاريخية العريضة وأمثلة مختارة لتوضيح سياق أفكار وقضايا معينة. في الفصل الخامس نتقل بعد تقديم التاريخ إلى الحاضر.

من الفلاحة إلى الزراعة

في كتابه الممتاز حول تشكّل الاقتصاد العالمي، لاحظ هيرمان شوارتز أن: [قبل الرأسمالية الصناعية] لم ينقل أحد الغلال لمسافة أبعد من 20 ميلاً [من ثم] فإن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت تدور في اقتصادات متناهية الصغر تركز على بلدات بها أسواق تحيطها أراضٍ للزراعة على امتداد 20 ميلاً تقريباً... ومن القرن الخامس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، كانت الزراعة في القلب من الاقتصاد العالمي (وبطبيعة الحال في القلب من أغلب الاقتصادات «المحلية» أيضاً)... كان الغذاء والمواد الخام المشتقة من الزراعة تمثل أكثر من نصف حجم التجارة الدولية حتى عام 1929. (2000: 13)

بينما يبدو أن هناك تناقض بين هاتين الملاحظتين، فهما مفيدتان للتفكير في التحولات من الفلاحة إلى الزراعة التي اقترحتها هنا. بناء على الملاحظة الأولى، فالفلاحة هي ما يفعله الفلاحون وما فعلوه على مدار آلاف السنين: غرس التربة وتربية الماشية، أو مزيج من هذا وذاك، عادة في منظومة من الحقول والمراعي واضحة الحدود والأبعاد. لطالما ترتب على الفلاحين إدارة الظروف الطبيعية لنشاطاتهم، بما تحمل من أوجه انعدام يقين ومخاطر، ويشمل هذا تغيرات وتبدلات أحوال الطقس (معدلات تساقط الأمطار مثلاً، وتباين درجات الحرارة) ونزوع التربة البيو-كيميائي إلى التدهور ما لم تُتخذ تدابير للحفاظ على الأرض

وإحياء خصوبتها. تتطلب الفلاحة الناجحة إذن مستويات عالية من المعرفة بالظروف البيئية والاستعداد لابتكار وتكييف أساليب أفضل لغرس الزرع ضمن الحدود المقبولة لانعدام اليقين والخطر. حتى الفلاحون (أو هؤلاء تحديداً) الذين يستخدمون التقنيات البسيطة - من أدوات يدوية مثل الفأس والمعزق والمنجل - لديهم قدرات هائلة على التجريب على نطاق صغير وعلى استيعاب تراكم المعرفة، كما أظهرت دراسة الأنثروبولوجي بول ريتشارد التفصيلية عن مزارعي الأرز في سيراليون (1986).

تشمل الشروط الاجتماعية الدنيا للفلاحة (كما ناقشنا في الفصل الأول) قدرة الوصول إلى الأرض واستخدامها، والعمل، والأدوات، والبذور. تاريخياً، كانت الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تتوفر من خلالها سبل الفلاحة وبموجبها تجري عملية الفلاحة، هي العائلة الريفية. مرة أخرى (مع مصطلحات «ملكية» و«دخل» التي ناقشناها أعلاه) فهذه الملاحظة لا بد أن يصاحبها التحذير التالي: العائلات المزارعة في مختلف المجتمعات وفي مختلف الأزمان تباينت كثيراً من حيث الحجم والتكوين والعلاقات الاجتماعية داخل العائلة (ونشير هنا خصيصاً للعلاقات بين الجنسين) ومع العائلات الأخرى في المجتمعات الريفية. قبل الرأسمالية الصناعية، كانت الفلاحة محصورة في نطاقها الاجتماعي والمكاني. كانت مغروسة في تقسيمات اجتماعية بسيطة نسبياً للعمل، وكان للمجموعات أو الطبقات غير المشغلة بالفلاحة تأثيرات محدودة على كيفية عمل الفلاحين. هناك جوانب أخرى لهذه الصورة البسيطة بطبيعة الحال.

فأحياناً، كانت المؤسسات الخارجية على الفلاحة تقدم الشروط المهمة للإنتاج التي لا يمكن للعائلات الريفية أو القرى أن توفرها لنفسها. المثال الأوضح هنا هو بناء وصيانة الدولة لأعمال الريّ الكبرى في شرق آسيا (Bray, 1986) وكذلك في غرب آسيا (بلاد ما بين النهرين) وشمال أفريقيا (مصر) وأمريكا الوسطى قبل حقبة الاستعمار (المكسيك). ثمة جانب آخر يتصل بملكية الأرض للتربح في مطلع مرحلة رأسمال التاجر أو الرأسمالية التجارية (الفصل الثاني) وبموجبه قام المالك بإدارة عمليات العمل في ضياعه الفلاحية. وثمة جانب ثالث نراه في التواريخ المذهلة لانتشار الأغذية الأساسية والمحاصيل الأخرى والماشية من أماكن منشأها إلى مناطق أخرى جرى تبنيها فيها وتكييفها، وأحياناً مع تحقق آثار بيئية واجتماعية عميقة (Grigg, 1974) الفصل الثالث؛ Crosby, 1986 حول «الإمبريالية الإيكولوجية» للمستعمرين المستوطنين في الأمريكتين وأماكن أخرى). ثمة مثال رابع هو الحالات حيث سهّل النقل المائي نسبياً من نقل المنتجات الزراعية والإتجار فيها على نطاق واسع. نشأت الحضارات الفلاحية، لا سيما في المناطق القاحلة، في العادة من رحم أحواض الأنهار الكبرى، التي مثلت مصادر للري ويسرت أيضاً النقل النهري للغلال لإطعام الدواوين والجيوش والسكان غير الغارسين للزراع في البلدات والمدن (عادة ما نشأت على ضفاف الأنهار). وكان النقل البحري بدوره مهماً للتجارة الزراعية عبر المتوسط، على سبيل المثال، منذ الأزمان القديمة.

لكن على مدار أغلب تاريخها حتى الآونة الأخيرة، كانت الفلاحة نشاطاً محلياً وطريقة حياة محلية للغاية.¹ اشتملت «محلية» الفلاحة على ما يلي:

- الحفاظ على خصوبة التربة عبر استخدام مخصّبات التربة «الخضراء» والحيوانية، في المزرعة وبالقرب منها، وكذلك عبر نظم مناوبة الأرض موسمياً بين غرس المحاصيل والإراحة، ويسمى هذا «الدورة الزراعية البيئية المغلقة».

- تجميع قوة العمل من بين العائلات المجاورة في الأيام الحاسمة عبر الدورة الزراعية، على سبيل المثال لضمان الغرس والحصاد في المواعيت المناسبة، لا سيما حال عدم اليقين إزاء حالة الطقس.

- تقديم الحرفيين المحليين للسلع والخدمات التي ربما لا ينتجها الفلاح بنفسه، بما يشمل بعض الأدوات المستخدمة في الفلاحة.

وكان الجمع بين الفلاحة والإنتاج الحرفي العائلي، مثل الغزل والنسج (وهو مثال شائع)، ظاهرة منتشرة، ولقد دُمّرت مع الوقت إبان تطور الرأسمالية ودفعها بالتخصص في التقسيم الاجتماعي للعمل. رصد ماركس هذا الأمر في إنجلترا، ورصده باغشي أيضاً في ما يخص الهند (الفصل الثالث أعلاه)، حيث زاد الاستعمار من «ترييف» و«تفليح» المجتمع، أي تضيق سبل المعاش الاقتصادي أكثر في المناطق الريفية.

1- يجب ألا نفهم «محلي» بمعنى «ثابت لا يتغير». فالتاريخ الطويل للفلاحة اشتمل على الحركة لإخلاء وتسوية مناطق جديدة للغرس، أي كان ثمة مواقع جديدة دائماً للفلاحة.

كانت الفلاحة في المجتمعات الفلاحية قبل قدوم الرأسمالية - سواء في أوروبا أو المناطق المستعمرة - هي النشاط الذي يشتغل به الناس. كان ما نسميه الآن «الزراعة» حينئذ هو مجموع الفلاحين وأنشطتهم الإنتاجية. وكان الفلاحون مرتبطين بغير الفلاحين بدرجة ما عبر الإيجارات والضرائب، وعبر تبادلات محلية الطابع في العادة لم تتأثر بتقسيمات أوسع للعمل أو عمليات التغير التكنولوجي وآليات السوق التي وسمت «القطاع الزراعي» في الرأسمالية الصناعية.

لقد استحدثت فكرة «القطاع الزراعي» وتطبيقها مع ظهور وتطور الاقتصادات «الحديثة»، بمعنى «الرأسمالية». أشار ماركس إلى أن التقسيمات الاجتماعية للعمل بين زراعي وصناعي، وبين ريفي ومديني، قد ظهرت كسمات مميزة لتطور الرأسمالية. أصبح التقسيم بين الزراعي والصناعي منطقياً فقط لحظة ظهور قطاع صناعي في الشمال العالمي، ومن ثم عندما أصبح التصنيع هو المسعى الاقتصادي الأساسي «للتنمية الوطنية» في دول الجنوب إبان استقلالها من الحكم الاستعماري.

وبقول «زراعة» أو «القطاع الزراعي» في الاقتصادات الرأسمالية الحديثة، أعني الفلاحة ومعها جميع تلك المصالح الاقتصادية والمؤسسات والأنشطة المتخصصة المرتبطة بالفلاحة، فوقها وتحتها، وتؤثر على أنشطة الفلاحين ومعاشهم. ما «تحت» الفلاحة أقصد به ظروف الإنتاج اللازمة للفلاحة وكيف يجري تأمين هذه الظروف. ويشمل هذا تقديم أدوات العمل أو «المدخلات» (أدوات، أسمدة، بذور) وكذلك أسواق للأرض

والعمل والائتمان، وبالطبع تعبئة العمال. و«فوق» الفلاحة أقصد بها ما يحدث للمحاصيل والحيوانات عندما تغادر الأرض - تسويقها وتجهيزها وتوزيعها - وكيف تؤثر هذه الأنشطة على دخل الفلاحين، وهي ضرورية لمعاشهم. تشمل الأطراف النافذة تحت وفوق الفلاحة في الزراعة الرأسمالية حالياً قطاعي رأسمال المدخلات الزراعية ورأسمال الأغذية الزراعية على التوالي، وهي المصطلحات التي استخدمها ويس (Weis, 2007).

في الرأسمالية، يجري بشكل مطرد تعريف الزراعة بصفاتها قطاعاً متميزاً عن غيره من القطاعات، من حيث مكانه في التقسيمات الاجتماعية للعمل، وكذلك كونه موضوع سياسات عامة. يرتبط الأمران ببعضهما وتلك الآلية المركزية التي ذكرناها سابقاً: تسليع الكفاف، الذي من خلاله يتحول الفلاح من الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد بقدر متزايد على الأسواق (تداول السلع) للمعاش. ما يحدث إذن هو أن الفلاح يعتمد بشكل متزايد على النقود كمصدر للدخل، لدفع الضرائب و/أو الإيجار نقداً (بدلاً من الأداء العيني بمنتجات الأرض أو بخدمات العمل)، ولشراء السلع الاستهلاكية التي لم يعد قادراً على تدبيرها بعمله أو من خلال الاقتصاد المحلي، ولشراء أدوات الإنتاج، من أسمدة وبذور وأدوات وغيرها من المعدات الخاصة بالفلاحة.²

2- لكن لنلاحظ أن بعض المنظرين قالوا بأن تشكل الرأسمالية الزراعية لا يعني أن الفلاحة التي اشتملت عليها رأسمالية بالضرورة. أعود لهذه الفكرة في الفصلين السادس والسابع.

إن الفترة من سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى اليوم هي فترة تغيرٍ ثوري في الظروف التقنية للفلاحة، على النقيض من التغير التطوري الأبطأ الذي وسّم تاريخ الفلاحة الطويل قبل ذلك التوقيت، وقد شهد الابتكار التدريجي والحذر في رعاية المحاصيل والحيوانات المحسّنة والأساليب المحسّنة لغرس الأرض ورعايتها. حتى التحولات المبكرة إلى الفلاحة الرأسمالية في إنجلترا منذ القرن السادس عشر وما بعده، لم تؤد إلى ثورة تقنية مقارنة بما حدث لاحقاً.³

خط التقسيم التاريخي بدءاً من عقد سبعينيات القرن التاسع عشر هو أيضاً لحظة الثورة الصناعية الثانية، كما ذكرنا في الفصل الثالث. في حين كان الحديد والفحم والقوة البخارية الأساس المادي للثورة الصناعية الأولى، فإن أساس الثورة الصناعية الثانية المادي كان الحديد الصلب والكميويات والكهرباء والنفط. مع مرور الوقت - ومع تسارع العجلة منذ أربعينيات القرن العشرين - أدت الثورة الصناعية الثانية ومبتكراتها إلى تحولات كبيرة في ثلاثة جوانب للإنتاجية في الفلاحة (قدمناها في الفصل الأول):

- أثر الأسمدة الكيماوية والكميويات الزراعية الأخرى على إنتاجية الأرض (المحاصيل).

3- يرى بعض المؤرخين أن المكتسبات الكبيرة في صورة محاصيل أكبر من «الفلاحة الموسعة» الرأسمالية في إنجلترا في الفترة من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر، اعتمدت على أساليب فلاحة كثيفة العمالة، دون أي زيادة تُذكر في إنتاجية العامل نفسه.

- بالمثل، تأثير التربية العلمية للمحاصيل والحيوانات (بتيسير من المعارف الجديدة عن الهندسة الوراثية وتطبيقاتها).
- محرك الاحتراق الداخلي واستخدامه في الجرارات وآلات المزرعة الأخرى، ما أدى لتحولات كبرى في إنتاجية العمل.

«حاضرة الطبيعة» والنظام الغذائي الدولي الأول

(سبعينيات القرن التاسع عشر - ١٩١٤)

أعود هنا إلى ما قاله شوارتز (أعلاه)، على مدار أغلب القرون الخمسة للاقتصاد العالمي التي أشار إليها، اعتمد نقل السلع الزراعية على نطاق موسع أساساً على الماء: الأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات. كانت أول سلعة زراعية تُنقل بشكل منتظم على نطاق واسع عبر مسافات شاسعة في المحيط هي السكر، من مزارع العبيد في البرازيل والكاريبّي. مثّلت سكك الحديد ثورة في النقل البرّي مددت كثيراً نطاق التجارة الدولية في السلع الزراعية: إذ أصبحت مُعادل النقل البحري من حيث القدرة على قطع مسافات شاسعة. مكّنت السكة الحديد من عبور البراري في الأرجنتين وأستراليا وكندا، وفي أمريكا، وأن تصبح هذه البلاد من كبار مصدّري الغلال واللحوم. كان هذا هو أساس النظام الغذائي الدولي الأول، في الفترة من 1870 إلى 1914: «أول سوق [دولية] مسعّرة من الحكومات في الوسائل الأساسية للمعيشة» (Friedmann, 2004: 125). كان نظام «استعمار-استيطاني»، كما وصفه فريدمان، «فتح»

جبهات شاسعة لأراض بكر في أغلبها، قليلة السكان وندرت زراعتها من قبل، ثم أصبحت موطناً لزراعة القمح الموسعة وتربية المواشي على نطاق هائل، من أجل التصدير إلى أوروبا، وسرعان ما حلّ بها العمران وزاد اعتمادها على واردات الأغذية الأساسية.

الموقع الرئيسي إذن - من حيث التاريخ اللاحق للزراعة الرأسمالية - لم يكن شمال غرب أوروبا حيث وقعت أولى التحولات إلى الفلاحة الرأسمالية. إنما كان النموذج هو سهول البراري العظمى في الغرب الأوسط الأمريكي، التي أدت نموها إلى ازدهار شيكاغو: «حاضرة الطبيعة» كما وصفها ويليام كرونون (1991). في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن شيكاغو ومحيطها الفلاحي اللذان راحا يتطوران وينموان بشكل مطرد مع تطور وتمدد شبكة السكة الحديدية، كانت لهما الريادة في الربط بين الجوانب التالية للزراعة:

- زراعة غلال موحدة على نطاق واسع (لإطعام الناس والماشية).
- ذبح الماشية وتجهيز اللحوم بالوسائل الصناعية وعلى نطاق صناعي موسع حقاً.
- التصنيع واسع النطاق لمعدات وأدوات المزرعة (وبينها المحراث المعدني ثم الجرارات).
- البنية التحتية للتعامل مع الغلال واللحوم ونقلها (وتتطلب التبريد) بكميات غير مسبوقة على امتداد مسافات طويلة.

- أسواق المضاربة وغيرها من الابتكرات المؤسسية لتمويل الإنتاج والإتجار في السلع الزراعية.

كانت شيكاغو إذن رائدة في جوانب عديدة مما أطلق عليه «الأغري- بيزنس» أو قطاع الأعمال الزراعية بالمعنى الحديث، وهو القطاع الذي دمج داخله وشكل عمليات الفلاحة. كما تعد النموذج لـ «مُرْكَب الغلال والماشية» الذي كان في القلب من التجارة الزراعية الدولية وتقسيمات العمل ذات الصلة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وما بعده.

ولقد ردّ الفلاحون الأوروبيون - الذين لم يتمكنوا من المنافسة مع الغلال المستوردة الأرخص ثمناً - بالتحوّل إلى الإنتاج الأعلى كثافة لمنتجات ذات قيمة أعلى، مثل الألبان والفواكه والخضراوات، وعن طريق هجر الفلاحة والهجرة من الريف. خارج هاتين المنطقتين الأساسيتين للفلاحة بمناطق الطقس المعتدل، كانت هنالك عمليات الإنتاج الزراعي بالمناطق الاستوائية وما تقدمه من صادرات، في آسيا وأفريقيا، وقد اكتمل الدمج الاستعماري لتلك المناطق الاستوائية في تلك الفترة. قدمت «المزرعة الصناعية» خلال تلك الفترة (الفصل الثالث) النظير الاستوائي والاستعماري للانتقال من الفلاحة إلى الزراعة، كما رأينا في نموذج الغرب الأوسط للولايات المتحدة. ما ميّز المزرعة الصناعية عن أشكال المزارع السابقة عليها هو الصلات بين تنظيمها وأساليب الإنتاج، وبنى الملكية فيها وصلاتها القوية برأس المال المالي، وقطاعات الشحن والتجهيز الصناعي والتصنيع - وهي جوانب من «التحول العالمي نحو

الأغري-بيزنس» في أواخر القرن التاسع عشر، كما أوضحت آن ستولر (Stoler, 1985: 17) في دراستها عن مزارع سومطرة. على غرار البراري ومركّب الغلال-الماشية، فالكثير من مناطق إنتاج المزارع الصناعية كانت أيضاً جبهات جديدة للزراعة، وفي هذه الحالة تم تجهيزها عبر إخلاء مساحات شاسعة من الغابات الاستوائية.

الخلاصة إذن، أن التقسيم العالمي للعمل في الإنتاج الزراعي والإتجار بالزراعة قد ظهر في سبعينيات القرن التاسع عشر، مشتملاً على ما يلي:

- مناطق جديدة لإنتاج الغلال واللحوم في «الأوربات الجديدة» (Crosby, 1986)، التي أسستها الاستعمارية الاستيطانية في مناطق الاعتدال في الأمريكتين ومناطق الجنوب الأفريقي وفي أستراليا ونيوزيلاندا.

- ثمة أنماط أكثر تنوعاً للفلاحة في أجزاء من أوروبا نفسها في الوقت نفسه، تزامنت مع تسارع عجلة الهجرة من الريف.

- التخصّص في محاصيل الصادرات الاستوائية في آسيا وأفريقيا المستعمرتين، والمناطق المعتدلة بالمستعمرات السابقة بأمريكا الوسطى والجنوبية، سواء أنتجت تلك المحاصيل في أراضي فلاحين أو مزارع رأسمالية أو في مزارع صناعية كبرى.

ثمة عنصر مركزي في هذا التقسيم العالمي للعمل وآلياته الاقتصادية، كان هو التحوّل من الفلاحة إلى الزراعة، الذي ربط التغيرات الثورية

في الظروف التقنية وتنظيم الإنتاج (لا سيما في «الأوروبات الجديدة» وأوروبا نفسها وفي المزارع الصناعية بالمناطق الاستوائية) بالنطاق الموسع بقدر هائل للتجارة الدولية في الأغذية الأساسية الواردة من مركّب الغلال-المواشي، و«بقالة الاستوائيات» - أي الأغذية والمشروبات من قبيل السكر والكافكاو والموز والشاي والقهوة - والمحاصيل الصناعية الاستوائية مثل المطاط وزيت النخيل والقطن والسيسال وألياف الجوت. في ما يخص الزراعة كموضوع للسياسات، على جانب العرض للنظام الغذائي الدولي الأول نجد أنّ:

أدت زراعة المستوطنين والمستوطنات إلى رخص تكلفة إنتاج السلعة الزراعية، عبر المصادرة السياسية واستعمار الأراضي الجديدة... الإنتاج السلعي المتخصص... روّجت له بهمة الدول الاستيطانية عبر سياسات الأرض والهجرة الخاصة بها، ومع وضع البنية التحتية الاجتماعية - بالأساس السكك الحديدية - ومرافق الائتمان. (Friedman and McMichael, 1989: 101).

على جانب الطلب، أُعد لنظام التجارة الحرة نسبياً بموجب إلغاء قوانين الحبوب عام 1846 في بريطانيا، وهي القوانين التي كانت تحمي المزارعين وملّاك الأراضي البريطانيين، وإيجاراتهم التجارية، من الحبوب المستوردة الأرخص ثمناً.⁴ بينما وقع الإلغاء قبل لحظة التحوّل التاريخية الكبرى في

4- لنلاحظ أنّ «الحبوب» corn نقصد بها في سياق مسمى القوانين البريطانية المذكورة «القمح»، وليس «الذرة» بالمعنى الأمريكي للكلمة، أي محصول الذرة حصراً.

سبعينيات القرن التاسع عشر، فهو مرتبط بهذه اللحظة بعدة طرق. في أربعينيات القرن التاسع عشر، كانت لدى بريطانيا أول طبقة من رأس المال الصناعي واثقة بما يكفي في قدرتها على المنافسة الدولية وفي إمكانية أن تُدخل «المصلحة الزراعية» ضمن مصالح «التجارة الحرة» التي تشغلها، بما يشمل توريد أغذية أرخص ثمناً لإبقاء الأجور منخفضة، ومن ثم تقليل تكاليف العمل. جاء إلغاء قوانين الحبوب وما تلاه من تنفيذ بريطانيا لتدابير مشابهة على دول أوروبية أخرى، ليمهد الطريق لنظام التجارة الحرة نسبياً الذي شهدناه في «النظام الغذائي الدولي» الذي ظهر بعد عدة عقود، عندما تعرّض مزارعو الغلال البريطانيون لسلسلة من الضغوط التنافسية، مع بدء توافد القمح المستورد بكميات متزايدة بإطراد.⁵

لقد استعرض الفصل الثالث بعضاً من السياسات المميزة للدول الاستعمارية في آسيا وأفريقيا إبان تلك الفترة، والتي بموجبها فرض تسليع الكفاف على الفلاحين الزراعين وتيسر تهيئة مؤسسة المزرعة الصناعية وفلاحة المستوطنين والاستغلال التجاري للغابات. يمكن لتسليع الكفاف أن يتخذ هيئة - ويركب - أشكال مختلفة من الأنشطة المترافقة مع توسع وتعمق التقسيمات الاجتماعية للعمل.

5- نلاحظ أيضاً استمرار أهمية هذه المسألة في السياسات الزراعية وسياسات التنمية في الوقت الحاضر: ثمن الطعام قياساً إلى ثمن السلع الصناعية، أو «شروط التجارة» بين القطاعات الزراعية والصناعية داخل الدول وفي التجارة الدولية. انظر باقي الفصل أدناه.

يشمل هذا الضغوط على الفلاحين الزراعين لكي يزرعوا محاصيل تصديرية متخصصة، ولإنتاج الغذاء لعدد متزايد من العمال المهاجرين في قطاعات التعدين والإنشاءات والتصنيع والمزارع الصناعية، وللإقبال على العمل الموسمي المهاجرين. منذ القرن التاسع عشر أيضاً، أسست الحكومات الاستعمارية وزارات الزراعة في أراضيها الآسيوية والأفريقية، وتركزت البحوث الزراعية إبان الفترة الاستعمارية على محاصيل الصادرات الكبرى مثل المطاط والسكر، مع إهمال الأغذية الأساسية للمناطق الاستوائية.

وأخيراً، كما لاحظنا في الفصل الثالث، كانت هناك أيضاً جهات زراعية هيأ لها المزارعون من السكان الأصليين، الذين هاجروا وأخلوا الأرض لزراعة محاصيل تصديرية جديدة. بينما نفذوا هذا بمبادرة ذاتية، فخلال تلك الفترة وبعدها، أدى الإنتاج المتخصص للتصدير إلى زيادة دمجهم في الشركات الرأسمالية التي تاجرت في محاصيلهم، وقامت بشحنها وتجهيزها صناعياً. ثمة جانب آخر للدمج المذكور، وهو إعداد معايير للجودة وتنظيمها في التجارة الدولية، في ما يتعلق بالمنتجات الاستوائية كالقهوة والكاكاو والمطاط (Daviron, 2002).

من التجارة الحرة إلى الحمائية (١٩١٤ - الأربعينيات)

تأثر الاقتصاد الرأسمالي العالمي أشد التأثر بالحربين العالميتين في 1914-1918 و1939-1945 والكساد الكبير في الثلاثينيات، وما مثله من عواقب

للتجارة الدولية. مع الخضوع للاتكافؤ المعهود للتطور الرأسمالي عبر مختلف مناطق العالم، ورغم انكماش الاقتصاد العالمي، فإن العمليات الموصوفة أعلاه استمرت عدا جانباً مهماً واحداً منها. لقد انهار النظام الغذائي الدولي الأول في 1914، وولدت سياسات زمن الحرب ومعها ظروف الكساد، سياسات حمائية انتشرت في قطاع الزراعة في الدول الرأسمالية الصناعية.⁶ ثمة مثال دال هنا ضروري لفهم ما حدث لاحقاً، هو بدء العمل بموجب سياسة متكاملة لدعم المزارع في الولايات المتحدة في الثلاثينيات كجزء من «الصفقة الجديدة» لحكومة روزفلت.⁷ ضمنت هذه السياسة الحد الأدنى للسعر للمزارعين، مع حيازة الحكومة للمخزون الفائض - وهي غلال لا يمكن بيعها بأسعار السوق القائمة. في الوقت نفسه، حاولت بريطانيا وفرنسا وقوى استعمارية أوروبية أخرى أن تستخلص المزيد من سكانها المزارعين في آسيا وأفريقيا. فبورصات تسويق السلع الزراعية الأساسية التي ظهرت لدعم المزارعين (والصناعات الزراعية بشكل أعم) في أوروبا، قد جرى تبنيتها في أفريقيا المُستعمَرة لاستخلاص المزيد من الأرباح من مزارعي القارة. في الهند، كثّف الكساد الكبير من نمط إزاحة زراعة الأغذية الأساسية للاستهلاك المحلي القائم حينئذ لصالح إنتاج القطن وألياف الجوت والسكر والغلال

6- انهيار نظام الغذاء الدولي وظهور الحمائية هو أمر يرجع إلى 1929، مع بداية الكساد الكبير.

7- الصفقة الجديدة كانت برنامجاً للاستثمار العام/الحكومي، من بين جملة أمور، لمكافحة البطالة الموسعة من أجل إحياء النمو الاقتصادي من جديد.

الرفيعة للتصدير، ما أسهم بقوة في مجاعة البنغال الكبرى في 1943-1944 (الفصل الثالث).

النظام الغذائي الدولي الثاني (الأربعينيات - السبعينيات)

تمثلت السمات الأساسية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كـ «قوتين عظميين» متنافستين، وتنافس هذا الطرف وذلك على الحلفاء من بين دول آسيا وأفريقيا التي راحت تستقل تبعاً من عهد الاستعمار (وهو الأمر الذي دعمته القوتان العظميان لأسباب مختلفة). واتسمت تلك الفترة أيضاً بتعافي وتوسع الاقتصاد الرأسمالي العالمي على نطاق واسع منذ الخمسينيات حتى مطلع السبعينيات. ساعدت هذه السمات في تشكيل عملية التطور الزراعي وآثارها على الفلاحة، في مناطق التقسيم العالمي للعمل الثلاث التي أوضحناها أعلاه.

في الولايات المتحدة والشمال الصناعي بشكل عام - منذ أواخر الأربعينيات - ظهر التسارع الملحوظ في معدل التحولات التكنولوجية للفلاحة، عبر «التحول الكيميائي» (تزايد استهلاك الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات النباتات غير المرغوبة) والميكنة وتطور البذور والمواشي عالية الإنتاجية (والأخيرة جرت تربيتها وتهجينها بما يحقق إنتاجية ألبان ولحوم أعلى وأعلى). عبّر عن التسارع التكنولوجي في الزراعة بالشمال العالمي، بشكل كبير، تنامي حجم وتركيز الشركات

النشطة بمجال المدخلات الزراعية «تحت» الفلاحة. كما أسهم دورها في تشكيل أساليب الفلاحة أيضاً في ظهور نزعات التكثيف والتركز في الفلاحة، مع نهوض فكرة المزارع الأقل عدداً والأكبر مساحةً والأكثر كثافة في رأس المال، ومن ثم اتساع النطاق وتزايد إنتاجية العمل. بين 1950 و1972 تراجع عدد العاملين في الزراعة بالولايات المتحدة من 15 إلى 5 في المائة من إجمالي قوة العمل (Friedmann, 1990: 24). واشتملت الآثار الأخرى على تسارع نمو الفجوة في إنتاجية العمال والأرض بين المزارعين الرأسماليين الكبار في الشمال والجنوب، وصغار المزارعين المتركزين في الجنوب، كما أوضحنا في الفصل الأول.

سرعان ما أدى هذا إلى مشكلة تعرفها الرأسمالية جيداً، وقد درسها ماركس، وهي مشكلة فرط الإنتاج: عندما تولد المنافسة الرأسمالية والنمو في الإنتاجية كميات من السلع لا يمكن بيعها بسبب نقص «الطلب الفعلي» - وهو مصطلح يستخدمه الاقتصاديون للتعبير عما إذا كانت هناك قدرة شرائية كافية لشراء السلع المعروضة. بالتبعية، يعكس هذا سمة أساسية من سمات الرأسمالية: «الطلب الفعلي» يعبر عن يحصل على ماذا - «الدخل القابل للإنفاق» الذي يمكن للمستهلكين إنفاقه (بما يشمل الاقتراض/ الائتمان) - وليس من يحتاج إلى ماذا. هذه نقطة خلافية بصورة خاصة في المناقشات الدائرة حول الاقتصاد الغذائي، العالمي في الوقت الحالي، حيث لا يوجد عجز مُطلق في الإنتاج الغذائي، لكن الكثير من الناس يفتقرون إلى الدخل الكافي لشراء ما يكفي من طعام، ويجوعون.

في الولايات المتحدة، أسهمت سياسات الحكومة المستمرة إزاء «دعم المزرعة» - وهي في حقيقة الأمر دعم الصناعة الزراعية - في هذه المشكلة، وإن كانت قد توصلت أيضاً إلى «حل»، على الأقل كان حلاً مفيداً لوهلة، في أثناء تشكل النظام الغذائي الدولي الثاني. تركّزت تلك المشكلة والحل على تحلّص الولايات المتحدة من الفوائض الغذائية كمعونات غذائية، في البداية للمساعدة في إعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب، ثم العالم الثالث، حيث مثلت المعونات الغذائية جزءاً استراتيجياً من السياسة الخارجية لأمريكا إبان الحرب الباردة. سمى فريدمان (2004) هذا السيناريو بمسمى «النظام الغذائي التجاري-الصناعي»: وهو تجاري لأنه يدعم الإنتاج ويدير التجارة المحققة للمصالح الزراعية الأمريكية - والأوروبية أيضاً - بما يشمل شركات تجارة الغلال العملاقة، وفي الوقت نفسه يخدم مصالح السياسة الخارجية في العالم الثالث. وهو صناعي بسبب الأهمية المتزايدة في الزراعة لشركات المدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، إلخ).

على النقيض من النظام الغذائي الدولي الأول الذي كانت أسعاره مضبوطة إلى حد بعيد، فإن النظام الغذائي الثاني وضغوطه التنافسية على زراعة الغلال الأوروبية قد مزج بين سياسات التجارة «التجارية» و«التنظيم الشركاتي للمركّب الزراعي-الغذائي العابر للحدود المركز في اقتصاد الأطلسي» (Friedmann, 1993: 18). في هذا المركّب، كررت الدول الأوروبية تطبيق السمة «الوطنية» للسياسات الزراعية الأمريكية،

دعماً لإنتاج المزارع وصادراتها بموجب السياسة الزراعية المشتركة لما يُعرف الآن بالاتحاد الأوروبي.⁸

انعكست الدخول الحقيقية المتصاعدة في الشمال أثناء مرحلة الازدهار الاقتصادي بعد الحرب في صورة تنامي الاستهلاك وظهور ثقافة استهلاكية جديدة. وعلى وجه الدقة، فإن الاستهلاك اليومي للحوم والأغذية المجهّزة والترفيهية قد زاد بشكل كبير، ما أشرّ بتزايد بروز الصناعات الزراعية-الغذائية «فوق» الفلاحة داخل «المركّب الزراعي-الغذائي العابر للحدود».

إن قانون إنغل، الذي وضعه الإحصائي الألماني إرنست إنغل (1821-1896) ينص على أن تزايد الدخل يترافق مع انخفاض الجزء المنفق منه على الغذاء. وفي اللغة الاقتصادية التقنية، فإن «مرونة الدخل للطلب على الطعام» أقل من 1، أي أن كل وحدة إضافية من الدخل القابل للإنفاق ينفق جزء منها فقط على الطعام، وهو جزء يتراجع وينحسر تدريجياً. لكن هذا لا يعني إنفاق نقود أقل على الطعام. لنأخذ مثلاً بسيطاً، لنقل أن هناك عائلة دخلها السنوي هو 10 آلاف دولار، تنفق 10 بالمائة منه (1000 دولار) على الطعام. مع الوقت، يتضاعف الدخل إلى 20 ألف دولار، ونسبة المنفق على الطعام تتراجع إلى 7 بالمائة لتصبح

8- بدأت هذه السياسة الزراعية المشتركة في 1962 ويُنفق عليها حالياً نحو نصف ميزانية الاتحاد الأوروبي.

1400 دولار، أي أن ثمة زيادة 40 بالمائة في المبالغ المنفقة على الطعام.⁹ أي أن الصناعات الزراعية-الغذائية توسعت وهي تتنافس لتقديم العرض مقابل - ولتحفيز - المبالغ الإجمالية المنفقة على الطعام. منذ خمسينيات القرن العشرين تحديداً، وعلى نطاق أوسع وأوسع اقتصادياً وجغرافياً اليوم (الفصل الخامس)، ظهرت بقوة بعض أكبر الأسماء في سماء الصناعات الزراعية-الغذائية، ومن بينها تلك المرتبطة بتدبير وذبح المواشي وتجهيز اللحوم، وتلك التي تظهر بقوة حالياً في سلاسل مطاعم «الفاست-فود» المعولمة.

بالنسبة إلى الجنوب، فإن واردات القمح من الولايات المتحدة ثم من الاتحاد الأوروبي - التي وردت إليه أولاً بموجب شروط المساعدات الغذائية - تمكنت من إتاحة الغذاء الأرخص ثمناً مقارنة بالفلاحة المحلية، بما مكن الدول من دعم الصناعة بها، وكانت محققة للاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي (تبدو هذه نفس حالة بريطانيا قبل قرن أو نحو ذلك، عندما ألغت قوانين الحبوب). يظهر هذا في تأريخ فريدمان لـ «جذور التبعية الغذائية للعالم الثالث» (1990)، وقد دلل عليها كمثال بأجزاء من أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وغرب آسيا.

9- على النقيض، فإن العائلات الفقيرة في الجنوب عليها إنفاق قدر كبير للغاية من دخلها الأصغر بكثير على الغذاء، ومع هذا لا يمكنها تحمّل ثمن الأغذية الجيدة. أشرنا إلى هذا إشارة سريعة في نقاشنا حول المزارعة في بنغلادش في المقدمة.

التحديث الزراعي في حقبة «الإنمائية» (الخمسينيات - السبعينيات)

خرجت الدول المستقلة حديثاً في آسيا وأفريقيا من الاستعمار وهي مجتمعات فلاحية في الأغلب الأعم، لكن مع الاستقلال التزمت بـ «التنمية الوطنية» كما كان الوضع في أغلب دول أمريكا اللاتينية التي كانت بشكل عام أكثر تحولاً إلى الصناعة.¹⁰ وُضعت عمليات تحديث الزراعة عادةً كعنصر مركزي من عناصر التفكير في «التنمية الوطنية»، وإن كانت مسألة تحديث الزراعة تلك عادة ما جاءت تالية في الترتيب لأولوية الرغبة في التصنيع. كان منح الأولوية للتصنيع يعني استبدال إنتاج الغلال محلياً بواردات القمح الرخيصة الثمن أو «إرجاء» التحديث الزراعي إلى ما بعد تطوير الصناعة الوطنية، بحيث توفر الأخيرة للزراعة الحديثة ما تحتاج من مُدخلات إنتاج. كان ذلك الرأي الأخير هو الرأي الغالب على تخطيط التنمية في الهند على امتداد أول عشرين سنة بعد الاستقلال، قبل إطلاق الثورة الخضراء.

أثناء ذروة حقبة «الإنمائية» - أي السعي وراء التنمية بقيادة الدولة - من الخمسينيات إلى السبعينيات، اعتُمدت جملة عريضة من السياسات وطبقتها الحكومات في الجنوب، من أجل «تحديث» زراعتها. كما

10- في بعض الحالات - كما في البرازيل وتشيلي - خبرت الدول نمواً صناعياً كبيراً عندما تراجعت التجارة العالمية خلال الثلاثينيات، عبر «إحلال الواردات»: إنتاج السلع المُصنَّعة التي كانت تستوردها سابقاً.

استُخدمت السياسة الزراعية في محاولة حل بعض التناقضات والتوترات الاجتماعية النابعة من التاريخ الاستعماري للدول، وظهر هذا جلياً في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا على السواء. فعلى سبيل المثال، انتشرت برامج إصلاح الأراضي متنوعة الأصناف إبان تلك الفترة (انظر الفصل السادس)، وكذلك برامج إعادة توطين سكان الريف برعاية الحكومات أو بقرارات مفروضة من جانبها (وهي ممارسة استعمارية معروفة)، على سبيل المثال في بعض مناطق أفريقيا وجنوب شرق آسيا. كانت «برامج التنمية الريفية المتكاملة» (IRDPs) في السبعينيات «باقة» متكاملة ضمت تقديم التعليم والصحة والخدمات الاقتصادية للمناطق الريفية، وقد جرى ترويجها خصيصاً من قبل البنك الدولي والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية (هيئة المعونة الأمريكية)، وقد فسّر البعض ذلك بكونه رد فعل البنك والهيئة على نجاح حرب التحرير الوطني في فيتنام التي اعتمدت على الفلاحين بقيادة شيوعية.

في تلك الفترة، أظهرت سياسات التنمية الزراعية والريفية الكثير من التنوع المؤسسي و«التحولات في المنظورات» المتعاقبة، أو بشكل أكثر بساطة، تغير وتبدّل «موضاتها» كما تفعل في يومنا هذا.¹¹ رغم التنوع،

11- هذه ظاهرة شائعة. ناهج التنمية التقليدية تهدف إلى سيناريوهات «ربح للأطراف كافة»، أي تحقيق التنمية الاقتصادية وإنهاء الفقر، لكن وصفاتها ترتبك دائماً بسبب اللامساواة والتناقضات المتواشجة مع الرأسمالية، ومن ثم الحاجة إلى اختراع أفكار ومقاربات تبدو «جديدة» أو إعادة اختراع وإعادة تسمية الأفكار والمقاربات القديمة عند مواجهة نفس المشكلات القديمة أثناء الممارسة/ الفعل التنموي/ة.

فإن سياسات وبرامج التحديث تشاركت في منطق جوهري وأساسي، ألا وهو الدفع بزراعة أكثر إنتاجية بالاعتماد على تعميق العلاقات السلعية، سواء عن طريق تنمية «صغار المالكين للأرض» أو الزراعة على النطاق الكبير، المملوكة للدولة أو للقطاع الخاص. دأبت الحكومات على تحقيق هذا في الجنوب في ظل «شراكات» مع البنك الدولي، واتفاقات مانحين ثنائية، بينها على الأخص الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ومن خلال رأسمال الأعمال الزراعية أو «أغري-بزنس» (وطني ودولي)، وهي جميعاً أعمال وبرامج قدمت تصميمات وبرامج دفعت بالتحديث.

تتصدى «الزراعة الأكثر إنتاجية» للظروف التقنية للزراعة: تحسين الفصائل وأساليب الزراعة، والتوسع في استخدام الأسمدة والائتمان «الناعم» وتقديم المشورة التقنية للمزارعين (جرى ترويجها عبر التوسع في تقديم الخدمات). وعادة ما دُبِّرَت هذه العملية بالتركيز على محاصيل معينة، سواء للتصدير أو محاصيل غذائية، وأشهر تلك الأعمال ما جرى أثناء الثورة الخضراء منذ الستينيات، وما رافقها من تقديم بذور عالية الإنتاجية لمحاصيل الغلال «الثلاثة الكبيرة»، الذرة والقمح والأرز.¹² هذه الباقة دمجت البذور عالية الإنتاجية بالأسمدة، وتطلبت التوسع في الري لإنتاج محاصيل أكبر، كما أوردنا بشأن شمال الهند في المقدمة.

12- في الواقع، فإن الثورة الخضراء بدأت بتطوير السلالات الزراعية عالية الإنتاجية في الولايات المتحدة في الثلاثينيات، وهي قصة وردت بالكامل في الدراسة المهمة لجاك كلوبينبرج (Kloppenborg, 2004).

واشتملت مسألة «تعميق العلاقات السلعية» على ربط أكبر للمزارعين بالأسواق، حيث يتخصصون في إنتاج سلع معينة للبيع، فضلاً عن شرائهم واستخدامهم كميات أكبر من وسائل الإنتاج (المدخلات «الحديثة») ووسائل الاستهلاك، وقد تحتوي الغذاء. تضمنت الوسائل لتحقيق هذه الغايات على ما يلي:

- برامج ائتمان لتغطية نفقات الإنتاج الموسمي واستثمارات رأس المال الثابت، عبر المصارف الزراعية المملوكة للدولة وغيرها من الهيئات الحكومية.

- دعم الأسمدة و- في مناطق الزراعة بالري في الهند - الكهرباء لتشغيل الآبار والطلببات/ المضخات.

- تيسير التسويق من خلال تحديث البنية التحتية للنقل، وإنشاء المنظمات المتخصصة مثل التعاونيات والهيئات الزراعية شبه التابعة للدولة (بعضها تم تكييفها من شبهاات لها في عهد الاستعمار، مثل هيئات تسويق المحاصيل).

- أسعار «محددة» لا سيما الحد الأدنى أو سعر «لا يُنزل عنه» تضعه الحكومات للمحاصيل الأساسية.

كنت أعيش في تنزانيا في السبعينيات وقت أن توسّعت الهيئات الزراعية شبه التابعة للدولة كثيراً حتى غطت مجالات البحوث والتنمية وتقديم المدخلات الزراعية والائتمان، وتدبير النقل والتخزين وتحضير

المحاصيل بعد حصادها وكذلك التسويق. رأيت في هذا محاولة لتقليد - في ظل ظروف مختلفة تماماً - السبل التي من خلالها تقوم الشركات «تحت» و«فوق» الفلاحة في الشمال بدمج «القطاع الزراعي» والسيطرة عليه (Bernstein, 1981). ولقد وصف جونانان باركر (Barker, 1989) برامج التحديث الزراعي هذه في أفريقيا جنوب الصحراء بأنها محاولة لخلق «جماعات فلاحية تابعة للدولة».

يصعب التعميم في ما يخص آثار جهود التحديث الزراعي أثناء لحظة «الإنمائية»، بسبب تنوع السياسات المتخذة، و«باقاتها» التقنية والمؤسسية، والقدرات الحكومية المختلفة لتسليمها وتنفيذها، وبسبب التنوع الأكبر في الظروف البيئية هنا وهناك وأنواع الزراعة في هذه المنطقة وتلك التي تسري فيها السياسات المذكورة. الواقع أن تقييم آثار السياسات - وهي مهنة معتبرة في حد ذاتها - تبقى دائماً مسألة صعبة مليئة بالتحديات؛ لأن «الأداء» الزراعي يتأثر بالكثير من العوامل الأخرى، من حالة الطقس إلى آثار سياسات الاقتصاد الكلي (على سبيل المثال وعلى الأخص، أسعار صرف العملة وأسعار الفائدة) وتقلبات الأسواق والأسعار محلياً ودولياً. هناك بعض قصص النجاح على نطاقات متعددة، أكبرها هي الثورة الخضراء في الهند، التي مكنتها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغلال في فترة قصيرة. لا يعني هذا أن «نجاح» الثورة الخضراء جاء كاملاً، فهناك حدود لنمو محاصيل القمح والأرز، مُشتقة من «باقاتها» البيو-كيميائية ومشكلات تتعلق

بالتكاليف البيئية للمحاصيل المذكورة، ومن ثم استدامة زراعتها في بعض المناطق. ولم يستفد جميع المزارعين بالتساوي من تطبيق الثورة الخضراء (انظر الفصل السابع)، ولا استفاد كافة مستهلكي الطعام من آثارها الإيجابية. على سبيل المثال، فإن بعض الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب الأعلى جودة والأعلى ثمنًا، قد توقف فيها إنتاج الحبوب «الخشنة» مثل الدخن، أو توقف فيها إنتاج البقوليات، المصدر الرئيسي للبروتين في غذاء الفقراء.

الختام

تتطلب الإجابة على سؤال أي من المزارعين استفادوا من مختلف السياسات الزراعية، ومن عمليات التغير الفلاحي في الرأسمالية بشكل أكثر عمومية، فحص تمايز الفلاحين إلى طبقات وشرائح، وهذا موضوع نتناوله باستفاضة أكبر في الفصلين السابع والثامن. قبل الانتقال إلى مرحلة العولمة النيوليبرالية الحالية في الفصل التالي، أختتم هذا الفصل بملاحظة حول فرص تحقق التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، بما يشمل التصنيع، عبر النمو المحفّز بالصادرات الزراعية، مقارنة بهذه الفرص في فترات تكوّن الاقتصاد الرأسمالي العالمي السابقة.

لقد جرت الانتقالات والتحويلات السابقة إلى الرأسمالية الصناعية، وإسهامات الزراعة فيها، في وقت كانت أسعار السلع الزراعية الحقيقية

أعلى بكثير قياساً إلى أسعارها الآن. إذ أن شروط التجارة الدولية «تحركت وتغيرت بشكل صَبّ في صالح الزراعة... عبر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى»، بينما منذ الأربعينيات «تحولت [أي شروط التجارة الدولية] بشكل حاد ضد السلع الزراعية لصالح السلع المُصنَّعة للمرة الأولى منذ قيام الثورة الصناعية» (Kitching, 2001: 154-5). يعكس هذا جزئياً النمو الكبير في إنتاجية الفلاحة في الشمال. بالنسبة لأغلب مناطق ودول الجنوب، فإن تعزيز صادرات السلع الزراعية الاستوائية - في لحظة الإنمائية وبعدها (الفصل الخامس) - ينزع إلى توليد الإفراط الممنهج في الإنتاج، وهو ما يخفض أسعارها في الأسواق الدولية (لعل القهوة هي أشهر مثال).

كما يُذكّرنا جافين كاتشينج (2001) بأن الدول الأكثر ثراء اليوم كان بها سكان أقل ومعدلات نمو سكاني أقل وقت إقلاعها الصناعي، مقارنة بدول الجنوب الرئيسية في يومنا هذا. كما كانت التكنولوجيا الصناعية أكثر احتياجاً للعمال (بأعداد أكبر) مقارنة بالوضع اليوم، ومن ثم احتاجت الصناعة إلى - وكانت قادرة على - استيعاب عمالة المهاجرين من الريف الذين أراحهم عن مواطنهم التراكم البدائي وتطور الفلاحة الرأسمالية. مع ذلك، يمكن أن نلاحظ أنه أثناء «العصر الذهبي» الأول للعولمة، كان نزوح صغار المزارعين والعمال الزراعيين الكبير للمدن من الريف قد أسهم - بأعداد كبيرة - في الهجرة عبر الأطلسي إلى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية.

الفصل الخامس

العولمة النيوليبرالية والزراعة العالمية

تعرّض الاقتصاد الرأسمالي العالمي بدءاً من السبعينيات لعملية تغيّر عميق، دُرج على وصفها بالعولمة. وتعد هذه العولمة المعاصرة ومعناها وأسبابها وآثارها قضايا خلافية إلى الآن. لكن بشكل عام، يشير المصطلح إلى أشكال إعادة هيكلة رأس المال الجديدة على المستوى العالمي، وتشمل العولمة السمات التالية:

- نزع الضوابط المفروضة على الأسواق المالية وأمولة (financialisation) جميع جوانب النشاط الاقتصادي.
 - الإمعان في تخفيف الضوابط المفروضة على التجارة الدولية.
 - تغيرات في استراتيجيات وتقنيات الإنتاج وتحصيل الموارد والمبيعات في الصناعة الزراعية العابرة للحدود وفي شركات التصنيع.
 - الإمكانات الهائلة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، ومنها تنظيم النشاط الاقتصادي (الإنتاج والتسويق) ووسائل الإعلام الجماهيري.
- بالنظر إلى الماضي، تبدو السبعينيات علامة واضحة وفارقة لما طرأ بعد ذلك من تحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي، تُقارن بلحظة سبعينيات

القرن التاسع عشر المفصلية، قبلها بقرن. عولة اليوم أطلقتها كما حدث في القرن التاسع عشر حالة الكساد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما يجريه من «تعديلات» أدت إلى التوسع الهائل في التدفقات الدولية للسلع والنقود. كما تتسم العولة بتراجع تنافسية الصناعة الأمريكية (كما كان الوضع بالنسبة للصناعة البريطانية من قبل). وصفت بيفرلي سيلفر وجيوفاني أريغي (Silver & Arrighi, 2000: 56) الأمر هكذا: «كانت الأزمة الرأسمالية العميقة للسبعينيات هي بالأساس وقبل أي شيء انعكاساً لعدم قدرة الرأسمالية العالمية في كنف الهيمنة الأمريكية على الوفاء بوعود الصفقة العالمية الجديدة»¹ والتي كانت تشمل دعم «الإنمائية» في الجنوب، ولو بشكل انتقائي. أدى هذا إلى «تصفية النظام الدولي المراعي للعمل والتنمية والذي كان سائداً على مدار السنوات الثلاثين السابقة، لصالح نظام مُراعٍ لرأس المال». وكلمة «يراعي» هنا تؤثر بمراجعة ما كان سابقاً وما جاء تالياً: «في ظل النظام الجديد، سرعان ما تحوّلت أزمة الرأسمالية إلى أزمة العمل المنظم ودولة الرفاه في الدول الغنية، وإلى أزمة الشيوعية والدولة الإنمائية في الدول الأفقر».

يظهر من مصطلح «العولة النيولبرالية» أن التغيرات والآليات الخاصة بالمرحلة الحالية ليست مجرد آثار «تلقائية» للطبيعة الدورية للرأسمالية

1- على غرار الصفقة الجديدة التي عقدها روزفلت في الولايات المتحدة في الثلاثينيات (انظر الفصل الرابع)، والقصد هنا هو الدور المركزي للاستثمار الحكومي والتخطيط المركزي في تحفيز وتشكيل النمو الاقتصادي.

وتناقضاتها (مثال: فرط الإنتاج، فرط التراكم وضغوطه على معدل الربحية) إنما تمثل برنامجاً أيديولوجياً وسياسياً خاصاً - أي النيوليبرالية - لحلّ مشكلات الرأسمالية (Harvey, 2005، الفصل الثاني تحديداً)، وهو برنامج حلّ مكان المحاولات السياسية السابقة لبناء «صفقة عالمية جديدة» كما وصفتها سيلفر ومعها أريغي. يركز البرنامج النيوليبرالي على تعزيز حرية وحركية رأس المال، و«تراجع دور الدولة» لكن بشكل انتقائي للغاية من حيث الممارسة.

يعني هذا أولاً تقليل أو إلغاء مكتسبات الطبقات العاملة، وهي العملية التي قُننت في أنظمة ولوائح الدولة في ما يخص عقود العمل وساعات العمل وظروفه والحد الأدنى للأجر وحقوق العمل النقابي والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي والمعاشات. ثانياً، تقوُّص الأسواق الرأسمالية العالمية من قدرات الدول على التماس سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية في ظل الاستقلالية الحقيقية، بعدما لم يعد ثمة ما يقيدّها من أنظمة قانونية وبعد أن انتقلت إليها مبالغ مالية هائلة بسرعات غير مسبوقة بدافع السعي وراء المكاسب قصيرة الأمد. من ثم، فإن شعار النيوليبرالية الذي يظهر في سياساتها حول تحقيق «التنافسية» في الأسواق العالمية وأجندة خصخصة الشركات والخدمات العامة، ليس إلا جانباً من جوانب التسليع الآخذ في التعمّق والتجذّر لجميع جوانب الوجود الاجتماعي. ثالثاً، من حيث التنمية الاقتصادية، تشمل النيوليبرالية برامج إعادة الهيكلة، وتحرير الاقتصاد، والخصخصة وأجندة «إصلاح

الدولة» المفروضة على دول الجنوب (وكتلة الاتحاد السوفيتي السابق) ما يشير إلى نهاية مشروع التنمية بقيادة الدولة.

انهيار النظام الغذائي الدولي الثاني

جاء انهيار النظام الغذائي الدولي الثاني بالتزامن والتوازي مع انطلاق آليات العولمة بشكل عام. بدأ الانهيار في مطلع السبعينيات، مع «القصور المفاجئ وغير المسبوق وارتفاع الأسعار ارتفاعات هائلة» في أسواق الغلال العالمية، مع رفع الولايات المتحدة حظرها على بيع الغلال للاتحاد السوفيتي وإمداده بكميات كبيرة من القمح بأسعار تفضيلية (Friedmann, 1993: 40). أشرت تلك الأحداث بتناقض فرط الإنتاج، ومن ثم التخلص من الفائض وتصعيد تكاليف الحفاظ على استقرار الأسعار، ومست آثار هذا الأمر الجانب «المركنتلي» من النظام الغذائي الدولي الثاني. كما أسهمت أوروبا في فرط الإنتاج إذ كررت سياسات الولايات المتحدة في دعم الزراعة وبدأت في إنتاج فوائض غلال في فترة السلم للمرة الأولى خلال قرن (وكذلك تحقيق فوائض كبيرة في سلع أخرى مثل منتجات الألبان).

ربط اشتداد التنافس في التجارة الزراعية الدولية قيود وضغوط إدارة الجانب «المركنتلي» من النظام الغذائي الدولي الثاني بتغير جغرافية الجانب «الصناعي» (الإنتاجي) للنظام. على سبيل المثال، أصبحت الأرجنتين والبرازيل من بين أكبر أربعة منتجين عالميين لفول الصويا (والطرفان

الآخراَن هما الولايات المتحدة والصين). الصويا، وهي بذرة زيتية، تُحوّل عادة إلى علف حيواني لتربية الماشية على نطاق موسع ومكثف في عُنابر علف. ولقد استمر إنتاج الصويا في التوسع بقدر هائل، إذ تضاعف بين 1990 و2005، ثم انضم إلى الغلال «الثلاث الكبرى»، القمح والأرز والذرة، لتصبح معاً «الأربعة الكبرى» في عالم المحاصيل الحقلية (Weis، 17: 2007). تُظهر قصة الصويا تسارع النمو في سلطة ونفوذ وسيطرة الشركات الزراعية الكبرى العابرة للحدود في ما يخص تدبير أمر إنتاج الأغذية وتجهيزها وبيعها، وهي شركات المدخلات الزراعية والأغذية الزراعية معاً، التي راحت تدفع ضد الحدود «المركنتية» للنظام الغذائي الدولي الثاني، التي كانت تستفيد منها سابقاً. أصبحت الشركات «الأطراف الكبرى» (الدولية) التي تحاول... تنظيم الظروف المستقرة للإنتاج والاستهلاك التي تسمح لها بتخطيط الاستثمار وتدبير المواد الزراعية والتسويق» (Friedmann, 1993: 52). أي أننا هنا بصدد تحويل نحو التنظيم الخاص (الشركاتي) للاقتصاد الغذائي العالمي، مع استمرار ارتفاع معدلات الدعم الزراعي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن حيث سياسة المصالح الزراعية، قوّضت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي من الغاية الاستراتيجية الدولية للنظام الغذائي الدولي الثاني (بما يشمل المساعدات الغذائية)، بينما دفعت مشكلات فرط الإنتاج المتكررة في الولايات المتحدة إلى وضع التجارة الزراعية على أجندة الجات (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة) في جولة

الأوروغواي بين 1986 و1994، بعدما سبق لها منع إخضاعها لعملية الجات وقواعدها.²

الزراعة العالمية في حقبة النيوليبرالية

ربما نحن الآن بصدد تشكّل نظام غذائي دولي ثالث بعد انهيار النظام الغذائي الدولي الثاني الذي أعقبه اضطراب السوق الزراعية العالمية، وهذا النظام الدولي الثالث يمكن تسميته «النظام الغذائي التجاري-الشركاتي متعدد الأطراف» (Friedmann, 2004). وهو «تجارة متعددة الأطراف» إشارة إلى المنافسة الدولية التي لاحظنا للتو أنها عوّضت الجانب «المركتلي» للنظام الغذائي الدولي الثاني، بينما استمر البُعد «الصناعي» للنظام الغذائي، لكن الآن تحت سيطرة متزايدة من الشركات، فوق وتحت عمليات الزراعة. هل سيأتي النظام الغذائي الدولي الثالث مصحوباً بمحاولات للتنظيم ولمقاومته بما يحقق له نفس مستوى التماسك والاستقرار النسبي كما حدث في النظامين السابقين؟ هذا سؤال مفتوح بلا إجابة حاسمة، وهذا جزئياً لأننا بصدد ضغوط بيئية هائلة من قبيل نفاد مخزونات النفط والتغير المناخي. من المدهش أن التضخم العالمي الهائل في أسعار الغلال الذي بدأ 2005 وبلغ ذروته في 2008، قد كرر بالضبط (ولنفس الأسباب) سيناريو السبعينيات، لحظة بداية نهاية النظام الغذائي الدولي الثاني.

2- تأسست الجات في 1947 لتذليل عقبات التجارة الدولية، وحلّت محلها، في 1995، منظمة التجارة العالمية.

القضايا الأساسية التالية هي ما يسم النقاش حول العولة النيوليبرالية وآثارها على الزراعة عبر العقود الأخيرة:

1 - تحرير التجارة وتحولات أنماط التجارة العالمية في السلع الزراعية وما يصاحبها من معارك داخل منظمة التجارة العالمية وحولها.

2 - آثار المتاجرة الآجلة في السلع الزراعية، أي المضاربة بدافع من نزعات أمولة (financialization) الزراعة.

3 - إلغاء الدعم وغيره من أشكال المساعدات لصغار المزارعين في الجنوب، بموجب سياسات «التقشف» التي طالبت بها النيوليبرالية، فضلاً عن تقليص الميزانيات الحكومية وميزانيات المساعدات لأغلب الأنشطة الزراعية في الجنوب.

4 - زيادة تركيز الشركات العالمية في صناعات المدخلات الزراعية والأغذية الزراعية، ويصاحب هذا اندماجات واستحواذات للشركات، وحصول شركات أقل وأقل على قوة اقتصادية تكفي لتوجيه وقيادة حصص أكبر من السوق.

5 - التكنولوجيات التنظيمية الجديدة التي فرضتها هذه الشركات على امتداد سلاسل السلع من الفلاحة في الأرض وحتى تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية وصولاً إلى التوزيع عبر سلاسل التجزئة، مثال: «ثورة السوبرماركت» في مجال توريد الأغذية العالمي، ودخول سلاسل السوبرماركت الكبرى في الآونة الأخيرة إلى الصين والهند ومناطق أخرى من الجنوب.

6 - امتزاج هذه التكنولوجيات التنظيمية بالقوة الاقتصادية للشركات، وهو المزيج الذي يشكل ويقيّد ممارسات و«اختيارات» المزارعين والمستهلكين.

7 - دفع الشركات نحو تسجيل الملكية الفكرية للمواد النباتية الجينية، بموجب بنود اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية (تريبس) ومسألة «القرصنة الحيوية» للشركات.

8 - الجبهة التقنية للهندسة النباتية والمواد الجينية الحيوانية (اختصاراً الكائنات المعدلة وراثياً، GMO) فضلاً عن الزراعة الأحادية المتخصصة، ما يسهم في فقدان التنوع الحيوي.

9 - جبهة الربح من إنتاج الوقود الحيوي، وتهيمن عليه شركات الأعمال الزراعية (أغري-بزنس) المدعومة بالأموال العامة في الولايات المتحدة وأوروبا، وآثارها على إنتاج الغلال العالمي للاستهلاك البشري.

10 - العواقب الصحية، وتشمل ارتفاع مستويات الكيماويات السّمية في الأغذية المزروعة والمجهزة «صناعياً» والعجز التغذوي في الأطعمة المكونة من الأغذية عديمة القيمة الغذائية والوجبات السريعة والأطعمة المُعالجة صناعياً، وتزايد السمنة والأمراض المتصلة بها، فضلاً عن استمرار - وربما زيادة - الجوع وسوء التغذية.

11 - التكلفة البيئية لكل المذكور أعلاه، بما يشمل مستويات استهلاك

الطاقة والانبعاثات الكربونية الناجمة عنها، مع استمرار «الصناعة» في الزراعة الغذائية وتجهيز الأغذية ومبيعاتها، على سبيل المثال نقل الأطعمة على مسافات طويلة بالشاحنات وعبر الشحن البحري والجوي، من المنتج إلى المستهلك.

12 - ينتج عن كل المذكور أعلاه مشكلات «الاستدامة» الخاصة بالنظام الغذائي العالمي الحالي، واستمرار تناميّه وتوسعه عبر المسارات المذكورة.

هذه القضايا والمشكلات المقلقة للغاية تغطيها أغلب النقاشات العامة سواء في الشمال أو في الجنوب، وظهرت حولها جملة من البحوث والمطبوعات.³ إن مجرد ذكر هذه القضايا باختصار - وهو كل ما نقدر عليه نظراً لضيق المساحة هنا - يشير إلى بعض الصلات مع المزيد من التطورات إزاء ما غطيناه أعلاه من قضايا، ونذكر منها:

- وتيرة التغير التكنولوجي المتسارعة بقدر كبير في الفلاحة وفي الصناعات فوق وتحت الفلاحة (لاسيما تنامي التعاطي بالمركبات الكيميائية مع الزراعة).

- كيف أن هذا التغير تقوده الأرباح واستراتيجيات التراكم للصناعات

3- على سبيل المثال، وبدرجات مختلفة فهناك جمهرة من الباحثات والباحثين تنتقد بقوة الزراعة الشركاتية وتطالب ببدائل تتمثل في مسار لصالح صغار المزارعين (وانظر الفصلين السابع والثامن) ومن بينهم: (Desmarais (2007), Weis (2007), Patel (2007), van der Ploeg (2009) Bello (2009) Albritton (2008)).

فوق الفلاحة وتحتها (واللوبيات القوية النافذة المصاحبة لها ودورها في تشكيل السياسات العامة).

- الآثار المتمايزة للفلاحة والاستهلاك الغذائي على الشمال وعلى الجنوب، وكيف أن هذه الآثار المختلفة من طرف لآخر تتشكل انطلاقاً من التقسيمات الدولية للعمل والتجارة في السلع الغذائية.

نهاية الإنمائية

لقد ألمحت أعلاه إلى أن من السمات الأساسية للعملة النيوليبرالية في الجنوب، سياسة وأجندة «الإصلاح» عن طريق تحرير التجارة والخصخصة و«تراجع دور الدولة». جرى الترويج لهذه الأمور عبر برامج إعادة الهيكلة (أو التقويم الهيكلي) التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومات الخاضعة لأعباء ديون ارتفعت فجأة؛ وهذه سمة أخرى من سمات مرحلة ما بعد السبعينيات. كما بادرت بعض الحكومات من تلقاء ذاتها بالانتقال إلى التحرر الاقتصادي، لا سيما الهند، منذ مطلع التسعينيات. من ثم أشرت أجندة سياسات الاقتصاد الكلي الجديدة بنهاية فترة التنمية بقيادة الدولة التي انتشرت قبل ذلك، ويشمل هذا تراجع دور الحكومة ودور تمويل المساعدات للتنمية الزراعية، وخصوصاً ما يصل من هذا الدعم إلى صغار المزارعين.

بينما يستحيل، بأي قدر من الدقة، تعميم آثار العملة النيوليبرالية على الزراعة على امتداد العالم الثالث، فإن هنالك بعض النزوعات التي

يمكن ملاحظتها. أولاً، استمرار النزوع نحو تعميق العلاقات السلعية، لكن مع انحسار كبير في مستويات استثمار الدولة وتوجيهها وسيطرتها على السياسات الزراعية، ويشمل هذا تقليل أو إزالة الدعم المباشر وغير المباشر، خصوصاً لصغار المزارعين، «ولعل هذا هو الجانب الأكثر خُبتاً من جوانب الزراعة تحت لواء إعادة الهيكلة» بحسب الباحثة آنت ديسماريس (Desmarais, 2007, 48)، وذكر ذلك أيضاً (Bello, 2009). في هذا الصدد، تمل آثار العولمة النيوليبرالية على الزراعة إلى التأثير على المزارعين الأصغر والأفقر في الجنوب، وقد أدى هذا في مناطق عديدة إلى موجات جديدة من «السعي إلى القضاء على الفلاحة» أو «إنهاء وجود الفلاحين» (انظر الفصلين 6 و7).

ثانياً، فإن السعي وراء «التنمية الوطنية» عبر التصنيع والإنتاج للسوق المحلية («إحلال الواردات») هي سياسة يتم التخلي عنها عندما تُرى «غير تنافسية» من وجهة نظر السوق العالمية، والتنافسية هنا تُحدد بمدى تحرير الواردات، أي إذا كان متاحاً استيراد سلعة بسعر أرخص من سعر إنتاجها محلياً. لقد اضمحل توجه «الإنمائية» في السوق المحلية ليعوّضه المزيد والمزيد من الترويج للإنتاج للصادرات سعياً وراء ما يُسمى بـ «الميزة المقارنة». من الأمثلة:

- التوسع في محاصيل الصادرات «التقليدية» مثل القهوة والكاكاو والشاي والسكر والقطن وزيت النخيل (وفي بعض الحالات «إعادة توطين» زراعة هذه المحاصيل).

- تعزيز السلع عالية القيمة والترويج لها، لا سيما السلع الزراعية مثل الفواكه الطازجة والخضراوات والورود، وكذلك منتجات المزارع السمكية مثل الجمبري، الذي يُنقل عادة بالشحن الجوي إلى سلاسل السوبرماركت في أمريكا الشمالية وأوروبا.

- التوسع في الإنتاج واسع النطاق لفلول الصويا والسكر والغلال، وبعضها لصالح إنتاج الوقود الحيوي، وتربية الماشية، وينتشر هذا في قطاعات كبيرة من أمريكا اللاتينية.

ثالثاً، يظهر من هذه الأمثلة أن تعمق التسليع والتخصص في إنتاج السلعة الزراعية يتم على يد أنواع مختلفة من المزارعين في مناطق مختلفة: من الزراعة «العائلية» إلى المزارعين المتوسطيين وكبار المزارعين الرأسماليين، وفي بعض الحالات توجد كيانات شركاتية كبرى تتولى أمر الفلاحة بنفسها.

أهي نهاية الفلاحة والفلاحين؟

لقد أعلن عن نهاية «الفلاح» أو المزارع العائلي صغير النطاق، وجرى التنازع حول هذا الإعلان في مختلف الأماكن عبر مختلف الأوقات على مدار القرنين الماضيين أو لفترة أطول من هذا قليلاً. إنها مسألة خلافية لأسباب معرفية عملية: هل حدث هذا أم لم يحدث؟ أين؟ وبأي درجة؟ وهي مسألة خلافية لأسباب تحليلية: لماذا حدث هذا أو لم يحدث؟ هل حدث بدرجات مختلفة في مختلف الأماكن؟ وهي مسألة خلافية لأسباب

قيمة ونظرية: هل نهاية الفلاح ضرورية للتنمية الاقتصادية الحديثة؟ إذن هل هي مسألة محمودة أم مذمومة؟

«القضاء على الفلاح» (Kitching, 2001) يعتبر ضرورة بالنسبة لمن يلتزمون بمفاهيم التحديث الرأسمالي و/أو الاشتراكي، بما يشمل الكثير من الماركسيين، وبالنسبة إليهم فهذا أمر محمود، وإن كان مؤلماً. يقولون بأن مكتسبات التقدم نحو الحداثة تشمل دائماً تغيرات هائلة. ظلت فكرة أن تهية الجديدة تتطلب تدمير القديم محورية في تحليل ماركس لتطور الرأسمالية، مع كل ما انطوت عليه هذه العملية من معاناة، وقد وصفها بوضوح بالغ (وكان أيضاً ضد فكرة إضفاء الطابع الرومانسي على ما كان موجوداً قبل الرأسمالية).

ويرتبط الرأي القائل بأن «القضاء على الفلاح» مسألة مذمومة بالشعبوية. كما أوضح جافين كيتشينغ (Kitching, 1982) فإن الأفكار الشعبوية هي ردود فعل متكررة على الاضطرابات الاجتماعية الكبرى التي وسمت تطور الرأسمالية عبر تاريخ العالم الحديث. تطفو إلى السطح من الحين إلى الآخر الأفكار التي تلفت الأنظار إلى قيمة ومصالح صغار المنتجين، سواء الحرفيين أو الفلاحين، بصفتها معبرة عن «الشعب»، وتظهر هذه الأفكار كأيديولوجية وحركة معارضة للتغيرات التي يأتي بها تراكم رأس المال. هذا هو الحادث سواء في مراكز التراكم الأصلية (شمال غرب أوروبا وأمريكا الشمالية) أو في المناطق الأخرى المعرضة لآثار تطور ونمو الرأسمالية من خلال دمج تلك المناطق بالاقتصاد العالمي

المتمدد، من روسيا في القرن التاسع عشر إلى الجنوب في يومنا الحاضر. الشعبوية الفلاحية على وجه التحديد هي دفاع الفلاحين أو المزارعين الصغار (أرباب الزراعة العائلية) ضد التهديدات المترصدة لإعادة إنتاجهم لحياتهم من خلال الرأسمالية وعملائها - من التجار والبنوك إلى مؤسسة ملكية الأرض الرأسمالية ورأس المال الفلاحي والأعمال الزراعية (أغري-بزنس) - ومن قبل كان مصدر التهديد هو «التنمية الوطنية» بقيادة الدولة بجميع تنويعاتها الرأسمالية والقومية والاشتراكية، وكانت علامتها البارزة ومثالها الأوضح هو التجميعية السوفيتية للزراعة في الثلاثينيات.

تشير هاريت فريدمان (2006: 462) إلى «العدوان الهائل الجاري على ما تبقى من تكوينات فلاحية في العالم» (وهي تنهض على أنقاض موجات سابقة من العدوان) ويرى فيليب مكمايكل (2006: 476) أن «النظام الغذائي الشراكاتي... يسلب الفلاحين كشرط ضروري لنهوض الزراعة الشراكاتية» وهو مثال على ما وصفه ديفيد هارفي (2005) بمسمى «التراكم عن طريق السلب» (أي إحداث موجة جديدة من التراكم البدائي). بالعودة إلى نقاشنا في الفصلين الثاني والثالث، يمكن صوغ السؤال على النحو التالي: هل التسليع الجاري والآخذ في الاشتداد للكفاف في ظل الأحوال الجارية للعولمة، والذي يصل إلى ذروته في فقدان قدرة استغلال الأراضي وانتهاء الفلاحة صغيرة النطاق، أقول هل هو تسليع أكثر شمولاً من مثيله في الماضي؟ هل تمثل العولمة ذروة ما في عملية تاريخ-

عالمية لـ «القضاء على الفلاح» كانت حتى الآن ماضية في طريقها بشكل لامتكافئ وغير كامل عبر مختلف الأوقات والأماكن في نطاق تاريخ الرأسمالية؟

يقترح فارشاد أراغي (Araghi, 2009) إطاراً جريئاً للبحث في هذه الأسئلة بالتقسيم على الفترات التالية:

1492 - 1832: «عهد التسييج الاستعماري للأراضي والتراكم البدائي الأصلي للرأسمالية في إنجلترا» والذي أشار إلى نهايته حدثان، أو هما نهايتان: وصول كولبوس إلى الكاريبي، وتعديل قانون الفقراء في بريطانيا، ما أشر «ببداية المحاولة المنهجية للبرجوازية الصناعية البريطانية لتفكيك نظام الرفاه الأساسي الذي كان قائماً» (2009: 120). كان الهدف هو تأديب وضبط سلوك الطبقة العاملة، مثلما أكدت تلك الطبقة البرجوازية الصناعية قوتها ضد «المصالح الزراعية» البريطانية فألغت قوانين الحبوب بعد 14 عاماً (الفصل 4 أعلاه).

1832 - 1917: «النظام الغذائي لرأس المال»، واتسم بظهور ثم هيمنة وسطوة الرأسمالية الصناعية والتقسيم العالمي للعمل على يد هذه الرأسمالية الصناعية. «أصبحت السياسة الفلاحية للعولة الاستعمارية- الليبرالية في تلك الفترة ممثلة في... القضاء على الفلاحة والبلترة والتحول لتعمير المدن داخلياً، ثم التحويل للفلاحة والترفيه والمغالة في الاستغلال لقوة العمل بالإكراه في المستعمرات» (1917: 122).

1917 - 1975، بدأت بالثورة البلشفية وانتهت بانتصار نضال التحرر الوطني الفيتنامي، واتسمت كفترة بـ «التراجع الإصلاحي العالمي عن الليبرالية الكلاسيكية» (122)، بما يشمل ظهور الدولة الإنمائية (وكان الاتحاد السوفيتي هو نموذجها الأول).

السبعينيات وما تلاها: العولمة النيولبرالية، وخلالها «انتقلنا من الانحسار النسبي للفلاحة وسلب الفلاحين بقدر ما في فترة ما بعد الحرب العالمية، إلى القضاء بقسوة على الفلاحة والسلب المشدد» عبر موجة من «التسييجات العالمية للأراضي» (133-134).

لقد لخصت إطار عمل أراغي أعلاه؛ لأنه يتيح المقارنة والتفكير عبر أطر تاريخية تم استخدامها في هذا الكتاب، وبسبب استنتاجه بأن «القضاء عالمياً على الفلاحة ليس عملية تامة أو هي في طريقها للتمام بما سيؤدي لموت الفلاحة والفلاحين. فالطبقات الاجتماعية لا تنتهي وتموت ببساطة، إذ أنها تعيش وتتحول عبر النضالات الاجتماعية» (138). بهذا نصل إلى التساؤل عن معنى مصطلحات مثل «الفلاحين» و«الفلاحة» وصغار المزارعين والمزارعين العائليين، فضلاً عن التساؤل حول ما إذا كانوا يمثلون طبقة اجتماعية، وتداعيات الإجابات المختلفة لهذا السؤال. سنراجع في الفصل السادس القضايا والأفكار الخاصة باستمرار الفلاحين أو المزارعين العائليين في الرأسالية الحديثة إلى يومنا هذا. وفي الفصل السابع نمضي بشكل أعمق إلى القضايا والأسئلة الخاصة بتكون الطبقات في الريف. وفي الفصل الثامن نستكشف بعض

تعقيدات التحليل الطبقي، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الانتقال من السوسيولوجيا الاقتصادية للعلاقات الطبقية إلى السوسيولوجيا السياسية للفعل الطبقي.

الفصل السادس

زراعة رأسمالية ومزارعون غير رأسماليين؟

ذكرت النمو اللامتكافئ للرأسمالية عدة مرات إلى الآن. في هذا الفصل، أقدم عدة تفسيرات لأسباب لا تكافؤ نمو الرأسمالية في الزراعة بصورة خاصة، مع إشارة خاصة إلى مسألة بقاء أو استمرارية الفلاحين والمزارعين العائليين. يجب دائماً اختبار هذه التفسيرات بصلة مع ظروف تاريخية معينة، إذ أن هذه الظروف تتغير، ومن ثم يتغير معها صواب التفسيرات، كما سأوضح هنا. في ما يلي ثلاثة تفسيرات عريضة تم اقتراحها:

- «معوقات» الاستثمار الرأسمالي في الزراعة.
- مصلحة رأس المال في السماح بالزراعة صغيرة النطاق أو تشجيعها أو إعادة إنتاجها.
- مقاومة صغار المزارعين للسلب والبلترة (كما أوضحنا بالإشارة إلى الباحث فارشاد آراغي و«النضالات الاجتماعية» في نهاية الفصل الخامس).

«معوقات» الزراعة الرأسمالية

الظروف التقنية للإنتاج:

«مشكلة» رأس المال مع الطبيعة

تقول مجموعة من التفسيرات بأن ثمة عوامل تثبط عزم رأس المال عن الاستثمار بشكل أعم - ومباشر - في الزراعة مقارنة بمجالات الإنتاج الأخرى. على سبيل المثال، في حين أن التصنيع يحوّل المواد المستخلصة بالفعل من الطبيعة (وكذلك تفعل صناعات المدخلات الزراعية والتصنيع الغذائي)، فإن الزراعة تحوّل الطبيعة عبر أنشطة استخلاصها. من ثم فالزراعة عملية مرتبطة بتقلبات البيئة الطبيعية والعمليات الإيكولوجية المختلفة وآثارها على نمو النباتات والحيوانات.

ثمة تفسير آخر يخص الطبيعة الفريدة من نوعها لظروف الزراعة، يركز على الاختلافات بين وقت العمل ووقت الإنتاج (Mann and Dickinson, 1978). في الزراعة، على النقيض من عمليات الإنتاج الصناعي، يفوق وقت الإنتاج وقت العمل (في عمليات تحضير التربة وغرس البذور وإخلاء الأرض من الحشائش، إلخ) لضرورة إتاحة المساحة للإيقاعات الطبيعية لنمو النباتات والحيوانات. هذا يعني أن رأس المال يصبح «مقيداً» وغير قادر على تحقيق الأرباح قبل حصاد المحصول أو جاهزية الحيوانات للذبح. لكن كما أوضحنا في الفصل الخامس، فإن النزوع الذي يسم الزراعة الرأسمالية الحديثة هو محاولة

جعل الزراعة متسقة مع إيقاع الإنتاج الصناعي: التبسيط والتوحيد والتسريع بعجلة العمليات الطبيعية قدر الإمكان. يهدف الابتكار التكنولوجي في الفلاحة، الذي نهضت به صناعات المدخلات الزراعية على وجه التحديد ومعها أيضاً صناعات التصنيع الغذائي، إلى إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية قابلة للتوقع أكثر، وبكميات أكبر وفي ظل دورة نمو وإنتاج أسرع، بالتعامل مع التربة (الأسمدة) والحشائش الضارة (المبيدات النباتية) والطفيليات (مبيدات الآفات الزراعية) والمناخ (الري والصوب الزجاجية) والسمات النباتية (الهندسة الوراثية) والإنضاج الاصطناعي) ونمو الحيوانات (العلف المركز، ومحفزات النمو الهرمونية، والهندسة الوراثية).

بالنسبة إلى ناقدَي الزراعة الرأسمالية الحديثة، فإن مثل هذه المبتكرات تمثل عملية «تصنيع» أكثر كثافة للفلاحة، لها تكاليف إيكولوجية جسيمة ومتزايدة، بما يشمل الكلفة الصحية نتيجة لطبيعة عمليات إنتاج الغذاء وتجهيزه المذكورة، وتراجع القيمة الغذائية وتزايد مستويات السمية في العديد من الأغذية. في ما يلي مثالين، من بين عدة أمثلة ممكنة. المثال الأول هو التحول الإيكولوجي لزراعة المحصول الحقل على مدار السنوات الـ 150 الأخيرة - وهي تزيد كثافة طوال الوقت - من «النظم البيئية الزراعية المغلقة» (الفصل الرابع) بتفاعلات التربة وكيمياء النبات والكائنات الدقيقة المعقدة، إلى التبسيط الكبير للنظم بناء على تزايد فرض الأسمدة وغيرها من الكيماويات. في

الوضع الأخير، تصبح التربة مجرد وسيط لامتصاص الكيماويات التي «تندفق» عبر التربة للنباتات من أجل نمو أسرع وإنتاجية أعلى. يؤدي هذا إلى إصابة التربة بالعقم، وهو الأمر الذي يتطلب كيماويات أكثر وأكثر لزراعة أي شيء. تضاف كثافة «المعاملة الكيميائية» هذه بدورها إلى سمية التربة الزراعية، وكذا سمية النباتات التي تنمو في هذه التربة والطعام الذي نأكله.

المثال الثاني هو «عمليات تغليف الحيوانات بمساحات مغلقة»، لإنتاج أكبر قدر من لحوم البقر والخنازير والدجاج في مساحات مكثفة ومركزة قدر الإمكان، وفي أقل وقت ممكن. الحق أن هذا بدوره يعد نوعاً من أنواع نظام «التعبئة» كما في حالة تعبئة التربة بالكيماويات، حيث جسد الحيوان هو الوسيط الذي يمتص العلف المركز ومحفزات النمو الهرموني، ومعه معدلات كبيرة من المضادات الحيوية لمناوئة مخاطر المرض بين الحيوانات في مساحات ضيقة ومغلقة. إنتاج الدواجن قد يكون المثال الأبرز على التصنيع الزراعي؛ لأن «مصنع» الدجاج الموحد الإجراءات، بيئته المغلقة والخاضعة للسيطرة الكاملة، هو مؤسسة «متنقلة» تماماً. يمكن إنشاء هذا المشروع في أي مكان مع تحقيق ربحية، من ثم هو رأسمال «محرر» من الارتباط بالأرض والمكان وما يفرضه هذا من قيود، والمسألة الأخيرة هي ما وسم تاريخ الفلاحة كله حتى الآن.¹

1- قامت البرازيل وتايلاند والصين بمضاعفة نصيبها من التجارة العالمية للدواجن، من 23 بالمائة في 1995 إلى 46 بالمائة في 2003 (Burch, 2003).

الآليات الاجتماعية للإنتاج:

الإيجار وعملية العمل وتكاليف العمل

هناك بعض الآليات الاجتماعية للإنتاج التي قد تمثل معوقات تعترض طريق الزراعة الرأسمالية. ثمة تفسير لهذه المسألة مفاده أن عبء إيجار الأرض كخصم من الأرباح يشجع رأس المال على ترك المزارعين «العائلين» يتولون الزراعة لتحمل تكاليف الإيجار (Djurfeldt, 1981)، بالضبط كما يتحمل المزارعون بهذه الطريقة المخاطر والتأخر في تحقيق قيمة السلع الزراعية. وهناك عائق آخر يتصل بعملية العمل نفسها: من الأصعب بكثير، ومن ثم أعلى تكلفة، أن يتم الإشراف على ومتابعة وتيرة وجودة العمل في الحقل أو البستان، قياساً إلى نفس العملية في المصنع، وهو ما يعطي أفضلية للعمل العائلي على العمل الزراعي المأجور. ثالثاً، عندما يؤدي التحول السريع للصناعة وما يتصل به من اتساع لرقعة المدن ترتفع الأجور ويمكن للمزارعين العائلين التمتع بـ «ميزة سعر العمل» النسبية قياساً إلى المزارع الرأسمالية، وهو من عوامل «إخفاق الرأسمالية الفلاحية»، - أو لنقل الزراعة الرأسمالية - في بريطانيا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة، من 1846 إلى 1919، طبقاً لـ نيك كلونينغ (1994).

يمكن أن ننظر إلى هذه التفسيرات أعلاه أيضاً من زاوية مختلفة. يمكن أن نراها أسباباً لكون الزراعة صغيرة النطاق تنافسية، من حيث قدرة صغار المزارعين على تكبد التكاليف والمخاطر التي لا يريد المزارع الرأسمالي

تحميلها. من ثم، بحسب الظروف، قد يتمكن المزارعون الصغار من تقديم السلع الزراعية بأسعار أقل من المزارعين الرأسماليين، الذين قد يجدون أنه من المريح أكثر الاستثمار في الأنشطة «فوق» الزراعة و«تحتها». ينقلنا هذا إلى المجموعة الثانية من التفسيرات للاتكافؤ نمو الرأسمالية في الزراعة، بالأساس مزايا ترك رأس المال للفلاحة في عهدة المزارعين «العائليين».

الاستغلال: ما المزايا التي تحققها «الزراعة العائلية» لرأس المال؟

كما أوضحنا، فإن مزايا الزراعة «العائلية» لرأس المال قد تكون ببساطة هي الوجه الآخر لـ «معوقات» الزراعة الرأسمالية، وإن كانت «معوقات» يمكن تجاوزها والتغلب عليها، لكن يحاول رأس المال نقل مسؤوليتها إلى الغير. كذلك أوضحت أن الأفكار المتعلقة بالمزايا المتحققة لرأس المال ترتبط بفرضية قُدرة الزراعة صغيرة النطاق على منافسة الزراعة الرأسمالية. هنا أريد توضيح بعض نقاط الالتباس والتعقيدات المرتبطة بكيفية صوغ هذه الأفكار وتطبيقها، ومن ذلك بعض أوجه السمة الاجتماعية للعمل المستخدم في الزراعة «العائلية»، ومن ثم قضايا مرتبطة بالاستغلال.

في العشرينيات، قال الاقتصادي الزراعي الروسي العظيم أ. ف. شايانوف (1888-1937):

في أكثر الدول الرأسمالية تطوراً، مثل دول أمريكا الشمالية، التي طورت نظم رهن ائتماني موسعة، فإن التمويل المتغير للمزرعة من طرف رأس المال، والدور المهيمن لرأس المال المستثمر في النقل والري وغيرها من الأعمال... [يمثل] سبلاً جديدة لاختراق الرأسمالية للزراعة. هذه السبل تحوّل المزارع إلى قوة عمل تعمل بوسائل إنتاج الغير. إنهم يحولون الزراعة ويغيرون طابعها، رغم الطبيعة المبعثرة والمستقلة لصغار منتجي السلع هؤلاء، إلى نظام اقتصادي متركز في سلسلة من العمليات الأكبر، ومن خلالها يدخلون الزراعة في دوائر أكثر أشكال رأس المال المالي تطوراً (Chayanov, 1966: 202).

هذه مقولة مذهشة على عصرها. نلاحظ - أولاً - اقتراح شايانوف القوي بأن «النظام الاقتصادي» للزراعة الرأسمالية الحديثة يمتد إلى ما وراء صناعات المدخلات الزراعية والتصنيع الغذائي إلى سيطرة «أكثر أشكال رأس المال المالي تطوراً»، وهي المقولة التي قد تنطبق على أسواق الأراضي والتجارة في السلع الزراعية، وهي أنشطة تنطوي عادة على المضاربة بمعدلات عالية، وكذلك السيطرة على الائتمان في إنتاج المزارعين. ثانياً، يشير شايانوف إلى المزارعين (العائليين) المستقلين بصفتهم «صغار منتجي السلع» (من أسميتهم صغار المنتجين السلعيين). ثالثاً، فهو يشير إلى أنه في الزراعة الرأسمالية الحديثة، لا يكون هؤلاء المزارعون «مستقلين» بالمرة، بل يشغلون مكانة طبقية توازي مكانة العمال بالنسبة

إلى رأس المال: «قوة عمل تعمل بوسائل إنتاج الغير». من ثم، يصبح المزارع مُستَغلاً بنفس صورة استغلال العمل في ظل رأس المال بشكل عام، وإن كان استغلاله يتم بشكل مختلف، ونفترض أن الاستغلال المذكور يبقى طالما بقي مفيداً لرأس المال.

ولقد افترض شايانوف أن الإنتاج في مزارع (أو بيوت) المزارعين «صغار منتجي السلع» يجري بواسطة العمل الذي لا يستعين بوقت العمل المأجور. هذا الافتراض هو افتراض محدود، نظرياً وتاريخياً، لعدة أسباب تتصل بنطاق وأفكار ومفاهيم «المزرعة العائلية» وعلاقاتها برأس المال فوق أعمال الفلاحة نفسها وتحتها. أولاً، في زمن شايانوف، كان النطاق يُقاس عادة بحجم المزرعة - أي رقعة الأرض التي يمكن أن يعمل عليها عمال الأسرة باستخدام وسائل الإنتاج المتوفرة لهم. في الرأسمالية الحديثة، ثمة قياس أهم للنطاق، هو رسملة المزرعة: أي حجم رأس المال المطلوب لإنشاء أنواع مختلفة من المزارع، أو «نفقاتها البدئية» بالاصطلاح الاقتصادي، والمطلوب لإعادة تشغيلها في الدورات التالية. قد يكون لهذا الأمر آثار على حجم المزرعة بالطبع، عندما تُمكن الميكنة من قيام عدد قليل نسبياً من العمال بزرع مساحة أكبر بكثير، كما في إنتاج الغلال والزيوت المستخلصة من البذور. على الجانب الآخر، فإن بعض قطاعات الزراعة الأعلى إنتاجية، مثل الفواكه والخضراوات الطازجة والبساتين والكروم والزهور، تحتاج لمساحات أصغر من الأرض لكنها كثيفة الرسملة والعمل للغاية.

ثانياً، فإن فكرة «المزرعة العائلية» عادة ما تُستخدم للإشارة إلى مزارع مختلفة ومتباينة مملوكة لعائلات أو تديرها أو تعمل بها عائلات، هي مسألة مضللة نوعاً ما. فالمزرعة المملوكة لعائلة يمكن أن تكون مؤسسة رأسمالية تماماً يديرها مدير مأجور للمزرعة ويعمل بها عمال بأجر. بالمثل، فالمزرعة التي تديرها عائلة يمكن أن تكون مؤسسة رأسمالية تشغل عمالاً مأجورين و/ أو تتعاقد مع متخصصين للحث والزرع ورش المحاصيل وحصادها (كما في بعض مزارع القمح الأمريكية). يبقى لنا إذن المزرعة التي تعمل بها العائلة، وهو المعنى الأقوى للزراعة «العائلية» والحالة الوحيدة حيث استغلال المزارع - بأي معنى حقيقي - قد يكون ممكناً. أعود إلى هذه النقطة أدناه، لكن أشير الآن إلى أن المزارع التي تعمل بها عائلات تستخدم مع أفراد العائلة في العادة بعض العمال المأجورين أيضاً. ثالثاً، فإن المزارع التي تنزع لكونها مدججة بقدر أكبر في الزراعة الرأسمالية الحديثة - وضرب شيانوف المثل بأمريكا الشمالية - على سبيل المثال تلك التي تزود شركات التصنيع الغذائي بالمنتجات الزراعية بموجب عقود محددة بها على وجه الدقة «مدخلاتها وعملياتها الإنتاجية ومخرجاتها» (Albritton, 2009: 82) - هي عادة مؤسسات رأسمالية توظف عمالاً مأجورين. من هذا الجانب، فهي لا تختلف عن المؤسسات الرأسمالية الصغيرة عادة المتخصصة في إنتاج بعض مكونات السيارات مثلاً بعقود مع شركات السيارات الكبرى. مُلاك هذه المؤسسات الزراعية، «المزارعون»، لا يمكن «استغلالهم» من قبل الشركات التي يتعاقدون

معها أو البنوك التي يقترضون منها) حتى وإن كانوا عادة ما يدعون أنهم مستغلون على هذا النحو!)، إنما هم يستغلون العمال الذين يوظفونهم (كما أوضحنا في الفصل الثاني).

لدى شايانوف مصطلح آخر للاستغلال، وهو مفهوم أكثر ومستخدم على نطاق واسع في «الدراسات الفلاحية»، ألا وهو «الاستغلال الذاتي». هذا المصطلح مشتق من مقولته بأن حتميات إعادة إنتاج مزارع العمل العائلي تعني أن تكاليف العمل الإضافية تُقلل في أوقات وجود ظروف صعبة. لا تحسب الأسرة تكاليف عملها بأيدي أفرادها في فلاحه الأرض بنفس طريقة حساب المزارعين الرأسماليين لتكاليف العمل في حسابات المصروفات والأرباح المتوقعة التي يجروها. ما يحدث إذن أن «الفلاح» ينزع إلى بذل العمل الزراعي أكثر من الرأسمالي، لكن بمعدلات إنتاجية عمل أقل، وبالمثل فالفلاح عادة ما يضطر لشراء أو استئجار الأرض بأسعار أعلى وبيع منتجاته بأسعار أقل مقارنة بقبول المزارعين الرأسماليين لذلك.

فكرة أن صغار المزارعين العائليين قادرون على تحمل تكاليف الإنتاج وإعادة الإنتاج أكثر من قابلية المزارعين الرأسماليين لذلك، بما يشمل خفض معدلات الاستهلاك ومن ثم استغلالهم لأنفسهم، ليست فكرة أصيلة ابتدعها شايانوف. إنما هي ظهرت في تفسيرات أخرى لاستمرارية الزراعة صغيرة النطاق وقوتها الظاهرة الباقية، أو ما يُسمى «استمرارية الفلاحين»، على امتداد حقبة الرأسمالية الحديثة. ولقد أورد هذه الفكرة

أيضاً الماركسي كارل كاوتسكي (1988) في أواخر القرن التاسع عشر. تتلخص مقولته في أن القوة المستمرة أو «الاستمرارية» لصغار المزارعين تتحملها - بل وتشجعها حتى - الرأسمالية، طالما الفلاح أو العائلة المزارعة قادران على الاستمرار في إنتاج سلع غذائية «رخيصة» تقلل من تكاليف قوة العمل (الأجور) عند الرأسماليين، وهي العملية التي تنتج قوة عمل «رخيصة» حقاً. أي أن الفلاحين وصغار المزارعين الذين يبيعون قوة عملهم بدورهم يمكن أن تقدم لهم أجور أقل؛ لأن رواتبهم لا يجب بالضرورة أن تغطي كامل تكاليف إعادة إنتاج العائلة، ويقع جزء من هذه التكاليف على زراعة العائلة للأرض، وتُرى أحياناً هذه العملية الإضافية بصفتها «دعم» أو معونة لرؤوس الأموال التي تستعين بعمال ريفيين مهاجرين/ وافدين. ثمة لمحات من هذه العملية نراها في الظروف الاستعمارية الموصوفة في الفصل الثالث حول «البلترة الجزئية»، وأتناولها ملياً في الفصل السابع.

على سبيل تلخيص هذا الرصد الموجز إلى الآن أقول: تسعى مقولات عدة في الاقتصاد السياسي إلى تفسير لماذا لم يؤد تطور الزراعة الرأسمالية إلى عمليات زراعة رأسمالية صرفة ومتكاملة. ثمة حجة غالبية على هذه التفسيرات مفادها أن الزراعة الرأسمالية ابتدعت سبلاً لإخضاع أو دمج صغار المزارعين أو المزارعين العائليين (أو «الفلاحين» عموماً) ضمن أطر السوق وآليات التراكم الرأسمالية، طالما هذا يتيح فوائد لرأس المال. يرتبط هذا عادة - إن لم يكن بالضرورة - ببعض الأفكار المتعلقة بأن

رأس المال «يستغل» المزارعين بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء في الجنوب («الفلاحين») أو في الشمال، حيث نصيب المزارعين من إجمالي قيمة المخرجات الزراعية آخذ في الانحسار بشكل ثابت، بالنسبة إلى تزايد أنصبة المدخلات (وتكاليفها) التي تصب في مصلحة شركات المدخلات الزراعية، وعمليات التصنيع والتسويق التي تصب في صالح شركات التصنيع الغذائي (Weis, 2007: 82).

وأخيراً، علينا الإقرار بأن صغار المزارعين في بعض مناطق الجنوب قد «تجاوزهم» تماماً اختراق الرأسمالية للزراعة، كما قال شايانوف، وأحياناً لفترات طويلة.² ربما تعكس «استمرارية الفلاحين» حقيقة أن التراكم البدائي غير متكافئ ويحدث في إطار زمني مطوّل، حتى إذا كان يحدث حالياً في بعض الأماكن عبر عملية «تراكم بطريق السلب» مكثفة كما يقول البعض (الفصل الخامس). في المجمل، تختلف هذه العمليات من مكان لآخر ومن ظرف لظرف، وهي رهينة مختلف العوامل والمتغيرات. تظهر هذه الفكرة أيضاً عبر مقولة أن الرأسمالية تبتدع سبلاً لإخضاع صغار المزارعين طالما هذه العملية مفيدة لرأس المال. لكن هل يكفي أن نعزو التغير كله إلى مصالح رأس المال؟ ماذا عن «النضالات الاجتماعية» التي أشار إليها أريغي؟

2- هذا لا يعني أنهم قد «تجاوزتهم» أيضاً العلاقات السلعية، وهي نقطة أوضحها في الفصل السابع.

دور المقاومة

يرى الكثير من الباحثين في النمو اللامتكافئ للفلاحة في ظل الرأسمالية - ويشمل هذا فترات الرأسمالية الاستعمارية في الجنوب - تاريخاً لمقاومة صغار المزارعين والفلاحين للتسليع والسلب والبلترة. تتجسد هذه المقاومة في النضال على الأرض والإيجار والضرائب والديون والإجبار على زراعة محاصيل معينة والتسخير للعمل والسيطرة التي التمسّت الدول المستعمرة والمستقلة فرضها على صغار المزارعين تحت مسمى التقدم، سواء جاء التقدم في صورة رسالة الاستعمار لتعليم الشعوب الملونة «الحضارة» (الفصل الثالث) أو في صورة «تحديث» الزراعة كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية (الفصل الرابع). توجد أمثلة كثيرة على المقاومة، على نطاقات كبيرة وصغيرة، بطولية وهادئة الوتيرة. النطاق البطولي الدراماتيكي نرى عليه أمثلة في كتاب إريك وولف «حروب الفلاحين في القرن العشرين» (1969)، وجاءت دراسات الحالة التي يقدمها من المكسيك وروسيا والصين وفيتنام والجزائر وكوبا، من العقد الأول للقرن العشرين وحتى الستينيات.³ أما في ظل الظروف الراهنة، تتمثل المقاومة والنضال في الاعتقاد بأن العولمة النيوليبرالية قد أدت إلى

3- في عمله المهم والتأسيسي قارن بارينغتون مور الابن (Moore Jr, 1966) بين دور النضالات الطبقة بين الملاك والفلاحين في تكوين الدولة بإنجلترا القرن السابع عشر، وفرنسا القرن الثامن عشر، والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر (الحرب الأهلية الأمريكية وما تلاها من إلغاء للعبودية، بصفتها «آخر الثورات الرأسمالية») وكل من الصين واليابان والهند (المثال الاستعماري الوحيد) في القرنين التاسع عشر والعشرين.

حركة مناوئة من «المقاومة الفلاحية العالمية» (McMichael, 2006).⁴

ويتبدى النطاق الأصغر في كتاب «أسلحة الضعفاء» لجيمس سكوت (1985)، وهو دراسة لقرية في ماليزيا في أواخر السبعينيات. حاجج سكوت من منطلقات مغايرة ومختلفة بأن الآثار التراكمية والمستمرة لـ «أشكال مقاومة الفلاحين اليومية» في الجهات الريفية المتميزة اجتماعياً لها آثار أكبر لتحسين ظروف المزارعين الفلاحين، قياساً إلى موجات النزاع والثورة والتمرّد التي تحدث من حين لآخر ولها ظهور وتقدير أكبر.⁵ لكن هل من المفيد هنا أن ننحي جانباً التشديد أحادي النظرة على مصالح رأس المال وقوته العاتية المفترضة، بسرديّة أحادية للمقاومة على مختلف المستويات من «البطولي» إلى «اليومي»؟

في السياقات الاستعمارية، لم تكن الدول الاستعمارية في العادة جاهزة لتولي مهمة سلب الفلاحين هائلة الحجم وحدها، لا سيما في المناطق الريفية كثيفة السكان، بما يصاحب هذا السلب من اضطرابات وتغيرات كبرى. إنها وكما رأينا في الفصل الثالث، لجأت تلك الدول الاستعمارية إلى تدابير أدت - بأشكال مباشرة وغير مباشرة - عن قصد أو غير قصد إلى تسليع كفاف الفلاحين. تيسّر هذا عن طريق دمج أو تكييف الترتيبات المحليّة -

4- مفهوم «الحركات المناوئة» في سياق نمو الرأسمالية دون نظام مقصود ورد في عمل كارل بولاني الشهير (Polanyi, 1957).

5- من ثم، فإن سكوت (Scott, 2005) لديه شكوك حول فكرة «المقاومة الفلاحية العالمية» أيضاً، ونبشّط هذه النقطة في الفصل الثامن.

أي «بنى القوة والسلطة الأقدم [السابقة على الاستعمار]» (Bagchi, 2009: 87) - في نظم الإدارة الريفية للاستعمار، بما اشتمل على السيطرة على الأرض: زعماء الكاتشيكس القبليين في أمريكا اللاتينية والزاميندار في شمال الهند، والزعماء «القبليين» في أفريقيا جنوب الصحراء (Mamdani, 1996). وفي الهند وأفريقيا، راحت الدول المستعمرة أحياناً تلتمس تعزيز تواجد طبقة من صغار المزارعين الرأسماليين من بين الفلاحين.

وكثيراً ما تشكّل المشروع الاستعماري وتقيّد أيضاً - بآثاره على الفلاحين المحليين - من واقع تناقضاته ذاتها. على سبيل المثال، قال مايكل كوين وروبرت شانتون (Cowen and Shanton, 1991a, 1991b) بأن الاستعمار البريطاني في أفريقيا استهدف تحقيق التقدم الاقتصادي من دون إحداث اضطراب اجتماعي وسياسي للنسيج الاجتماعي والسياسي القائم. واستتبع هذا تعريف المستعمرين في أفريقيا تدريجياً بعمليات إنتاج واستهلاك السلع؛ ذاك الأساس والمهاد المادي للحضارة البرجوازية، مع الاحتفاظ بالمنظومة الاجتماعية وحفظها بالاستعانة بالمؤسسات «التقليدية»: أي تعزيز «المجتمع» الفلاحي والهوية «القبلية» والسلطة الأبوية والقبلية للمجتمعات الفلاحية المستعمرة. من ثم، لم يُسمح للأفارقة بالتمتع بشكل فوري بالحقوق البرجوازية من قبيل الملكية الخاصة للأرض أو توفر الائتمان المصرفي. في تقدير كوين وشانتون منعت هذه العملية التدريجية النمو الأشمل للرأسمالية، وهي العملية التي كانت خليقة بتقديم فائدة أكبر للأفارقة.

وأخيراً، بادر بعض الفلاحين المستعمرين بأنفسهم بفتح دروب جديدة للإنتاج السلعي المتخصص. تقدم دراسة بولي هيل (1963) لمزارعي الكاكاو المهاجرين في جنوب غانا (أوردناها في الفصل الثالث) نموذجاً معروفاً للتحويل الذاتي لمزارعي «الكفاف» إلى مُنتجي السلع. كما أن هيل كانت واضحة في استنتاجها بأنه على مدار الزمن، أصبح الفلاحون الأنجح بينهم مزارعين رأسماليين. بشكل أعمّ، بدلاً من اعتبار الفلاحين مجرد ضحايا سلبيين أو خصوم إيجابيين حصراً للتدابير الاستعمارية، حاول الكثير منهم التفاوض على مجريات عملية التحويل نحو الإنتاج السلعي (تسليع الكفاف) الذي واجهوه، في ظل ظروف جيدة أو رديئة اختلفت بين هذه الحالة وتلك، وقد عبأوا موارد كثرت أو قلت، من الأرض والعمل، وحققوا مقادير متفاوتة من النجاح والفشل. الأمر نفسه يسري على تعاملات الفلاحين وردود فعلهم إزاء «التنمية الوطنية» في مراحل ما بعد الاستقلال من الحكم الاستعماري.

ومع الاستقلال السياسي وبزوغ مرحلة «الإنهاء»، طرأت استراتيجيات واضحة ومحددة لتعزيز عملية تنمية صغار المزارعين على امتداد فكرة التحديث والمزيد من التسليع. لقد أشرت إلى بعض السياسات اللازمة لتحقيق هذا، في الفصل الرابع، من ثم أتناول هنا سياسة أخرى على قدر كبير من الأهمية (ومن ثم فهي محل خلاف واسع) ذكرت في الفصل الخامس، وهي إصلاحات الأراضي عبر إعادة التوزيع. بهذه النقطة أختتم الطرح التحليلي الذي يقدمه هذا الفصل، وأربطه بالفصل التالي.

عملية إصلاحات الأراضي (أو الإصلاح الزراعي)

وسمت إصلاحات الأراضي بعض لحظات التاريخ الحديث الأساسية، من الثورة الفرنسية في نهايات القرن الثامن عشر وما تلاها من عقود وقرون. يمكن لإعادة توزيع حقوق ملكية الأرض أن تتخذ عدة أشكال مختلفة، وتشمل:

- مصادرة المزارع والضياع الكبيرة وتقسيمها على صغار المزارعين.
- إحالة ملكية الأراضي التي يزرعها المزارعون الصغار بالفعل إليهم، لتحريرهم من إتاوات الإيجار ومن سلطة ملاك الأرض عليهم ولمنحهم قدر أكبر من الأمان في حيازة الأرض.
- تأميم المزارع والضياع التجارية الكبيرة أو إحالتها إلى تعاونيات اشتراكية.
- إنهاء «جماعية» مزارع الدولة والكوميونات في الكتلة السوفيتية السابقة والصين وفيتنام وكوبا.
- إن إصلاحات الأراضي هي دائماً عمليات سياسية، وإن كان لها دائماً منطلق اقتصادي ولها دائماً تبعات وعواقب اجتماعية اقتصادية. النوعان الأوليان أعلاه يرتبطان بالشعار القوي «الأرض لمن يزرعها»، وهي العملية التي وسمت إصلاحات الأراضي «من أسفل» و«من أعلى». في إصلاحات الأراضي من أسفل، لعب حراك الفلاحين السياسي ضد

الفقر والجوع والظلم الاجتماعي والاضطهاد دوراً كبيراً. وبلغت هذه العملية ذروتها وأشد كثافة لها من العقد الأول للقرن العشرين وحتى السبعينيات: في المكسيك وروسيا في العقد الثاني من القرن العشرين، وفي شرق وجنوب أوروبا وفي الصين في مرحلة ما بين الحربين العالميتين (واستمرت في الصين في الأربعينيات والخمسينيات) وفي بوليفيا في الخمسينيات، وفي تنام والجزائر في الخمسينيات والستينيات، وبيروت في الستينيات، وموزمبيق ونيكاراغوا في السبعينيات والثمانينيات. وكانت النضالات ضد الملكيات الزراعية الكبيرة، وما يرافقها من سطوة وقوة اجتماعية شديدة وقوية بصورة خاصة عندما اقترنت بنضالات ضد الاستعمار والإمبريالية.

في بعض الحالات، كانت إصلاحات الأراضي «من أعلى» في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية رداً على «تهديد» الاضطرابات الاجتماعية المنتظرة في صورة «حروب فلاحين» وثورات اجتماعية، على سبيل المثال في إيطاليا واليابان وكوريا في الأربعينيات والخمسينيات تحت نير الاحتلال العسكري الأمريكي، وفي ظل التحالف بقيادة أمريكا من أجل التقدم في أمريكا اللاتينية في الستينيات، إبان الثورة الكوبية. وفي حالات أخرى جاءت إصلاحات الأراضي من أعلى بمبادرة من نظم أقبلت على التحديث، عبر منصات قومية ووطنية مختلفة بين الخمسينيات والسبعينيات: من الهند المستقلة في عهد نهرو ومصر في عهد ناصر، إلى إيران في عهد الشاه الأخير.

ثم اختلفت إصلاحات الأراضي من أعلى بقدر كبير من أجندة السياسات الزراعية والتنمية بعد السبعينيات، ثم عادت في التسعينيات، وقد أعيد اختراعها في صورة الإصلاح بناء على مقاربات السوق، على مبدأ «بائع قابل بالبيع ومشتري قابل بالشراء». هكذا وصف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) هذه العملية الجديدة: «كانت إصلاحات الأراضي السابقة تنطوي على قدر مححف من المصادرة وإدارة الدولة والنهج المفروض من أعلى لأسفل. أما «الموجة الجديدة» من إصلاحات الأراضي فهي لامركزية وصدقية للسوق وتشارك المجتمع المدني وتتحرى الإجماع، وهي أحياناً مجدية ومتسقة مع حفظ حقوق الملكية بشكل عادل ومستدام» (ifad, 2001: 75)، *الخط المائل من عند المؤلف*.

يتلخص المنطق الاقتصادي لإصلاح الأراضي من أعلى في فكرة أن صغار المزارعين الذين لديهم حيازة آمنة للأرض والمحفزات المناسبة سوف تزيد إنتاجيتهم، على النقيض من كبار الملاك للأراضي الذين يتركون الأرض غير منتجة، ويستغلونها في المضاربات على أسعار الأرض أو لتأجيرها، بشكل لا يحقق إعادة الاستثمار في منتجات الأرض. من ثم لا تهدف إصلاحات الأراضي من أعلى (بحسب هذا المنطق) إلى تقسيم المزارع الرأسمالية الناجحة اقتصادياً، إذ أنها تمثل عمليات تحديث زراعي ناجحة. أشار إلى هذه المسألة وزير سابق للإصلاح الزراعي في الحكومة المسيحية الديمقراطية لإدواردو فري في تشيلي خلال عقد الستينيات:

لا شك أن بعض الفلاحين المستفيدين [من إصلاحات الأراضي] سوف يفشلون كرواد أعمال... سيكون من الضروري أن نحذر من الربط المؤسسي المشدد بقدر مبالغ فيه بين المستفيدين على جانب والأرض على الجانب الآخر، بحيث يُسمح بعملية انتخاب طبيعي في ما بعد، تسمح باستبعاد من فشلوا. (Chonchol, 1970: 160، الخط المائل من عند المؤلف).

لقد سرّعت بعض عمليات إصلاح الأراضي «التحديثية» من وتيرة النمو الرأسمالي في الزراعة، كما أوصى تشونشول، بينما حصلت الفئات الأفقر من سكان الريف في حالات عديدة على أراضٍ أقل من التي أخذها «الفلاحون» الأكثر ثراءً والمزارعون الرأسماليون الجدد. حدث هذا في كل من الهند ومصر وإيران والكثير من دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، لا سيما فئات النساء المزارعات والعمال الزراعيين المأجورين، وهما الفئتان الأضعف عموماً من حيث حيازة الحق في الأرض. في عمله المهم حول الهند - الذي كتبه في الستينيات - حاجج الاقتصادي السويدي غونار ميردال بأن إصلاحات الأرض بعد الاستقلال «عضّدت من الموقف السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشريحة الريفية العليا، التي تعتمد عليها الحكومة الحالية» (Myrdal, 1968: 1387). نقل المؤرخ ديفيد لو (Low, 1996: 25) عن ميردال فكرته، إذ هو مدّ هذه المقولة إلى إيران ومصر والكثير من دول آسيا وأفريقيا.

الختام

ما الذي يضيفه هذا الاستعراض الموجز والانتقائي لمسألة إصلاحات الأراضي إلى القضية التي ينظرها هذا الفصل؟

أولاً، يقدم مثلاً إضافياً على مدى أهمية العمليات السياسية في «استمرارية» الفلاحة صغيرة النطاق في ظل الرأسمالية.

ثانياً، يوضح تماماً أن المنطق الاقتصادي لإصلاحات الأراضي من أعلى هو ترسيخ صغار المزارعين كمنتجي سلع، أو «رواد أعمال» على حد تعبير الوزير الشيلي تشونشول، منتجين قادرين على المنافسة وعلى الصمود في الأسواق. يرتبط هذا بقضية من قضيتين أساسيتين يتناولهما الفصل التالي.

ثالثاً، يرتبط أيضاً سؤال «من يستفيد من مختلف أنواع إصلاحات الأراضي» بأسئلة يتناولها الفصل السابع، حول تكوين الطبقات في صفوف المزارعين.

الفصل السابع

تكوّن الطبقات في الريف

هل يشكّل «المزارعون العائليون» في الجنوب («الفلاحون») «طبقة» اجتماعية كما يؤكد الكثيرون؟ وهل هذه «الطبقة»، كما يقترح البعض، تشمل المزارعين العائليين في الشمال؟ إن الأساس العام لهذا الرأي هو أن هؤلاء الفلاحين يمثلون مؤسسات عمل عائلي تُعنى بإعادة الإنتاج البسيط للحياة («الكفاف»)، وأن عندهم قيم وفضائل مشتركة (أشرنا إلى هذا في المقدمة). عادة ما يُركّز من «يتولون أدوار المزارعين العائليين» رغبتهم في الاستقلالية: أن يزرعوا بسبل يقدّروها، وهي في الوقت نفسه منصفة وعادلة اجتماعياً وصادقة للبيئة (بها يشمل إعادة تأسيس الاقتصادات المحلية للغذاء)، من ثم مقاومتهم للضغوط المعاصرة للعوامة على الزراعة.¹

هل يمكننا أن نعرّف الطبقة، بأي معنى مفيد، انطلاقاً من مطامح معينة أو مجموعة من القيم؟ بموجب منطق الاقتصاد السياسي الذي يقدمه هذا الكتاب، تعتمد الطبقة على علاقات الإنتاج الاجتماعية. من ثم،

1- المزارعون في صدارة هذه الأعمال ممن يفعلون هذا عبر ممارسات فلاحية بديلة يُسمون «الفلاحون الجدد»، بوصف فان دير بلويغ (Ploeg, 2008).

فالتربة لا تُعرّف إلا من خلال علاقاتها بطبقة أخرى. بالنسبة لبعض الشعبويين الفلاحيين (الفصل الخامس) يُعتبر «المزارعون العائليون» أيضاً طبقة من واقع علاقاتهم برأس المال، بصفتهم «مُستغلين» من قبل رأس المال بمعنى من المعاني. كشف الفصل السادس عن عدة معانٍ محتملة للاستغلال الرأسمالي للعمل العائلي (بصفته مميز ومختلف عن العمل المأجور) في الزراعة: كقوة عمل تعمل بوسائل إنتاج الغير، أو استغلال الذات بأشكال تمثل استغلال غير مباشر من قبل رأس المال، أو على الأقل بأشكال مفيدة لرأس المال.²

يرى بعض الباحثين أن المزارعين العائليين في الجنوب هم طبقة مستغلة تاريخياً على يد رأس المال والدولة، وهي في تقديره طبقة مركزية ومهمة للتراكم أثناء فترات الاستعمار والإنمائية (الفصل الرابع) لكنها أصبحت الآن خاضعة للسلب أو «إنهاء الوجود الفلاحي عالمياً» كما قال آريغي (الفصل الخامس). يعني السلب أو التهميش توفر أعداد متناقصة من صغار المزارعين «لاستغلالها» لأن رأس المال (أو الزراعة الرأسمالية) لم تعد بحاجة لأعداد أكبر.

أبحث في هذا الفصل في ما إذا كان المزارعون العائليون يشكلون «طبقة» واحدة مُستغلة، أم أنهم ينقسمون إلى عدد من الطبقات. أفعال

2- ثمة مقولة مختلفة وإن كانت متصلة، هي أن «أصحاب الأرض» يشملون جميع المزارعين «الصغار» في كل مكان، ويمكن أن نعتبرهم طبقة أو أن تكون لهم سمات الطبقة، من خلال اتحادهم في مشروع سياسي مشترك. نتناول هذه الفكرة في الفصل التالي.

هذا أولاً من حيث العلاقات والديناميات الخاصة بالتسليع والإنتاج السلعي الصغير والتمايز على أساسه، ثم من حيث طبقات العمال في ظل الرأسمالية. ذكرت كل هذه المفاهيم في مواضع سابقة من هذا الكتاب، وأنا هنا أجمعها معاً وأفحصها أكثر، في تتابع يضيف إلى المسألة قدراً أكبر من التعقد في كل خطوة. أتناول بشكل أوثق «محددات» الاستكشاف النظري لمصادر وأشكال هذا التعقد في دنيا الواقع.

الديناميات الطبقة لـ «الزراعة العائلية»

التسليع

التسليع هو العملية التي بموجبها تُنتج عناصر الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي لصالح - وتُستخلص من - التبادل في السوق، وتخضع في الوقت نفسه لعوامل الضبط والإكراه التي يمارسها السوق. في الرأسمالية، تعتمد هذه العملية على الظهور والتشكل التاريخيين للعلاقات الاجتماعية الأساسية بين رأس المال والعمل المأجور. إن النزوع المركزي في الرأسمالية نحو الإنتاج السلعي المعمّم لا يعني أن جميع عناصر الوجود الاجتماعي مُسلّعة بالضرورة وبشكل كامل. إنما يشير هذا إلى تسليع الكفاف: لا يمكن أن تحدث إعادة إنتاج الحياة خارج العلاقات السلعية والضوابط التي تفرضها («الإلزام البليد للقوى الاقتصادية» الذي ذكره ماركس).

وبالطبع فإن عمليات تسليع الفلاحة صغيرة النطاق متنوعة تنوعاً هائلاً. في حين كان تسييج الأرض وتحويلها إلى ملكية خاصة، بالنسبة إلى

ماركس وكثيرين غيره مثل كارل بولاني (1957)، هو اللحظة الحاسمة للتراكم البدائي في إنجلترا (الفصل الثاني)؛ فهناك حالات أخرى لتسليع عناصر الإنتاج وإعادة الإنتاج. على سبيل المثال، ثمة سلسلة استعمارية من الأحداث، كانت تسليع المحاصيل أولاً - نتيجة لـ «التتجير القسري» أساساً - ثم بعض وسائل الاستهلاك، ثم أدوات العمل ثم العمل نفسه (بصفته قوة العمل المسلّعة) ثم أخيراً الأرض (موضوع العمل). لا تزال حقوق الملكية الخاصة القائمة على طابع قانوني وإنفاذ قانوني كامل غائبة، فهي محل مقاومة وخلاف، في بعض مناطق الجنوب الريفية. على أن هذا ليس بالعائق الذي يحول دون تطور علاقات التسليع في الفلاحة، كما يظهر في حالة «الأسواق العرفية» في الأرض، أي الأرض التي تُعامل كملكية خاصة من حيث الممارسة العملية إن لم يكن بحكم القانون. في الحقيقة، نجد أسواق الأرض العرفية المزدهرة عادة في مناطق الإنتاج الزراعي الصغير وفوق الصغير بقليل، للسلع الزراعية (انظر (Chimhowu and Woodhouse, 2006).

الإنتاج السلعي الصغير

يمزج الإنتاج السلعي الصغير في الرأسمالية بين أماكن أو مواقع الطبقة، والقصد هنا هو المواقع المشتملة على كل من رأس المال والعمل: في الفلاحة، رأس المال في صورة الأرض والأدوات والبذور والأسمدة وغيرها من الكيماويات، والعمل في صورة عمل عائلي أو أسري. إنه

«وحدة متناقضة» من أماكن/ مواقع الطبقة لعدة أسباب. أولاً، مواقع الطبقة هذه ليست موزعة بالتساوي بين العائلات المزارعة، لا سيما نظراً للتقسيمات الجندرية في الملكية والعمل والدخل والإنفاق، كما أوضحنا بالنموذج التنزاني في المقدمة. ثانياً، هناك تناقض بين إعادة إنتاج وسائل الإنتاج (رأس المال) وإعادة إنتاج المنتجين (العمل). بالمصطلحات المستخدمة في الفصل الأول، فنحن هنا بصدد توزيع الدخل (بما يشمل الدخل الوارد من الاقتراض) بين تمويل الاستبدال وتمويل الإيجار على جانب، وتمويل الاستهلاك وإعادة الإنتاج الجيلي على الجانب الآخر، وهو توزيع مقسم بقوة ووضوح على خطوط جندرية. ثالثاً، فإن المزج المتناقض بطبيعته لمواقع الطبقة هو مصدر تمايز عناصر الإنتاج السلمي الصغير، وهي النقطة التي أنتقل إليها بعد قليل.

يتناقض هذا النهج مع الافتراض المضلل، الأقل انتشاراً حالياً مقارنة بدرجة انتشاره في الماضي، بأن صغار المزارعين في الجنوب هم مزارعو «كفاف» هدفهم الأساسي هو تحصيل احتياجاتهم الغذائية من عملهم الفلاحي. بخلاف تحقيق هذا الهدف (أي الكفاف) تُرى أية مشاركة في الأسواق بصفتها اختيارية، وهو ما أسميه نموذج «الكفاف +». أقول إن العائلات المزارعة ما إن تندمج بعلاقات الرأسمالية السلعية، فهي تصبح خاضعة لديناميات وعوامل إلزام التسليع، ويصبح هذا التسليع جزءاً من علاقات وممارسات المزارعين العائليين. فإذا هم زرعوا لاستهلاكهم الخاص، لا يكون هذا إلا لأنهم مُدججون بالعلاقات السلعية من مجالات

أخرى، عادة عن طريق بيع قوة عملهم. في هذه الحالة، من الشائع لإنتاج الكفاف أن تمّوله الأجور، التي تُستخدم أيضاً في شراء الطعام عندما لا تكفي الفلاحة لحساب النفس والأسرة في توفير احتياجات الأسرة، سواء بشكل دائم ودوري أو في مواسم الحصاد الهزيلة تحديداً. إذن فما وصفناه هنا يعني ضرورة قلب نموذج «الكفاف +» على عقبيه: درجة قدرة «صغار المزارعين» على تلبية احتياجاتهم الغذائية من إنتاجهم الخاص تتشكل بناء على سبل اندماجهم بالعلاقات السلعية.

التمايز الطبقي

في الفصل الثالث اقترحت أنه بنهاية الفترة الاستعمارية، من الأربعينيات في آسيا وأواخر الخمسينيات في أفريقيا وفي أوقات أسبق في أمريكا اللاتينية، أصبح صغار المزارعين «محبوسين» في الإنتاج السلعي انطلاقاً من صيرورة «الإلزام البليد للقوى الاقتصادية»: أي تسليع كفافهم في المجل. ما إن يحدث هذا، حتى يظهر النزوع نحو التمايز إلى طبقات، وقد وصفها لينين (1964a) بأنها الطبقات الفلاحية الغنية والوسطى والفقيرة: - أولئك القادرون على مراكمة الأصول الإنتاجية وإعادة إنتاج أنفسهم بالاستعانة برأس المال على نطاق أكبر، ينخرطون في إعادة الإنتاج الموسع، ويصبحون مزارعين رأسماليين جدد، أي فئة «الفلاحين الأغنياء» كما وصفها لينين.

- أولئك القادرون على إعادة إنتاج أنفسهم بالاستعانة برأس المال على نفس نطاق الإنتاج، وأن يكون عملهم على نفس مستوى الاستهلاك (وجيلياً) - ما وصفه ماركس بأنه إعادة الإنتاج البسيط - يصبحون مزارعين متوسطي المستوى، ما وصفه لينين بـ «فلاحين من الطبقة الوسطى».

- أولئك الذين يكافحون لإعادة إنتاج أنفسهم كعمال يفلحون أرضهم ويخضعون لما أسميه «ضغط إعادة الإنتاج البسيط»، هم المزارعون الفقراء، ما وصفه لينين بـ «الفلاحين الفقراء».

ينزع المزارعون الرأسماليون الجدد إلى توظيف العمل المأجور إضافة إلى - أو محل - العمل العائلي. يتعرض فقراء المزارعين أكثر من الغير لتناقضات إعادة إنتاج أنفسهم كعمال وكرأسمال، وقد يقللون استهلاكهم لمستويات متطرفة لكي يستمر احتفاظهم بقطعة أرض صغيرة أو بقرة، أو لشراء البذور وتسديد الديون. كما وصف شاينوف (1991:40) هذه الظاهرة: «على مدار هذا الكفاح الاقتصادي بالغ الشراسة للبقاء، فإن... [صغار المزارعين] الذين يعرفون كيف يجوعون هم الأقدر على التكيف». أما مزارعو الطبقة الوسطى، لا سيما صغار منتجي السلع مستقري الحال نسبياً، فهم بدورهم مهمون، لأنهم الأعز على قلب الشعبوية الفلاحية (انظر الفصل السادس) ولأنهم «المزارع الحر» النموذجي لبعض الإدارات الاستعمارية. يعكس هذا أحياناً الافتراض بأن «الفلاح

من الطبقة الوسطى» وظروفه هما المقياس للمجتمعات الريفية قبل الرأسمالية، وهي بدورها تُعتبر - من منطلقات رومانسية - مجتمعات أخوية بطبيعتها. من ثم، فإن ظهور الفلاحين الأغنياء والفقراء يُنظر إليه بصفته انحرافاً مؤسفاً، سقوط المجتمع الفلاحي من الجنة، بسبب قوى شريرة خارجية على المجتمعات الفلاحية.

إن الأجندة النظرية المقترحة هنا توصي برأي مختلف: المزارع الوسيط (من الطبقة الوسطى) أنتجته بدوره عوامل وديناميات التمايز الطبقي. فعمليات التسليع ترفع تكاليف «الدخول» (الفصل السادس) وتكاليف إعادة الإنتاج لرأس المال في الفلاحة، وكذلك تزيد من المخاطر المرتبطة بالتكاليف الأعلى، وتزيد من التنافس على الأرض و/أو العمل الزراعي. إذن فحتى المزارعون العائليون من الطبقة الوسطى يفرضون ويمارسون معاشهم التسليعي على حساب جيرانهم، المزارعين الأفقر، غير القادرين على تلبية هذه النفقات أو تحمل تلك المخاطر، ومن ثم يخسرون لصالح من يقدرّون على ذلك. من المرجح أن يُجبروا على الخروج من النشاط الفلاحي، أو - إذا تمكنوا من الحصول على الائتمان - أن يصبحوا مدينين أكثر وينزلقون نحو الزراعة الهامشية (كما عرّفناها في المقدمة).

تتيح لنا ثورة الهند الخضراء أمثلة على هذا الجانب من جوانب التمايز الطبقي كما شرحناه. كان الوعد بوجود باقة كيميائية لتحسين المدخلات الزراعية «محايدة من حيث النطاق»، أي أنها كانت مطروحة للاستخدام بغض النظر عن حجم المزرعة، على النقيض من عملية التحول للميكنة

على سبيل المثال، التي كانت تتطلب حداً أدنى من النطاق. لكن «الحياة النطاقي» - وهي سمة من سمات تكنولوجيا معينة - ليست مرادفة لكلمة «حيادية الموارد»، والأخيرة سمة اجتماعية متصلة بسؤال «من يملك ماذا؟» ومن ثم فهذا يستدعي التساؤل حول التمايز الطبقي وآثاره. كما أوضح جون هاريس (Hariss, 1987: 321) على صلة بتبني الثورة الخضراء في الهند، فإن: «اللحظة الحرجة هنا هي أن الذين تحت أيديهم موارد أكثر، يُعد موقفهم أفضل بكثير في ما يخص التكيف مع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا ذات الكثافة النقدية الأعلى».³

أما المزارعون الهامشيون، أو «الأفقر من القدرة على الفلاحة» فهم لا يفتقرون بالضرورة إلى الأرض، لكنهم يفتقرون إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية التي تؤهلهم لإعادة إنتاج أنفسهم عبر الفلاحة لصالح النفس:

- قدر كافٍ من الأرض المتوفر بها حد أدنى من الجودة.
- القدرة على شراء وسائل الإنتاج الأكثر ضرورة، مثل الأدوات والبذور.
- القدرة على بذل واستخلاص القدر الكافي من العمل، على ضوء تأثير العلاقات الجندرية التي تمنع المزارعات من قيادة وتوجيه عمل المزارعين.

3- وهم من كانوا في العادة أقدر على تحصيل باقات الموارد بسهولة أكبر وبشروط أفضل.

على أن تميز الفلاحين طبقياً إلى منتجي سلع صغار، يشمل عوامل وتعتيدات أخرى. على سبيل المثال، فأسواق العمل الريفية تُعد شرطاً ضرورياً للإنتاج السلعي الصغير في الفلاحة، بغض النظر عن مدى التعمّد على تجاهل قيام حتى المزارعين «الصغار» بالاستعانة بخدمات العمل المأجور. في السياق الأوروبي المعاصر، على سبيل المثال، قال توبي شيلي (1: Shelley, 2007) أن: «فرنسا تفخر بزراعة الاكتفاء الذاتي الناهضة على كتف الفلاحين عندها، لكن في غياب عمال المزارع المغاربة، سيعاني الكثير من المزارعين الفرنسيين».⁴ وفي دراسة ممتازة عن كوستاريكا الريفية في الثمانينيات، أشار مارك إديلمان (Edelman, 1999: 122, 123, 167) إلى استخدام «الفلاحين» للعمال للقيام بأعمال، وأن صغار المزارعين يشكون من عدم توفر النقود معهم لاستخدام العمال، لكن لم يقل من هم هؤلاء العمال ومن أين جاءوا في التكوين الطبقي الريفي.

هناك سمة - أو فرضية - أخرى أوسع نطاقاً، هي أن الممارسات والأقذار والفرص الخاصة بالمزارعين تتشكل بصورة متزايدة من واقع أنشطتهم خارج المزرعة، والدخل الذي تجلبه إليهم هذه الأنشطة، التي يذهب عائدها إلى تمويل الاستهلاك (إعادة إنتاج النفس كعمال)

4- «زراعة الفلاحين المكتفين ذاتياً» قد تبدو وصفاً غريباً للفلاحة في فرنسا اليوم. الحق أن شيلي يشير إلى أسطورة وطنية وشعبوية معينة، بموجبها يخفني عن الأنظار العاملون بأجر، لا سيما العمال الوافدين.

وتحويل الاستثمار (إعادة إنتاج النفس كرأس مال). وأشار فرانك إليليس (Ellis, 1998: 10) إلى أن: «مصادر الدخل غير الزراعية هي بلا شك ضرورية تماماً لوصف المستويات المعيشية للأسر الفلاحية في الدول النامية». هذا «التنوع في سبل العيش» يرتبط بنزعات إلى التمايز الطبقي، إذ قد يكتفها أو يعرقلها بحسب الظروف.

عادة ما يستثمر المزارعون الرأسماليون في أنشطة مجاورة للفلاحة، مثل تجارة المحاصيل وتجهيزها، وتجارة التجزئة الريفية والنقل، وتقديم الائتمان لمحتاجيه، وتأجير حيوانات المزرعة والجرارات وبيع مياه الري. كذلك يستثمرون في أنشطة مدينية، من تعليم أبنائهم وعقد زيجات جيدة لبناتهم، وتحالفات مع مسؤولين حكوميين، مع الاستثمار في عمليات سياسية وفي تكوين النفوذ بشكل عام. في المجمل، فهم ينخرطون في «التنوع من أجل التراكم» (Hart, 1994).

أما مزارعو الطبقة الوسطى، فهم يعتمدون عادة على مزيج من الفلاحة والأنشطة الأخرى خارج المزرعة، بما يشمل الهجرة للعمل، كمصدر للدخل وللمساعدة في إعادة إنتاج الإنتاج الخاص بالمزرعة، لا سيما عندما تكون تكاليف إعادة الإنتاج هذه في صعود. كما يعتمد الأمر - كما لاحظنا للتو - على القدرة على استخدام العمال المأجورين، وهي الخدمات التي يقدمها عمال بدون أرض أو مزارعون هامشيون، عادة ما يكونون مهاجرين وافدين. قد يُستخدم العمل المأجور لاستبدال العمل العائلي المشارك في أنشطة خارج المزرعة، أو لتكملة العمل العائلي في

أوقات ذروة الاحتياج إلى اليد العاملة على مدار الموسم الزراعي، مثل فترات التخلص من الآفات أو فترات الحصاد.

ينخرط المزارعون الفقراء أو الهامشيون في أنشطة «البقاء» لإعادة إنتاج أنفسهم، بالأساس عبر بيع قوة عملهم. ولقد أقرّت بهذا منظمات مثل الإيفاد والبنك الدولي، ولو أن هذا جاء متأخراً. أشار تقرير الفقر الريفي للإيفاد لعام 2001 إلى أن فقراء الريف «يعيشون بالأساس على بيع قوة عملهم» (2001: 230)، والجدول 7.1 مأخوذ من تقرير التنمية العالمي 2008 (World Bank, 2007: 205).

يظهر من الجدول أن الزراعة للنفس (أو الزراعة المعاشية) هي النشاط الاقتصادي الأساسي لأكثر من نصف السكان الريفيين البالغين بمناطق أفريقيا جنوب الصحراء. لكن ثمة توجه قوي نحو «إنهاء التريف» أو «إنهاء الوجود الفلاحي» (Bryceson, 1999) قيل إنه استجد على أفريقيا جنوب الصحراء، ويتجسد في تزايد نسبة الدخول الريفية المشتقة من مصادر خارج المزرعة. كما أن الأزمة الاقتصادية الشاملة التي نالت من أغلب مناطق أفريقيا جنوب الصحراء في العقود الأخيرة تفرض ضغوطاً إضافية على إعادة الإنتاج عبر الجمع بين أنشطة الفلاحة والعمالة المهاجرة، و«المحراث والأجر» كما وصفها كورديل وزملاؤه (Cordell et al, 1996). هذا لأن فرص التوظيف في الحضر (بما يشمل العمل «غير الرسمي» والعمل لحساب النفس) التي يمكن أن تتيح مصادر لدعم الزراعة في الريف، قد تراجعت في نفس فترة تزايد الضغوط على أغلب

العائلات المزارعة، وجزء كبير من السبب هنا هو العولة النيوليبرالية (الفصل الخامس).

الجدول 7.1 نسبة سكان الريف البالغين الذين يزرعون لحساب أنفسهم (زراعة معاشية) كنشاط اقتصادي رئيسي (%)

المنطقة	رجال	نساء
أفريقيا جنوب الصحراء	56.6	53.5
جنوب آسيا	33.1	12.7
شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين)	46.8	38.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	24.6	38.6
أوروبا ووسط آسيا	8.5	6.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38.4	22.8

ثمة عامل آخر يزيد تعقيد التكوّن الطبقي، هو الظروف غير المستقرة للفلاحة صغيرة النطاق في الجنوب، التي تمارس ضغوطاً على إعادة إنتاج العائلات المزارعة. المزارعون من الطبقة المتوسطة عادة ما يُدفع بهم إلى صفوف الفلاحين الفقراء، بسبب تعرضهم لـ «صدّات» مثل الجفاف والفيضان وتدهور شروط التبادل بين ما يحتاجون لشرائه وما يمكنهم بيعه، وهو ما يعد تعبيراً نموذجياً عن «ضغط إعادة الإنتاج البسيط». يمكنهم شراء «مدخلات» أقل وغذاء وقوة عمل أقل عندما يربحون أقل من نشاطهم بالزراعة. قد يكون السبب هو تقلّص المحاصيل - بسبب تدهور الظروف الجوية أو أمراض تلحق بالمحاصيل أو عدوى من الآفات،

أو عدم كفاية الأسمدة أو نقص اليد العاملة - أو تراجع أسعار السلع التي يقومون ببيعها، أو لأن عليهم تسديد ديون. نرى عدم الاستقرار أيضاً في كون العائلات الكبيرة عرضة لـ «الصدّات» على سبيل المثال جراء مرض أو وفاة عضو أساسي من الأسرة،⁵ أو حيوان مزرعة مهم، وهو ما يعني في هذه الحالة أو تلك عبور العتبة بين «الستر» و«السقوط».

تباينات في التمايز الطبقي

كما كان صغار المزارعين في الجنوب «عالقين» في علاقات سلعية بحلول أواسط القرن العشرين، فقد كانوا أيضاً متميزين ومتفرقين على طبقات، وإن كان هذا لم يتحقق بشكل متكافئ ومتساو. ربما لم يتسع مدى التمايز بسبب النهب الاستعماري في بعض المناطق، على سبيل المثال كأثر من آثار «الملكية الطفيلية للأرض» في الهند المستعمرة (الفصل الثالث) أو حيثما مارس المقرضون أو التجار سيطرة قوية على الاقتصاد الريفي. لكن التمايز على نطاق أكبر أو أصغر قد تحقق انطلاقاً من عمليات التسليع، وقد رُوّجت له بقدر ما سياسات الزراعة الاستعمارية. أفاد لو (Low, 1996) كما أوردناه في الفصل السادس، بأن الطبقات المتجذرة محلياً من المزارعين الأكثر ثراء كانت هي القوة الاجتماعية المهيمنة في الريف وقت الاستقلال عن الحكم الاستعماري في آسيا وأفريقيا، وامتدت الهيمنة إلى خارج حدود الريف.

5- خصوصاً مع إضافة الإيدز إلى أعباء المخاطر الصحية للحياة الريفية في الجنوب، لا سيما في بعض مناطق أفريقيا.

ومثل أنساق التسليع التي تعرضت لها الفلاحة صغيرة النطاق، تكشف أنساق التمايز بدورها عن تباين هائل. فالنزوع نحو التمايز الذي يمكن فهمه نظرياً من الوحدة المتناقضة للمواقع الطبقة في الإنتاج السلمي الصغير ليس - ولا يمكن أن يكون - ظاهراً في توجهات وآليات وإيقاعات متماثلة أو أشكال للتمايز الطبقي نراها في كل مكان على السواء. هذا لأن «الكثير من المحددات» (ماركس) تلعب دور الوسيط بين النزوع المبدئي والظروف الملموسة المحددة والديناميات المحلية. لقد أشرت إلى بعض هذه المحددات، وقد تبدو متناقضة. على سبيل المثال، لدينا مركزية الدخل المتولد خارج المزرعة واستخدام عمال مأجورين لإعادة إنتاج مزارعي الطبقة الوسطى لأنفسهم، وهو ما يقلقل الصورة المفترضة عن «استقلالية» المزارعين العائليين، أو «الفلاح الوسيط»، إلخ. بالمثل، فإن بيعهم لقوة عملهم قد يساعد البعض منهم على التمسك بقطعة أرض، بغض النظر عن مدى هامشيتها. عادة ما يقدمون تضحيات كبيرة لتحقيق هذا، لأن الأرض تمثل عنصر الأمان، وربما الأمل، في «الكفاح الاقتصادي من أجل الوجود» (شايانوف)، الذين هم بصدد، وكذلك باعتبار الأرض رمزاً للقيمة والهوية الثقافية.

وبحسب الظروف، قد تُفرض حدود على توسعهم في الفلاحة بفعل الفلاحين الأكثر ثراء. درس هاريس (Harriss, 1987) قرية في جنوب شرق الهند، حيث العائلات المزارعة لديها في المتوسط 1.2 هكتار من حقول الأرز والبقوليات. وكانت هناك لامساواة بين العائلات، لكنها

لم تكن آخذة في الزيادة من حيث توزيع الأرض ونطاق الزراعة بسبب مقاومة الفلاحين الأكثر ثراء في جهودهم لاكتساب المزيد من الأرض في تلك المنطقة كثيفة السكان وكثيفة الزراعة، وبسبب ممارسات التوريث القاضية بتقسيم أرض العائلة بين الأبناء. قام المزارعون الأكثر ثراء بتنويع دخلهم، فتاجروا في الأرز، وكان هذا أسهل وأعلى ربحية من توسيع رقعة المزرعة.

على النقيض، في الظروف المختلفة غاية الاختلاف شمالي أوغندا في الثمانينيات، قال رأسمالي قروي محلي لمحمود مامداني (Mamdani, 1987: 208): «ما ساعدنا [على التراكم] هو مجاعة سنة 1980. كان الناس جوعى وباعوا لنا مختلف الأشياء بأثمان رخيصة [بما يشمل الأرض والأبقار]. في ذلك التوقيت بدأنا نشترى الكثير والكثير». كما يحدث في الرأسالية دائماً، فإن أزمات البعض تقدم الفرص للبعض، وهي آلية تعم التكوّن الطبقي المعقد والمتغير مع الوقت في الأرياف.

طبقات العمال

قال تيودور شانين (Shanin, 1986: 19) تعليقاً على إرث شايانوف بعد ستين عاماً من صدور أعماله الكبرى: «المجتمع الريفي والمشاكل الريفية لا يُفهمان من منطلق الصلة بالريف، إنما يجب فهمهما انطلاقاً من تدفقات العمل ورأس المال التي تدور في دوائر أوسع من الزراعة». من أبعاد هذه المسألة، بشأن رأس المال، ما يمكن أن نسميه الزراعة خارج حدود

المزرعة. في الفصل الرابع تناولنا التمييز في الرأسمالية الحديثة بين الفلاحة و«القطاع الزراعي» من الجانبين الاقتصادي والسياسي. يمكن للقطاع الزراعي أن يشمل «رأس المال الفلاحي خارج الريف» أي استثمار أعمال تجارية من الحضر (بما يشمل الساسة والموظفين وضباط الجيش والمهنيين الأثرياء) في الأرض والفلاحة، وكذلك استثمار رأس المال الزراعي-الغذائي الذي تديره شركات كبرى.

إن الصورة العامة المقدمة أعلاه عن التسليع، الأساس الطبقي للإنتاج السلعي الصغير والتمايز الطبقي للمزارعين «العائليين» إلى طبقات مختلفة، يسلط الضوء على جانب آخر، ألا وهو العمل. يمكننا أن نسميه العمل الريفي خارج حدود المزرعة، الذي لا يقدمه فقط عمال ريفيون «مبلترو» بالكامل، من عديمي الأرض ومن ثم غير القادرين على الفلاحة لحساب النفس، إنما أيضاً هو عمل يقدمه المزارعون الهامشيون أو من هم أفقر من أن يجعلوا الزراعة عنصراً كبيراً من عناصر كسب العيش وإعادة الإنتاج. فتتأ العمال المذكورتان، والحدود الاجتماعية بينهما وحولهما في العادة مرنة للغاية، يمكن أن يُستخدم أفرادهما على المستوى المحلي في مزارع الجيران (رأسماليين وصغار منتجين للسلع) أو في العمل الموسمي على مسافات أبعد بمزارع رأسمالية وفي أعمال إنتاج سلعي صغير راسخة، وأحياناً بآماكن بعيدة داخل الدولة، وأحياناً في دول أخرى. إنه «العمل سهل الحركة» كما وصفه يان بريمان (Breman, 1996)، وهو حقيقة مهمة ومركزية من حقائق الحياة الاجتماعية بالمناطق

الريفية في الجنوب، وهي كذلك معبرة عن سبل توزع مختلف أنواع الفلاحة والعمل الزراعي بناء على آليات التكون الطبقي.

إن ما أسميه هنا «طبقات العمال» يتكون من «أعداد متزايدة... تعتمد حالياً - بشكل مباشر وغير مباشر - على بيع قوة العمل لإعادة إنتاج النفس يومياً» (Panitch and Leys, 2001: ix)، الخط المائل من عند المؤلف). عليهم السعي لإعادة إنتاج معاشهم تحت ظروف من انعدام الأمان المتزايد في ما يخص الدخل و«الإفقار» المطرد، فضلاً عن انعدام الأمان الوظيفي وضغوط التآكل النيوليبرالي لتدابير الضمان الاجتماعي لمن يعملون عملاً «ثابتاً»، وأعدادهم تتناقص كنسبة من طبقات العمال في أغلب مناطق الجنوب، وفي بعض الحالات تتناقص في المطلق أيضاً.⁶ وللضغوط على إعادة الإنتاج تبعات أشد لأعداد متزايدة ممن وصفهم مايك ديفيز (Davis, 2006: 178) بمسمى «الطبقة العاملة غير الرسمية العالمية» التي «قوامها مليار نسمة، وهي أسرع طبقة اجتماعية نمواً على وجه الأرض، وتمثل ظاهرة غير مسبوقه».

يشير ديفيز إلى العمال في مناطق الحضر، لكن من المفيد أيضاً النظر إلى ما إذا كان فقراء المزارعين في الجنوب يشكلون جزءاً من «الطبقة العاملة غير الرسمية العالمية». ربما لم يُسلبوا من كافة سبل إعادة إنتاجهم لأنفسهم، بما يذكرنا بتحذير لينين من «التميط المفرط في فهم الفرضية النظرية بأن

6- وتدعم أجورهم عادة شبكات أعرض من الأقارب، في الحضر والريف.

الرأسمالية تحتاج العامل الحر عديم الأرض» (Lenin, 1964a: 181). لكن ليس لدى معظمهم على الجانب الآخر ما يكفي من السبل لإعادة إنتاج أنفسهم، ما يشير إلى حدود قدراتهم كمنتجين صغار للسلع.

يضطر الفقراء العاملون في الجنوب إلى متابعة إعادة إنتاجهم لحياتهم من خلال العمل المأجور غير الآمن والقمعي والمتزايد في ندرته وعبر باقة عريضة من أنشطة البقاء في «الاقتصاد غير الرسمي» صغير النطاق وغير المستقر، بما يشمل أعمال الفلاحة الهامشية. إذن يسعى الناس في حياتهم عبر مجموعة معقدة من ترتيبات العمل المأجور والعمل الحر للنفس.⁷ كما يسعى الكثيرون وراء وسائل إعادة إنتاجهم لحياتهم عبر مختلف مواقع التقسيم الاجتماعي للعمل: الحضري والريفي، والزراعي وغير الزراعي، والعمل المأجور والعمل الحر الهامشي. تسكن المواقع والهويات الاجتماعية للفقراء العاملين، وتخلط وتتقل بين الافتراضات الخاصة بالمفاهيم الثابتة والموحدة من قبيل «العامل» و«المزارع» و«التاجر الصغير» و«الحضري» و«الريفي» و«الموظف» و«صاحب العمل الحر»، وهي في الوقت نفسه تغيّم الحدود بين هذه الفئات وتحدّها.

ويعد النجاح أو الإخفاق النسبي في أسواق العمل وفي العمل براتب وغيرها من الأنشطة، ضرورياً لاستمرارية (وإعادة إنتاج) الإنتاج السلعي الصغير بالقطاع الزراعي، لكن هذا النجاح أو الفشل النسييين

7- مفاهيم «العمل الحر لحساب النفس» بها إشكاليات عديدة وهي مضللة إذا طبقتها على من يعتبرون «عمال بأجر بدون توظيف» (Harriss-White and Gooptu, 2000: 96).

ليس موزعاً بالتساوي بين من يزرعون ولديهم اهتمام بالزراعة وقدرة على استخدام الأرض والانتفاع بها. في المقابل، لهذا آثاره على من يحتلون أماكن في طبقات العمال ويمزجون بين العمل الحر في الزراعة وفروع «الاقتصاد غير الرسمي» الأخرى، والعمل المأجور. كصغار مزارعين، وكذلك عمال خارج المزرعة، فهم يحتلون عالماً اجتماعياً من «المايكرو-رأسمالية التي تدور رحاها بلا هوادة» (Davis, 2006: 181).

الختام

لأغراض تحليلية، من المفيد أحياناً التفكير في رأس المال في العموم، وأناً كثيراً ما أستخدم مصطلح «رأس المال» بهذا المعنى المجرد، على سبيل المثال، في الإشارة إلى مصالح أو آليات عمل رأس المال. لكن، يمكن تمييز رأس المال عبر ما يلي:

- الأنشطة والقطاعات الزراعية والصناعية والمالية والتجارية.
- النطاقات، من نطاق الأسرة و«الأعمال الصغيرة» وتشمل صغار منتجي السلع في الفلاحة، وحتى الشركات العالمية الكبرى.
- طبقات رأس المال، وتتميز بمصالح واستراتيجيات رأس المال تحديداً في بعض الأنشطة والقطاعات وعلى نطاقات من المحلي والإقليمي وحتى المستوى الوطني والعابر للحدود.

لقد أوضح هذا الفصل وسعى إلى تفسير التنوع الملموس في طبقات

رأس المال، وكذلك في طبقات العمل والعمال، في مناطق الريف بالجنوب العالمي، وكيف يتشكل هذا التنوع بناء على عوامل («محددات») تتجاوز الريف، وتتجاوز الفلاحة والزراعة. ولقد أشرنا إلى باقة عريضة من أشكال وطبقات رأس المال، من الشركات الزراعية الكبرى إلى «الفلاحين الأثرياء» أو رأسماليي القرية، الذين يشترون الأرض والماشية من الجيران الفقيرين، أو ينوعون نشاطهم ويدخلون مجال تجارة المحاصيل. في مواجهة هذا التنوع والتناقضات والنضالات التي تنتجها، من الصعب الالتزام بأي مفهوم موحد وثابت للمزارع أو الفلاح - سواء وصفناه كـ «فلاح» أو «مزارعين عائليين» أو «صغار المزارعين» - كطبقة واحدة متماسكة، كما أنه يصعب اعتبارها طبقة لها علاقات اجتماعية موحدة ومتسقة مع رأس المال. في الفصل الأخير، أمضي قُدماً في بعض الأفكار التي نوقشت هنا، لتناول المزيد من التعقيدات المحيطة بالممارسات والعمليات السياسية، وهو ما يمكن وصفه بمسمى السوسيولوجيا السياسية للطبقة.

الفصل الثامن

تعقيدات سؤال الطبقة

السوسيولوجيا الاقتصادية والسوسيولوجيا السياسية

يمكن اعتبار التعقيدات التحليلية والتباينات الملموسة التي سلطنا عليها الضوء في الفصل السابع بمثابة جوانب عدّة لـ «السوسيولوجيا الاقتصادية» للطبقة. وهي تشمل، على نطاقات مختلفة، أشكال الإنتاج ونظم العمل، والتقسيمات الاجتماعية للعمل وهجرة العمال والتقسيمات بين الحضر والريف والصلات بينهما، والأشكال التنظيمية لرأس المال والأسواق، وسياسات وممارسات الدولة وآثارها. ولقد اقترح البعض أن ثمة تقاطعات بين صغار المزارعين وطبقات العمال، وأن هذه الفئة وتلك غير متجانسة إطلاقاً في تكوين وخصائص كل منهما، وجزء من السبب هو السبل شديدة التباين لإمكانية اقتران «العمل لحساب النفس» والعمل بأجر. إنني هنا أرجع إلى لينين (Lenin, 1964a, 33) الذي شدد على وجود تنوعات كثيرة بلا حصر لعناصر من هذا الصنف من العمل وذاك.

يكمّن وراء انعدام التجانس هذا أكثر عناصر التعقيد انتشاراً، ولم نشر إليه إلا تلميحاً حتى الآن. كما وصف الفيلسوف إيتين باليبار هذه

المسألة: في العالم الرأسمالي، تُعد علاقات الطبقة «بنية واحدة من البنى المحددة، وتغطي جميع الممارسات الاجتماعية، دون أن تكون البنية المحددة الوحيدة» (اقتبسه 88: Therborn, 2007، الخط المائل في الأصل). إجمالاً، فالعلاقات الطبقيّة عامة ومنتشرة لكنها ليست «المحددات» الوحيدة للممارسات الاجتماعية في ظل الرأسمالية. إنها تتقاطع وتمتزج مع اختلافات وتقسيمات اجتماعية أخرى، يعتبر الجندر أكثرها انتشاراً. ومن التقسيمات والاختلافات الأخرى أيضاً العلاقات القمعية والإقصائية القائمة على العرق والإثنية والديانة والطائفة الاجتماعية.

ليست هذه اختلافات وتقسيمات اجتماعية نشأت بالضرورة في ظل الرأسمالية، ولا هي بالضرورة قابلة للتفسير من واقع «مصلح رأس المال». ثمة اختلاف مهم بين التفكير في أن أي شيء في عالم الرأسمالية موجود؛ لأنه يخدم مصلح رأس المال (التفسير «الوظيفي»)، وبين استكشاف كيف أن ما هو موجود يُنتج بسبب آثار الديناميات المتناقضة للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، بما يشمل كيف تعيد تشكيل الممارسات والمعتقدات القائمة من قبل ظهور الرأسمالية. وتشمل الديناميات المتناقضة للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية أيضاً العواقب غير المقصودة - على جانب - من مسارات معينة للتراكم واستراتيجيات بعينها للحكم السياسي من قبل طبقات رأس المال، وعلى الجانب الآخر سعي طبقات العمال وراء إعادة إنتاج نفسها وتحديات «الحركات المناوئة» لحكم رأس المال.

لانتقال من السوسيولوجيا الاقتصادية للعلاقات والديناميات الطبقة إلى قضايا الهويات الطبقة والوعي الطبقي، ومن هذه المساحة الأخيرة إلى تحليل الممارسات السياسية الجمعية، توجد جملة من العوامل والمحددات الأخرى التي تؤثر على قدرة الفعل السياسي. أولاً، من المهم التشديد على أن القوة الاقتصادية والاجتماعية لرأس المال، وتضرب جذورها في نظام الملكية والعلاقات السلعية، يجب أن تتحقق عبر الحكم السياسي والأيدولوجي لرأس المال، وتمارسه الدولة بشكل عام وليس حصراً. يجب ألا نفترض أن حكم رأس المال يتحقق عبر أية وحدة بسيطة وتركيز حصري على غايات معينة، ولا أن نفترض أنه حكم متماسك في سعيه لتبرير نفسه أيديولوجياً كنظام أخلاقي، أو كونه متماسكاً من حيث الاستراتيجيات والممارسات السياسية. لا توجد ضمانات بالوحدة والكلية، ولا بالتماسك والفعالية في كيف تتصور طبقات رأس المال وتتوقع وتقيم وتواجه وتحاول احتواء التناقضات الاجتماعية للرأسمالية من أجل تحقيق الأرباح والتراكم، ومن أجل تأمين المشروعية لعملها هذا.

ثانياً، هناك قضية محورية في السوسيولوجيا السياسية للطبقات (المتشظية) للعمل، وردت في ملاحظة محمود مامداني بأن «ترجمة» «الوقائع الاجتماعية» إلى «حقائق سياسية» هي عملية مرتبطة بتقلبات الصدف وغير قابلة للتنبؤ (Mamdani, 1996: 219). هذا بسبب «السبل العديدة لكيفية قيام السلطة بتكسير وتشويه ظروف وخبرات

المضطهدين» (Mamdani, 1996: 219, 272)، الخط المائل من عند المؤلف). ولقد شددنا على التباين الكبير في الظروف والملابسات في نقاشنا بالفصل السابع حول أشكال التسليع والتكوين الطبقي في الأرياف وعدم تجانس طبقات العمال: أي تعقيدات السوسيولوجيا الاقتصادية للطبقة. بالنسبة لمنظور السوسيولوجيا السياسية للطبقة، فالخطوة المهمة التالية هي كيف يعيش الناس هذه الظروف والملابسات، كما قال مامداني. وجودياً، لا يعي الناس هذه الظروف والملابسات بشكل موحد وحصري بصفقتها أحد أشكال الاستغلال الطبقي والقمع بشكل عام، إنما بناء على تلاقي هذه الظروف والملابسات مع هويات محددة، «مثل السكن بالريف أو الحضر، العمل بالزراعة أو الصناعة أو العمل الحرفي الحضري، أو كون المرء امرأة فلاحاً أو رجلاً/ امرأة أو كون العمل ذهنياً أو يدوياً، أو إذا كان الشخص شاباً أو مسناً، أو أسود أو أبيض، وكذا بالنسبة للفروقات الجسدية والوطنية والعرقية المختلفة، وهلم جرا»، كما ورد في قائمة الأمثلة التي أوردها بيتر غيبون ومايكل نيوكوسموس (Gibbon and Neocosmos, 1985: 190). كذلك من المؤلف أن يلجأ بعض رأس المال إلى السيطرة على الاختلافات العلائقية، مثل الجندر، والاختلاف العمري/ الجيلي، والمكاني (حضر وريف) والإثني والوطني، في استقدامه للعمال وتنظيمه للعمل في الإنتاج، وفي كيفية تعامله مع مقاومة طبقات العمال.

ولقد أعادت باربرا هاريس-وايت ونانديني غوبتو (Hariss-White and Gooptu, 2000: 89) طرح مسألة السوسيولوجيا السياسية المركزية

الخاصة بالطبقة على النحو التالي: «الصراع على وعي الطبقة» يسبق، وهو شرط لتحقيق، «الصراع بين الطبقات». في سياق «وضع خريطة عالم العمال غير الرسميين في الهند» استكشفتا كيف أن الصراعات «على وعي الطبقة» من قبل الفقراء العاملين تتأتى وتفيد من واقع الجندر والطائفة الاجتماعية والدين وغيرها من عوامل التقسيم الاجتماعي. وتوصلتا إلى أن الغالبية العظمى من الطبقات العمالية في الهند «لا تزال مشتبكة في الصراع الأول» على الطبقة، بينما الطبقات الهندية لرأس المال مشتبكة في الصراع الثاني عبر إجراءاتها العدوانية ضد العمال، وهي فرضية يمكن أن تُطبق وتختبر في سياقات وأماكن أخرى بطبيعة الحال.

الصراعات الطبقيّة في الأرياف

لا شك أن أرياف دول الجنوب تزخر بالصراعات التي تتجسد فيها القدرة على الفعل السياسي والمواجهات بين مختلف الفاعلين، من شركات التصنيع الزراعي إلى الطبقات الوطنية والمحلية لأصحاب الأراضي ورأس المال الفلاحي، وحتى مختلف طبقات «صغار» المزارعين والطبقات المتشظية للعمال. تتشكل جميع هذه الصراعات عموماً، لكن ليس حصراً، انطلاقاً من ديناميات الطبقة، التي تبرز عبر سبل معقدة بالمصادر البنيوية والخبرات الخاصة بالتناقضات الاجتماعية الأخرى. يسري هذا على مختلف نطاقات وأشكال القدرة على الفعل، وهو الأمر الذي أوضحه الآن باختصار.

من حيث «النطاق»، أشرنا في الفصل السادس إلى فكرة «أشكال المقاومة اليومية» في السياقات المحلية مثل ما يحدث في القرية. يشدد بين كيركفليت (Kerkvliet, 2009: 233) على استمرار فعالية مقارنة جيمس سكوت والتي مفادها أن «الحياة اليومية زاخرة بالصراع الطبقي الذي يخرج إلى العلن من الحين للآخر فقط». لكن «الصراع الطبقي» اليومي هذا مقترن عادة بالقمع الضارب بجذوره في هيراركيات أخرى، ويشعر به الناس عبر هذا الاقتران أيضاً. على سبيل المثال، فإن أحد انتقادات كتاب «أسلحة الضعفاء» لجيمس سكوت كانت أنه «لا يرى منظور الجندر»، إذ يتجاهل ديناميات وآثار العلاقات الجندرية اللامتكافئة وقدرة المزارعات والعاملات بالزراعة على الفعل (Hart, 1991).

إضافة إلى «أشكال المقاومة اليومية»، هناك صراعات أكثر صراحة وشدة، وتحدث أحياناً على نطاق إقليمي أكبر، وهي سمة من سمات الصراعات المنتشرة على الأرض في أفريقيا جنوب الصحراء. تلخص الأنثروبولوجية بولين بيترز الديناميات الطبقيّة واللاطبقيّة الخاصة بهذه المنطقة، وفي الوقت نفسه توضح سبباً لكيف يرتبط الطبقي باللاطبقي، إذ تقول:

يشدّد التنافس على الأرض لمختلف الأغراض بسبب تزايد السكان وحركة الناس الباحثين عن أرض أفضل/ أكثر أو فراراً من الاضطرابات الأهلية. وتسعى الجماعات الريفية إلى تكثيف الإنتاج السلعي والإنتاج الغذائي، بينما يبحث من كانوا يتقاضون

رواتب ثم أنهي عملهم عن الأرض لتحسين خيارات الغذاء والدخل المتوفرة لهم. وتؤطر الدول الموارد الغاية وغيرها من الاحتياطات، وتضع يدها على المناطق الجديرة بأعمال الحماية/الضم للمحميات (عادة بناء على ضغوط من المانحين وجماعات الضغط الدولية). ويحصل ممثلو الدولة والنخب السياسية على الأراضي عبر سبل تتراوح من المشكوك في صحته من إجراءات، إلى غير القانوني، وتستقطب الموارد القيمة فوق الأرض وتحتها (الأخشاب، النفط، الذهب، المعادن الأخرى) الاستغلال المكثف من أطراف كثيرة، من المستوى شديد المحلية (الشباب العاطل عن العمل أو المزارعون الساعون لتحصيل النقود) إلى الشبكات العابرة للدول (الشركات متعددة الجنسيات، الحكومات الأجنبية، ممثلو الدول الأفريقية)... لسنا هنا فقط بصدد اشتداد المنافسة على الأرض، إنما نحن أيضاً بصدد تعمق التمايز الاجتماعي، ورغم أن هذا التمايز يتخذ عدة أشكال (مثال: الشباب ضد الأكبر سناً، الرجال ضد النساء، المواجهات العرقية والدينية) فهو يكشف أيضاً عن تقسيمات اجتماعية جديدة هي في مجموعة يمكن أن نرى فيها عملية التكوين الطبقي... ترتبط التوترات والصراعات بين الأجيال والأجناس، أو بين المجموعات الدينية أو العرقية أو الجهوية المختلفة، ارتباطاً وثيقاً بديناميات التقسيم والإقصاء، والتحالف والضم، التي هي جوهر عمليات التكوين الطبقي (Peters, 2004: 279, 291, 305).

من المذهل أن أكثر الحروب ضراوة في أفريقيا جنوب الصحراء في الوقت الراهن (تُصوّر في الإعلام الدولي عادة بصفتها عنصراً أصيلاً من عناصر «القبلية» و«الهمجية» الأفريقية) لها تاريخ طويل من الضغط على الأرض والصراع حولها. يجلب هذه الصراعات إرث سياسي استعماري وإرث تاريخي بشأن إدارة الأراضي، وتشكلها أنماط التسليع واشتداده عبر استغلال الموارد الطبيعية، مع التغير المناخي، وتدخلات مختارة وانتقائية من قبل فاعلين سياسيين دوليين. على سبيل المثال، في رواندا وشرق الكونغو (Pottier, 2002) وفي سيراليون وساحل العاج (Chauveau and Richards, 2008) ودارفور (Mamdani, 2009). هي صراعات «بين مجموعات مقسمة إلى مناطق أو أعراق أو أديان» لكنها أيضاً صراعات مع ديناميات الطبقة داخل هذه المجموعات، وإن كان هذا يحدث «بأشكال خفية وغير صريحة» (Peters, 1994: 210).

ثمة حالات أخرى من الصراعات المحلية عادة، لها «شكل» طبقي واضح، لا سيما حيث نرى خلافات حول استقدام العمال وتوظيفهم، والسيطرة على العمل المأجور ودفع أجوره. ثمة مثال هنا هو الصراعات بين العمال وأصحاب العمل في المزارع الرأسمالية. وهناك حالة أخرى تتعلق بمناطق «الرأسمالية الفلاحية» المزدهرة في الهند، حيث ثمة صراع صريح بين المزارعين الأثرياء/ من الطبقة الوسطى وعمالهم، وهم عادة ما يخضعون للعنف الممنهج (Banaji, 1990). هذان النوعان من الصراع الطبقي الريفي يمكن أن يكونا شرسين عندما تقترن ديناميات الطبقة

فيهما بالاختلافات الاجتماعية الأخرى: من انقسامات الطائفة الاجتماعية والجنود في الريف الهندي مثلاً، والتقسيمات العرقية في استقدام العمال وسياسات العمل التي تُستخدم بشكل صريح ومتعمد كاستراتيجية في تنظيم العمل بالمزارع الكبيرة.

«أهل الأرض»

على سبيل الختام والاستخلاص، أقدم في ما يلي قضايا الحركات الفلاحية المنظمة في الوقت الراهن - على النطاق الإقليمي والوطني والدولي - مع اهتمام خاص بـ «شكل» هذه الحركات من حيث الطبقة وبعض المنطلقات الأخرى للتحليل. هل تنحدر الحركات الفلاحية المنظمة في الوقت الراهن من الحركات الفلاحية الكبرى في الماضي؟ (الفصل السادس)، على الأقل من حيث نطاقها وأهميتها إن لم يكن من حيث الظروف الخاصة بها والمناهج التي توظفها ولا من حيث الأهداف؟ كانت «حروب الفلاحين في القرن العشرين» كما وصفها إريك وولف موجهة ضد النظم البائدة: «الإقطاعية»، كما في روسيا والصين، والاستعمارية، كما في المكسيك وفيتنام والجزائر وكوبا، وهي جميعاً كانت معرضة لتغيرات كثيفة لكن غير متماثلة، في أثناء دمجها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي (الفصل الثالث). تلك الحركات الفلاحية احتشدت حول قضايا الأرض، والإيجار والضرائب، والإفقار والقمع الشديد والظلم الاجتماعي، وذلك عادة في ظروف من الاضطرابات الاجتماعية

الكبرى والحروب. كانت جزءاً من حركات أكبر للتحرر الوطني والثورة الاجتماعية، ونظمت نفسها عبر حروب العصابات وأشكال قتالية أخرى. كان لها أيضاً محدداتها التاريخية والمحلية الخاصة، وكانت غير متجانسة من حيث التكوين الطبقي. على سبيل المثال، فهناك عنصر مميز كثر الجدل حوله في تفسير وولف لتلك الحركات، هو تشديده على الدور الاستراتيجي «للاحي الطبقة الوسطى» في تلك الحركات.

أما في عالم اليوم النيوليبرالي المعولم، فهناك أنواع جديدة من الحركات الفلاحية، هي وبناء على وصف قادتها، تسعى إلى ضم جميع المزارعين «الصغار» إلى صفوفها، أو جميع «المزارعين الصغار ومتوسطي الحال» (Desmarais, 2007: 6)، *الخط المائل من المؤلف*، في الجنوب، وأحياناً المزارعين «العائليين» في الشمال أيضاً، بصفتهم جميعاً «أهل الأرض». يعارض المشروع السياسي، الذي يدافع عن هذه المجموعة بصفتها مجموعة متجانسة، «التحول الشرطي في الزراعة... الذي جرى تنظيمه على المستوى العالمي، وجاء ضد مصالح المزارعين في كل مكان» (McMichael, 2006: 473)، *الخط المائل للمؤلف*، وهو يقترح «تثوير البيئة الثقافية الريفية بصفتها ظاهرة عالمية» من خلال حشد «المقاومة الفلاحية العالمية» بصفتها «حركة فلاحية مناوئة» تسعى للحفاظ على «طريقة الفلاح» واستردادها، وهو اسم واحدة من أبرز الحركات الجديدة، لا فيا كامبيسيينا («نهج الفلاحين») (McMichael, 2006: 472)، (474, 480). لا يمكنني هنا البحث حول ما إذا كانت هنالك «حركة

فلاحية مناوئة» على المستوى العالمي، وبأي شكل هي موجودة وما آثارها، إلخ.¹ سوف أقصر في تحليلي على ملاحظة ذلك الطموح، الذي عبّر عنه فيليب مكمايكل، نحو توحيد جميع «أهل الأرض»، بصفتهم من حيث الممارسة طبقة واحدة يستغلها رأس المال الشرکاتي. هذا الطموح يعيد تأطير ويتوسع في رؤية التقاليد القديمة للشعبوية الفلاحية، مع تمديدها إلى الظروف الراهنة للعولمة النيوليبرالية. لكن لا يمكن افتراض وحدة «أهل الأرض» بصفتها قائمة تلقائياً، إنها إن وجدت فلا بد من بنائها من مختلف «حركات المزارعين» اللامتجانسة، المحلية والإقليمية والوطنية، بكل ما تحمل تلك الحركات من تباينات من حيث تاريخ التغير الفلاحي والظروف الخاصة بمختلف الطبقات الريفية فيها (بالتركيز على السوسيولوجيا الاقتصادية في النقطة الأخيرة) وتواريخها وتجارها وثقافتها النضالية (السوسيولوجيا السياسية). في ما يلي بعض الأمثلة المختصرة.

في البرازيل، بحيازاتها الشاسعة من الأراضي غير المزروعة والتي لم تخضع يوماً لإصلاح زراعي، اشتمل على أعمال إعادة توزيع للأرض، حازت «مسألة الأرض» الاهتمام السياسي على المستوى الوطني عبر تحركات «حركة العمال عديمي الأرض» أو MST اختصاراً. «تغزو» الحركة وتحتل أراض غير مستغلة وتؤسس بها مستوطنات فلاحية، ولها عقيدة ضد رأسمالية واضحة تعتبر الأرض مشاعاً لمن يزرعها

1- يقدم إدلمان (Edelman, 2003) استعراضاً مفيداً لهذه الحركات.

أو يستغلها (المقدمة، الفصلان الثاني والثالث) بينما تتعاون عن كثب مع هيئات الدولة لتحصيل التمويل للبنية التحتية والأعمال الزراعية الجديدة. تشمل الجذور السياسية والمسار والثقافة الخاصة بهذه الحركة ذكرى «التعاونيات الفلاحية» المبكرة التي قمعتها الدكتاتورية العسكرية في الستينيات، وتقاليد الكاثوليكية «الاجتماعية» الراديكالية التي كانت منتشرة في أوساط بعض القساوسة ونشطاء الكنيسة، وتحالفات محلية مع حزب العمال (حالياً الحزب الحاكم في البرازيل). تعتمد حركة MST على خطاب الطبقة، الذي تستعين به لمحاولة توحيد جميع الأعضاء، وهم ينحدرون من مواقع اجتماعية مختلفة بالأرياف البرازيلية، على سبيل المثال عمال مزارع سابقون بمناطق زراعة السكر في الشمال الشرقي، وصغار المزارعين في الجنوب. تشكل الخبرات التي يجلبونها معهم توقعاتهم المختلفة وتؤثر على العلاقة بين تنظيم المجتمع وسبل المعاش الخاصة بمختلف الأفراد، بما يشمل الإنتاج السلعي الصغير في مستوطنات الحركة، وهو النشاط الذي ينحرف عادة عن المثل الجماعية التي يروج لها قادة الحركة والمعجبون بها (Wolford, 2003).

إذا كانت حالة حركة العمال عديمي الأرض كحركة وطنية تُظهر اختلافات بين وداخل المجموعات المختلفة من العمال وصغار المزارعين، فالانقسامات الطبقية واضحة أكثر في بعض حركات «المزارعين الجدد» القائمة على المستوى الوطني في الهند. لقد اكتسب اتحاد مزارعي ولاية كارناتاكا (KRRS اختصاراً) - وهي منظمة عضو في الشبكة الدولية

«نهج الفلاحين» - اعترافاً دولياً موسعاً بسبب معارضة الاتحاد لبذور القطن المعدلة وراثياً. لكن هذا الاتحاد يديره المزارعون الأثرياء ومن الطبقة الوسطى (وهو يصب في صالحهم)، المستثمرون في قمع العمال الريفيين وينظمون الحملات للحصول على الدعم للأسمدة الكيماوية. باختصار، فإن السمات الاجتماعية والإيكولوجية للاتحاد تعد مثلاً على أن «المقاومة الفلاحية العالمية» ليست مقاومة موحدة أو بسيطة كما يدعي الاتحاد ويدعي غيره من الأطراف.

ومن المهم هنا ملاحظة أن أيديولوجية «حركات المزارعين الجدد» في الهند تحيل صراحة إلى «أهل المدينة» بصفتهم الضد لـ «أهل الأرض»، من منطلق شعبية قوية تعزو مشاكل الفلاحين إلى «التحيز الحضري». تُرسم السياسات بشكل متحيز للصناعة في الحضر، ولسكان الحضر بشكل أعم، على سبيل المثال عن طريق إمدادهم «بالطعام الرخيص»، على حساب المزارعين. إذن تميل مطالب هذه الحركات إلى التركيز على قضايا من قبيل شروط التجارة في السلع الزراعية والصناعية (الفصلان الرابع والسادس أعلاه). من هذا المنطلق، (أي منطلق الانشغال بالأسعار والدعم الذي يحصل عليه المزارعون) فهي تشبه منظمات واتحادات المزارعين وجماعات الضغط الزراعية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويرى ناقدو هذه الحركات أنها خاضعة لسيطرة المزارعين الأكثر ثراء.

الختام

أختتم الفصل بخمسة أسئلة أنقلها مع التعديل من مقال افتتاحي لمجموعة مقالات مهمة، هي «الحركات الفلاحية العابرة للحدود في مواجهة العولمة» (Borras et al, 2008)، وهي أسئلة تسري على جميع «الحركات المناوئة» المشتبكة في نضالات فلاحية.

- 1 - ما هي سمات البنى الفلاحية التي نشأت منها الحركات أو لم تنشأ؟
- 2 - ما هو الأساس الاجتماعي للحركات الفلاحية؟ ما الطبقات والمجموعات الاجتماعية التي تدّعي أنها تمثلها؟ كيف يمكن تقييم صحة هذه الادعاءات؟
- 3 - ما القضايا أو المطالب التي تتقدم بها الحركات؟ من أين تأتي هذه المطالب، وأي قوى اجتماعية وسياسية هي التي تدفع بها أو تكبحها؟
- 4 - ما القضايا التي تجمع الحركات الفلاحية وما القضايا التي تفرقها، ولماذا؟
- 5 - ما مدى فعالية تحركات هذه الحركات في ما يخص تغيير البنى الفلاحية التي تتحداها، ولمصلحة من؟ لماذا تعتبر بعض الحركات أكثر فعالية من غيرها؟

ولا بد أن أضيف سؤالاً إلى هذه الأسئلة، حول «الصورة الكبيرة» التي بدأ بها هذا الكتاب: ما مدى مصداقية ادعاءات «الحركات المناوئة» الفلاحية وأبطالها، بأن الزراعة العائلية «قليلة المدخلات» (أي «العودة للتريف»)

يمكن أن تُطعم سكان العالم الذي أصبح أكبر بكثير وأكثر ارتباطاً بالمدن بكثير، من الفترة التي كان فيها «الفلاح» هو المنتج الأساسي لغذاء العالم؟ تمثل التعقيدات التحليلية لديناميات الطبقة في سياق عمليات التغير الفلاحي - كما عرضناها في هذا الكتاب القصير - محاولة للتعامل مع بعض تعقيدات العالم الرأسمالي الراهن. يمتد هذا العالم من أسواق بورصة شيكاغو للعقود الآجلة ومقرات الشركات الزراعية الكبرى إلى التمايز الطبقي بمناطق «رأسمالية الفلاحين» المتغيرة الطابع باستمرار، وحتى نضالات فقراء المزارعين والعمال التي صورناها في المقدمة. تواجه تحديات التعقيد من حيث الممارسة أعمال النشاط المعنيين بمحاولة بناء سياسات تقدمية للتغير الفلاحي على جميع نطاقاته، من المحلي لأقصى درجة وحتى العالمي والكوكبي. ولتحقيق هذه الغاية، لا تكفي على الإطلاق الشعارات البراقة وقائمة بأسماء الأبطال والأشرار. لا بد للحركات الناشطة أن تحلل بفعالية الحقائق الاجتماعية المعقدة والمتناقضة التي تسعى لإحداث تحولات كبرى فيها. في العالم الرأسمالي، يجب أن يكون فهم ديناميات الطبقة دائماً نقطة الانطلاق والعنصر الأساسي في مثل هذا التحليل.

مسرد المصطلحات

(بحسب التسلسل الأبجدي الإنجليزي)

ملحوظة: المصطلحات الواردة في متن تعريف مصطلحات أخرى نكتبها بخط مائل.

accumulation

التراكم في الرأسمالية: تراكم الأرباح للاستثمار في الإنتاج (أو التجارة، أو التمويل) من أجل جني أرباح أكثر. انظر أيضاً/عادة الإنتاج الموسعة.

agrarian capital

رأس المال الفلاحي: رأسمال مستثمر في الفلاحة من أجل تحقيق الأرباح.

agribusiness

الشركات الزراعية (أغري-بزنس): شركات على نطاقات مختلفة، منها النطاق العالمي، تستثمر في الزراعة. انظر أيضاً/المدخلات الزراعية وشركات الأغذية الزراعية.

agriculture/agricultural sector

القطاع الزراعي / الزراعة: في الرأسمالية الحديثة يُقصد به الفلاحة مقترنة

بجميع أشكال المصالح الاقتصادية ذات الصلة والمؤسسات المتخصصة والأنشطة المتخصصة فوق وتحت الفلاحة نفسها، والتي تؤثر على الأنشطة الفلاحية وعلى إعادة إنتاج المزارعين لحياتهم.

agri-input corporations

شركات المدخلات الزراعية: شركات زراعية (أغري-بزنس) تستثمر في المدخلات الزراعية اللازمة للفلاحة والسابقة عليها.

agro-food corporations

شركات الأغذية الزراعية: شركات زراعية (أغري-بزنس) تستثمر في المخرجات الزراعية اللاحقة على الفلاحة.

biopiracy

القرصنة الحيوية: مسمى أطلقه الناقدون على شركات المدخلات الزراعية التي تحاول إصدار براءات اختراع و«حقوق ملكية فكرية» خاصة لمواد جينية نباتية.

capitalism

الرأسمالية: منظومة اجتماعية اقتصادية لها سمات خاصة، قائمة على النطاق العالمي، وتعتمد على علاقات الطبقة بين رأس المال والعمال.

ceremonial fund

تمويل الاحتفالات أو الطقوس: جزء من فائض الإنتاج المستخدم في

أنشطة جماعية بالمجتمعات الريفية احتفاءً بمناسبات مثل الحصاد أو الأعياد الدينية أو «طقوس العبور» مثل الزواج أو الوفاة.

class

الطبقة: العلاقات الاجتماعية للإنتاج بين طبقات المنتجين (العمال) وغير المنتجين. انظر أيضاً الاستغلال.

commodification

التسليع: عملية بموجبها يتم إنتاج عناصر الإنتاج وإعادة الإنتاج لصالح التبادل في السوق (وهي تُستخلص من السوق أيضاً) مع الخضوع لضوابط وعوامل إلزام السوق. الرأسمالية تتسم بأنها نظام للإنتاج السلعي المعمّم.

commodification of subsistence

تسليع الكفاف: عملية تصبح بموجبها عناصر أساسية من الكفاف ومن ثم إعادة الإنتاج لمن كانوا صغار مزارعين «مستقلين» في السابق، خاضعة لديناميات التبادل في السوق وضوابط السوق (التسليع).

commodity chains

السلاسل السلعية: جميع الأنشطة التي تربط إنتاج السلع باستهلاكها النهائي. في حالة السلع الزراعية، فهي تبدأ من حقول المزارعين وتنتهي عند موائد المستهلكين، وتشمل الأطراف والمؤسسات والعلاقات والممارسات التي تؤطر هذه الرحلة الطويلة.

common property rights

حقوق الملكية المشاعية: حقوق الأرض وغيرها من الموارد (مثال: موارد المياه، أراضي الرعي والغابات) المملوكة بشكل جماعي لجماعات مُتاح لأفرادها حقوق انتفاع من هذه الموارد.

consumption fund

تمويل الاستهلاك: ذلك الجزء من المنتج أو الدخل المطلوب لإشباع الاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية للمنتجين وعائلاتهم، بما يشمل احتياجات إعادة الإنتاج الجيلي.

depeasantization

إنهاء الوجود الفلاحي: عملية بموجبها يفقد المزارعون الفلاحون قدرة الوصول لوسائل إعادة إنتاج أنفسهم كمزارعين. انظر أيضاً التراكم البدائي، البلترة، «ضغط» إعادة الإنتاج البسيط.

differentiation

التمايز: في سياق التحليل الطبقي، هو نزوع صغار المنتجين للسلع للانقسام إلى طبقات رأسمال وعمال، وهي أيضاً عملية (أي التمايز) تسهم في تشكيلها بقوة العلاقات الجندرية ودينامياتها.

domestic labour

العمل المنزلي: أنشطة الطهي ورعاية الأطفال وما إلى ذلك، الضرورية لإعادة إنتاج الأسرة والمجتمع وهي قائمة عادة على أساس علاقات الجندر.

«downstream»

«فوق الزراعة»: القصد جميع الأنشطة المرتبطة بالسلع الزراعية بعد أن تغادر المزرعة، مثل التسويق، والتجهيز، وبيع الجملة والتجزئة، إلخ.

ecological footprint

البصمة الإيكولوجية: أي كمّ المساحة البرية والبحرية المنتجة بيولوجياً، والطاقة، المستهلكة من قبل تكنولوجيات معينة في (1) إحياء الموارد التي تستهلكها مجموعة من السكان، و (2) استيعاب وتحييد آثار النفايات الضارة المولدة جراء هذا الاستهلاك.

enclosure

التسييج: عملية خصخصة الأرض وغيرها من الموارد التي كانت محل حقوق ملكية مشاعية، سواء تمت هذه العملية عرفياً أو بموجب قوانين. انظر أيضاً الأسواق العرفية.

energy productivity

إنتاجية الطاقة: أي وحدات الطاقة (السعرات) المستهلكة لإنتاج كمية معينة من المحاصيل لها قيمة طاقة أو سعر-حرارية معينة.

entry costs

النفقات البدئية: أنواع ونطاق التكاليف الخاصة بالتأسيس لعملية إنتاج سلعي، بما يشمل الفلاحة صغيرة النطاق.

expanded reproduction

إعادة الإنتاج الموسعة: هو مسمى آخر لتراكم رأس المال، واستثماره في توسيع نطاق الإنتاج من أجل جني أرباح أكثر، وضده هو إعادة الإنتاج البسيط.

exploitation

الاستغلال: استخلاص فائض إنتاج طبقات المنتجين، من قبل الطبقات (المهيمنة) غير المنتجة.

family farmer

المزارع العائلي: يسري هذا المفهوم على المزارع التي تستعين بالعمل العائلي حصراً، وأحياناً يسري المفهوم أيضاً على المزارع المملوكة لعائلات و/ أو التي تديرها عائلات لكن لا تستعين بعمل أفراد العائلة.

feudalism

الإقطاع: «نمط إنتاج» فيه تقوم طبقات الإقطاعيين ملاك الأراضي باستخلاص فائض الإنتاج من المنتجين الفلاحين على صورة ريع. انظر أيضاً تمويل الإيجار.

financialization

الأمولة: عملية تصبح بموجبها الأموال أو رأس المال المالي مهيمنة على أشكال رأس المال الأخرى (الصناعي، المركنتلي، إلخ). يعتبر البعض

هذه العملية بمثابة السمة الغالبة والنزوع الرئيسي للعولمة المعاصرة، وقد تجسدت في الأزمة المالية لعام 2008.

fund of rent

تمويل الإيجار: ذلك الجزء من فائض الإنتاج الذي يتعين على الفلاحين أو صغار المزارعين دفعه للغير، مثل أصحاب الأرض أو المقرضين أو التجار.

gender

العلاقات الجندرية: بين الرجال والنساء، وتقسيمات الملكية والعمل والدخل، المؤطرة عادة بناء على علاقات الجندر غير المتكافئة، وإن كان هذا يحدث بطرق عديدة مختلفة. انظر أيضاً العمل المنزلي، وإعادة الإنتاج الجيلي، والتقسيم الاجتماعي للعمل.

generational reproduction

إعادة الإنتاج الجيلي: أنشطة الإنتاج والتنشئة للجيل التالي، عادة ما تؤطرها علاقات الجندر.

globalization

العولمة: تعتبر - وتدور حول ذلك جدالات كثيرة - المرحلة الحالية للرأسمالية العالمية، لا سيما منذ السبعينيات. وتتسم بضعف تنظيم الأسواق الرأسمالية الدولية والأموثة ومشروع النيوليبرالية السياسي.

imperialism

الإمبريالية: نظام حُكم الأراضي والشعوب من قبل مجتمعات/ دول أخرى، على يد دول إمبريالية. بالنسبة إلى لينين فهي «أعلى مراحل» الرأسمالية، وتهيمن عليها الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً، ولا تتطلب الحكم الاستعماري المباشر.

international food regime

النظام الغذائي الدولي: نظام من العلاقات والقواعد والممارسات التي تُهيكل وتؤطر التقسيمات الدولية للعمل والتجارة في الزراعة، في العالم الرأسمالي، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر.

labour power

قوة العمل: القدرة على العمل التي يمتلكها العمال بصفتها سلعتهم الأساسية أو الوحيدة، ويؤجرونها مقابل الأجور من أجل شراء وسائل إعادة الإنتاج للنفس، وهي مركزية للغاية في نمط الإنتاج الرأسمالي.

labour process

عملية العمل: تنظيم وأنشطة العمل في عمليات إنتاج مُعيّنة. انظر أيضاً الظروف التقنية للإنتاج، والظروف الاجتماعية للإنتاج.

labour productivity

إنتاجية العمل: كمية السلع (أو الخدمات) التي يمكن للمرء إنتاجها

مقابل إنفاق كمّ معين من الجهد، وتُقاس هذه الإنتاجية عادة أو يُحسب متوسطها، بناء على الوقت المنفق في العمل، أو وقت العمل.

labour regime

نظام العمل: أنماط الاستقدام للعمل/التسريح من العمل المختلفة وعملية تنظيم ذلك العمل في الإنتاج.

land productivity

إنتاجية الأرض: انظر المحصول.

landed property

ملاك الأرض: الطبقة الناهضة على أساس السيطرة الفعلية على الأرض، سواء في سياق قبل-رأسمالي مثل الحال في النمط الإقطاعي أو في ظل الرأسمالية، حيث حقوق ملكية الأرض الخاصة، التي يملكها عملية تسليع الأرض.

marginal farmers

مزارعون هامشيون: المزارعون الذين لا يحصلون على الشق الأكبر من إعادة إنتاجهم لاحتياجاتهم عبر الزراعة «للنفس»، وهم عنصر مهم من عناصر طبقات العمال. انظر أيضاً البلترة الجزئية.

mercantilism

المركنتلي: عملية تنظيم سياسي للتجارة. كلمة «مركنتلي» قد تشير إلى هذا

النظام، أو بشكل أعم، قد تشير إلى أنشطة التجارة وإلى المتخصصين فيها (رأس المال المركتلي).

monoculture

الزراعة الأحادية: زراعة مساحات شاسعة بمحصول واحد، وهي عكس نظام تنوع المحاصيل.

neoliberalism

النيوليبرالية: برنامج سياسي وأيديولوجي يهدف إلى «تراجع دور الدولة» في مقابل الدفع بمصالح السوق وكبار الأطراف الرأسمالية.

overproduction

فرط الإنتاج: نزوع أصيل في المنافسة الرأسمالية والتراكم حيث يتم إنتاج أكثر مما يمكن بيعه، لتحقيق معدل الربح الوسيط، من ثم يؤدي هذا إلى فقد رأس المال المستثمر في الإنتاج لقيمتة نسبياً.

peasant

الفلاح: تُستخدم الكلمة على نطاق واسع وبشكل فضفاض غالباً لوصف «صغار» المزارعين أو المزارعين «العائليين» المشغولين بـ «الكفاف» في ظروف وفترات تاريخية مختلفة، من الحضارات الفلاحية قبل الرأسمالية، إلى الرأسمالية في الوقت الراهن، لا سيما في الجنوب العالمي.

petty commodity production/producers

الإنتاج السلعي الصغير/ صغار منتجي السلع: الإنتاج السلعي «صغير النطاق» في الرأسمالية، الذي يجمع بين رأس المال والعمل، سواء على مستوى العائلة أو الفرد. وتخضع هذه العملية للتمييز الطبقي.

primitive accumulation

التراكم البدائي: بالنسبة إلى ماركس، فهي العمليات التاريخية التي تأسست وترسخت بموجبها طبقات رئيسية في الرأسمالية. بالنسبة إلى غيره من المفكرين والباحثين، فهي عمليات مستمرة في الرأسمالية الراسخة وتعتمد عادة على آليات إكراه «غير اقتصادية»، منها ما يتصل بتسييج الأرض والغابة والموارد المائية، إلى آخره.

production

الإنتاج: العملية التي يقوم بموجبها العمل بتغيير طبيعة الأشياء لتطويعها بحيث تلبى احتياجات الحياة البشرية.

productive forces

قوى الإنتاج: التكنولوجيا والثقافة التقنية، وتشمل قدرات الناس على تنظيم أنفسهم لاتخاذ قرارات حول الإنتاج وتنفيذها والابتكار فيها، وكل هذا يتشكل بموجب الظروف الاجتماعية للإنتاج.

productivity

الإنتاجية: كمّ ما يمكن إنتاجه باستخدام كمية معطاة من الموارد. انظر أيضاً المحاسبة الطاقية، وإنتاجية العمل، والمحصول.

proletarianization

البلدرة: عملية تتكون بموجبها طبقات العمال ممن كانوا من قبل مزارعين وحرّفين «مستقلين»، إلخ. انظر أيضاً تسليع الكفاف، وقوة العمل، والتراكم البدائي.

repeasantization

عودة التريف: عملية عودة المزارعين الهامشين وشبه-البروليتاريا والبروليتاريا إلى العمل بالفلاحة كمكون رئيسي وكبير من مكونات إعادة إنتاجهم لحياتهم.

reproduction

إعادة الإنتاج: كفالة ظروف الحياة والإنتاج المستقبلي من واقع ما يتم إنتاجه أو كسبه في الوقت الراهن.

semi-proletarianization

البلدرة الجزئية: عملية تكوين طبقات العمال غير المسلوين بالكامل من الأرض و/ أو وسائل إعادة الإنتاج الأخرى، كما هو الحال مثلاً في عدد من نظم عمل المهاجرين في المناطق الريفية.

sharecropping

المُزارعة: ممارسة يقوم بموجبها ملاك الأرض بتأجيرها، ويقدمون أحياناً معها أدوات للعمل، في مقابل حصة من المحصول المُنتج.

simple reproduction

إعادة الإنتاج البسيطة: إعادة الإنتاج على نفس مستوى الإنتاج والاستهلاك القائمين. أي إعادة الإنتاج من دون تراكم.

simple reproduction 'squeeze'

«ضغط» إعادة الإنتاج البسيط: عملية الضغط على إعادة إنتاج صغار المنتجين للسلع سواء بصفقتهم رأسمال أو عمال، اقتراناً بتسليع الكفاف وتؤدي هذه العملية عادة إلى إنهاء وجود الفلاحين.

small farmer

مزارع صغير: عادة ما تشير الكلمة إلى المزارعين الذين يتحدد حجم مزارعهم بناء على مدى توفر العمل العائلي، وأحياناً ما يُفترض أن المزارع الصغير يُعنى بـ الكفاف أو إعادة الإنتاج البسيط حصراً. وضمن هذا التعريف، يتباين حجم المزرعة كثيراً، بناء على نوع الزراعة.

social conditions of production

الظروف الاجتماعية للإنتاج: جميع العلاقات والمؤسسات والممارسات

الاجتماعية التي تُشكّل أنشطة الإنتاج وإعادة الإنتاج، بما يشمل الظروف التقنية للإنتاج وقوى الإنتاج.

social division of labour

التقسيم الاجتماعي للعمل: (1) العلاقات الاجتماعية بين المنتجين المتخصصين إلى درجة ما في إنتاج مختلف صنوف السلع والخدمات، وتعد أنشطتهم تكميلية لبعضها البعض، (2) أنشطة مختلف فئات الناس بحسب المواقع التي يحتلوها في بنى معينة للعلاقات الاجتماعية، لا سيما علاقات الطبقة الخاصة برأس المال والعمل وعلاقات الجندر.

subsistence

الكفاف: تستخدم الكلمة عادة للإشارة إلى الظروف المرضية لإعادة الإنتاج البسيط، في حالة الفلاحين والمزارعين العائليين وصغار المزارعين، مع إشارة خاصة غالباً إلى إنتاجهم للغذاء لأغراض الاستهلاك الشخصي. انظر تسليع الكفاف.

surplus product

منتج فائض: ما يُنتج خارج إطار إعادة الإنتاج البسيط لاحتياجات المنتجين، ومن ثم يمثل نتاج «فائض عملهم». وعندما تستخلصه الطبقات الأخرى، يصبح بصدد الاستغلال.

surplus value

فائض القيمة: الشكل الذي يتخذه فائض العمل في ظل الرأسمالية تحديداً. انظر منتج فائض.

technical conditions of production

الظروف التقنية للإنتاج: مجموعات معينة من قوى الإنتاج منظمة في عمليات عمل، وتشمل هذه العمليات التقسيم التقني للعمل.

technical division of labour

التقسيم التقني للعمل: مزيج من مختلف المهام أو عمليات العمل التي يؤديها العمال في وحدة إنتاجية واحدة، مثل المصنع أو المزرعة.

«upstream»

«تحت الزراعة»: جميع الأنشطة اللازمة لكفالة ظروف الفلاحة قبل أن تحدث، مثل الوصول للأرض، والعمل، وأدوات العمل.

usufruct rights

حقوق الانتفاع: حقوق المزارعين في الوصول للأرض لفلاحتها وللرعي ولاستغلال الغابات والموارد المائية، وما إلى ذلك، وهي حقوق ملكية مشاعية.

«vernacular» markets

الأسواق «العرفية»: هي أسواق سلع وخدمات تعتبر سلعاً من حيث الممارسة، ومنها أسواق الأرض العرفية، في ظل غياب أو ضعف أو إبهام أو التنازع حول حقوق «الملكية الخاصة» بموجب أطر قانونية صريحة.

yield (land)

محصول (الأرض): قياس لإنتاجية الأرض. كمية المحصول الذي يتم جمعه من مساحة معينة من الأرض.

المراجع

* تشير إلى التوصية باستخدام المرجع كقراءة تمهيدية

** تشير إلى التوصية باستخدام المرجع كقراءة على مستوى متقدم أكثر.

Albritton, R. 2009. *Let Them Eat Junk: How Capitalism Creates Hunger and Obesity*. London: Pluto Press.

Amin, S. 1976. *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism*. Hassocks: Harvester Press.

_____. 2003. «World Poverty, Pauperization and Capital Accumulation.» *Monthly Review* 55, 5.

Araghi, F. 2009. «The Invisible Hand and the Visible Foot: Peasants, Dispossession and Globalization.» In A.H.Akram-Lodhi and C.Kay (eds.), *Peasants and Globalization. Political Economy, Rural Transformation and the Agrarian Question*. London: Routledge.

Arrighi, G. 1994. *The Long Twentieth Century: Money, Power and the Origins of Our Times*. London: Verso.

** Arrighi, G., and J.W. Moore. 2001 «Capitalist Development in World Historical Perspective.» In R. Albritton, M. Itoh, R.

Westra and A. Zuege (eds.), *Phases of Capitalist Development. Booms, Crises and Globalizations*. London: Palgrave.

Bagchi, A.K. 2009. «Nineteenth Century Imperialism and Structural Transformation in Colonized Countries.» In A.H. Akram-Lodhi and C. Kay (eds.), *Peasants and Globalization, Political Economy, Rural Transformation and the Agrarian Question*. London: Routledge.

Banaji, J. 1990. «Illusions about the Peasantry: Karl Kautsky and the Agrarian Question.» *Journal of Peasant Studies* 17, 2.

_____. 1997. «Modernizing the Historiography of Rural Labour: An Unwritten Agenda.» In M. Bentley (ed.), *Companion to Historiography*. London: Routledge.

_____. 2002. «The Metamorphoses of Agrarian Capitalism.» *Journal of Agrarian Change* 2, 1.

_____. 2007. «Islam, the Mediterranean and the Rise of Capitalism.» *Historical Materialism* 15, 1.

_____. 2010. *Theory as History: Essays on Modes of Production and Exploitation*. Leiden: Brill.

Barker, J. 1989. *Rural Communities in Distress. Peasant Farmers and the State in Africa*. Cambridge: Cambridge University Press.

Bauer, A.J. 1979. «Rural Workers in Spanish America: Problems of Peonage and Oppression.» *Hispanic American Historical Review* 59, 1.

Bello, W. 2009. *The Food Wars*. London: Verso.

Bernstein, H. 1981. «Notes on State and Peasantry.» *Review of*

African Political Economy 21.

Bharadwaj, K. 1985. «A View of Commercialisation in Indian Agriculture and the Development of Capitalism.» *Journal of Peasant Studies* 12, 4.

** Borras, S.M., M. Edelman and C. Kay. 2008. «Transnational Agrarian Movements: Origins and Politics, Campaigns and Impact.» In S.M. Borras, M. Edelman and C. Kay (eds.), *Transnational Agrarian Movements Confronting Globalization*. Special issue of *Journal of Agrarian Change* 8, 1 -2.

Bray, F. 1986. *The Rice Economies. Technology and Development in Asian Societies*. Oxford: Basil Blackwell.

Breman, J. 1996. *Footloose Labour. Working in India's Informal Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Brenner, R.P. 2001 «The Low Countries in the Transition to Capitalism.» *Journal of Agrarian Change* 1, 2.

Bryceson, D. 1999. «African Rural Labour, Income Diversification and Livelihood Approaches: A Long-term Development Perspective.» *Review of African Political Economy* 80.

Burch, D. 2003. «Production, Consumption and Trade in Poultry.» In N. Fold and B. Pritchard (eds.), *Cross-continental Food Chains*. London: Routledge.

Byres T.J. 1981. «The New Technology, Class Formation and Class Action in the Indian Countryside.» *Journal of Peasant Studies* 8, 4.

_____. 1991. «The Agrarian Question and Differing Forms of

Capitalist Transition: An Essay with Reference to Asia.» In J. Breman and S. Mundle (eds.), *Rural Transformation in Asia*. Delhi: Oxford University Press.

_____. 1996. *Capitalism From Above and Capitalism From Below: An Essay in Comparative Political Economy*. London: Macmillan.

Chauveau, J-P, and P. Richards. 2008. «West African Insurgencies in Agrarian Perspective: Côte d'Ivoire and Sierra Leone Compared.» *Journal of Agrarian Change* 8, 4.

Chayanov, A.V. 1966 [1925]. *The Theory of Peasant Economy*. D. Thorner, B. Kerblay and R.E.F. Smith (eds.). Homewood, IL: Richard Irwin for the American Economic Association.

_____. 1991 [1927]. *The Theory of Peasant Co-operatives*. London: I.B. Tauris.

** Chimhowu, A., and P. Woodhouse. 2007. «Customary vs Private Property Rights? Dynamics and Trajectories of Vernacular Land Markets in Sub-Saharan Africa.» *Journal of Agrarian Change* 6, 3.

Chonchol, J. 1970, «Eight Fundamental Conditions of Agrarian Reform in Latin America.» In R. Stavenhagen (ed.), *Agrarian Problems and Peasant Movements in Latin America*. New York: Doubleday.

Cordell, D., J.W. Gregory and V. Piché. 1996. *Hoe and Wage: A Social History of a Circular Migration System in West Africa*, Boulder, CO: Westview Press.

Cowen, M.P., and R.W. Shenton. 1991a. «The Origin and Course of Fabian Colonialism in Africa.» *Journal of Historical Sociology* 4, 2.

_____. 1991b. «Bankers, Peasants and Land in British West Africa, 1905– 1937.» *Journal of Peasant Studies* 19, 1.

** Cronon, W. 1991. *Nature's Metropolis. Chicago and the Great West*. New York: W.W. Norton.

** Crosby, A.W. 1986. *Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe 900- 1900*. Cambridge: Cambridge University Press.

Daviron, B. 2002. «Small Farm Production and the Standardization of Tropical Products.» *Journal of Agrarian Change* 2, 2.

Davis, M. 2001. *Late Victorian Holocausts. El Niño Famines and the Making of the Third World*. London: Verso.

** _____. 2006. *Planet of Slums*. London: Verso.

Desmarais, A.A. 2007. *La Vía Campesina: Globalization and the Power of Peasants*. Halifax: Fernwood Publishing.

Djurfeldt, G. 1981. «What Happened to the Agrarian Bourgeoisie and Rural Proletariat Under Monopoly Capitalism? Some Hypotheses Derived from the Classics of Marxism on the Agrarian Question.» *Acta Sociologica* 24, 3.

Duncan, C.A.M. 1996. *The Centrality of Agriculture. Between Humanity and the Rest of Nature*. Montreal: McGill-Queen's University Press.

Edelman, M. 1999. *Peasants Against Globalization: Rural Social*

Movements in Costa Rica. Stanford: Stanford University Press.

** _____. 2003. «Transnational Peasant and Farmer Movements and Networks.» In M. Kaldor, H. Anheier and M. Glasius (eds.), *Global Civil Society Yearbook 2003*. London: Sage.

Ellis, F. 1999. «Household Strategies and Rural Livelihood Diversification.» *Journal of Development Studies* 35, 1.

Francks, P. 2006. *Rural Economic Development in Japan from the Nineteenth Century to the Pacific War*. London: Routledge.

Frank, A.G. 1967. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*. New York: Monthly Review Press.

* Friedmann, H. 1990 «The Origins of Third World Food Dependence.» In H. Bernstein, B. Crow, M. Mackintosh and C. Martin (eds.), *The Food Question*. London: Earthscan and New York: Monthly Review Press.

_____. 1993. «The Political Economy of Food: A Global Crisis.» *New Left Review* 197.

** _____. 2004. «Feeding the Empire: The Pathologies of Globalized Agriculture.» In L. Panitch and C. Leys (eds.), *The Socialist Register 2005*. London: Merlin Press.

_____. 2006. «Focusing on Agriculture: A Comment on Henry Bernstein's 'Is There an Agrarian Question in the 21st Century?」» *Canadian Journal of Development Studies* 27, 4.

Friedmann, H., and P. McMichael. 1989. «Agriculture and the State System: The Rise and Decline of National Agricultures,

1870 to the Present.» *Sociologica Ruralis* 29, 2.

Gibbon, P. and M. Neocosmos. 1985. «Some Problems in the Political Economy of 'African Socialism'.» In H. Bernstein and B.K. Campbell (eds.), *Contradictions of Accumulation in Africa: Studies in Economy and State*. Beverly Hills, CA: Sage.

Gilsenan, M. 1982. *Recognizing Islam*. London: Croom Helm.

Goody, J. 2004. *Capitalism and Modernity: The Great Debate*. Cambridge: Polity Press.

Grigg, D.B. 1974. *The Agrarian Systems of the World: An Evolutionary Approach*. Cambridge: Cambridge University Press.

Harriss, J. 1987. »Capitalism and Peasant Production the Green Revolution in India.« In T. Shanin (ed.), *Peasants and Peasant Societies*. Second edition. Oxford: Blackwell.

Harriss-White, B., and N. Gooptu. 2000. «Mapping India's World of Unorganized Labour.» In L. Panitch and C. Leys (eds.), *The Socialist Register 2001*. London: Merlin Press.

Hart, G. 1991. «Engendering Everyday Resistance: Gender, Patronage and Production Politics in Rural Malaysia.» *Journal of Peasant Studies* 19, 1.

_____. 1994. «The Dynamics of Diversification in an Asian Rice Region.» In B. Koppel, J.N. Hawkins and W. James (eds.), *Development or Deterioration? Work in Rural Asia*. Boulder, CO: Lynne Rienner.

* Hartmann, B., and J.K. Boyce. 1983. *A Quiet Violence*. View

from a Bangladesh Village. London: Zed Books.

Harvey, D. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press.

Hazell, P., C. Poulton, S. Wiggins, and A. Dorward. 2007. *The Future of Small Farms for Poverty Reduction and Growth*. Washington: ifpri (International Food Policy Research Institute). 2020 Discussion Paper 42.

Hilferding, R. 1981 [1910]. *Finance Capital*. London: Routledge & Kegan Paul.

Hill, P. 1963. *The Migrant Cocoa Farmers of Southern Ghana*. Cambridge: Cambridge University Press.

ifad 2001. *Rural Poverty Report 2001: The Challenge of Ending Rural Poverty*. Rome: International Fund for Agricultural Development.

Kautsky, K. 1988 [1899]. *The Agrarian Question*. Two volumes. P. Burgess trans. London: Zwan.

Kay, C. 1974. «Comparative Development of the European Manorial System and the Latin American Hacienda System.» *Journal of Peasant Studies*, 2, 1.

Kay, G. 1975. *Development and Underdevelopment*. London: Macmillan.

Kerkvliet, B.J. Tria. 2009. «Everyday Politics in Peasant Societies (and Ours).» *Journal of Peasant Studies* 36, 1.

* Kitching, G. 1982. *Development and Underdevelopment in Historical Perspective*. London: Methuen.

** _____. 2001. *Seeking Social Justice through Globalization*, University Park, PA: Pennsylvania State University Press.

** Kloppenburg Jr, J.R. 2004. *First the Seed. The Political Economy of Plant Biotechnology*. Second edition. Madison: University of Wisconsin Press.

Koning, N. 1994. *The Failure of Agrarian Capitalism: Agrarian Politics in the United Kingdom, Germany, the Netherlands and the USA, 1846- 1919*. London: Routledge.

Lenin, V.I. 1964a [1899]. *The Development of Capitalism in Russia: The Process of the Formation of a Home Market for Large-Scale Industry*. In *Collected Works* Volume 3, Moscow: Progress Publishers.

_____. 1964b [1916]. *Imperialism, The Highest Stage of Capitalism*. In *Collected Works* Volume 22, Moscow: Progress Publishers.

Low, D.A. 1996. *The Egalitarian Moment: Asia and Africa 1950-1980*. Cambridge: Cambridge University Press.

Mamdani, M. 1987. «Extreme but not Exceptional: Towards an Analysis of the Agrarian Question in Uganda.» *Journal of Peasant Studies* 14, 2.

_____. 1996. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Cape Town: David Philip.

_____. 2009. *Saviors and Survivors: Darfur, Politics and the War on Terror*. London: Verso.

Mann, S.A., and J.M. Dickinson. 1978. «Obstacles to the

Development of a Capitalist Agriculture.» *Journal of Peasant Studies* 5,4.

Martinez-Alier, J. 2002. *The Environmentalism of the Poor*. Cheltenham: Edward Elgar.

Marx, K. 1973. *Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy (Rough Draft)*. Harmondsworth: Penguin (from Marx's notebooks of 1857- 8; Martin Nicolaus, trans.).

_____. 1976 [1867]. *Capital*. Volume I. Ben Fowkes, trans. Harmondsworth: Penguin.

* Mazoyer, M. and L. Roudart. 2006. *A History of World Agriculture from the Neolithic Age to the Current Crisis*. London: Earthscan.

Mbilinyi, M. 1990 «Structural Adjustment, Agribusiness and Rural Women in Tanzania.» In H. Bernstein, B. Crow, M. Mackintosh and C. Martin (eds.), *The Food Question*. London: Earthscan and New York: Monthly Review Press.

McMichael, P. 2006. «Reframing Development: Global Peasant Movements and the New Agrarian Question.» *Canadian Journal of Development Studies* 27,4.

Mendes, C. 1992. «The Defence of Life.» *Journal of Peasant Studies* 20, 1.

Moore Jr., Barrington. 1966. *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston: Beacon Press.

Moore J.W. 2003. «*The Modern World-System as Environmental*

History? Ecology and the Rise of Capitalism.» *Theory & Society* 32, 3.

_____. 2010a. «'Amsterdam is Standing on Norway'. Part I: The Alchemy of Capital, Empire, and Nature in the Diaspora of Silver, 1545- 1648.» *Journal of Agrarian Change* 10, 1.

_____. 2010b. «'Amsterdam is Standing on Norway'. Part II: The Global North Atlantic in the Ecological Revolution of Seventeenth Century Capitalism.» *Journal of Agrarian Change* 10, 2.

Myrdal, G. 1968. *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations*. Three volumes. New York: Pantheon Books.

Panitch, L., and C. Leys. 2000. «Preface.» In L. Panitch and C. Leys (eds.), *The Socialist Register 2001*. London: Merlin Press.

Patel, Raj. 2007. *Stuffed and Starved: Markets, Power and the Hidden Battle for the World's Food System*. London: Portobello Books.

Peters, P.E. 1994. *Dividing the Commons: Politics, Policy and Culture in Botswana*. Charlottesville: University of Virginia Press.

** _____. 2004. «Inequality and Social Conflict over Land in Africa.» *Journal of Agrarian Change* 4, 3.

Polanyi, K., 1957 [1944]. *The Great Transformation: The Political and Economic Origin of Our Time*. Boston: Beacon Press.

Pomeranz, K. 2000. *The Great Divergence: China, Europe and*

the Making of the Modern World Economy. Princeton: Princeton University Press.

Post, C. 1995. «The Agrarian Origins of US Capitalism: The Transformation of the Northern Countryside Before the Civil War.» *Journal of Peasant Studies* 22, 3.

Pottier, J. 2002. *Re-Imagining Rwanda: Conflict, Survival and Disinformation in the Late Twentieth Century*. Cambridge: Cambridge University Press.

Preobrazhensky, E. 1965 [1926]. *The New Economics*. Brian Pearce, trans. Oxford: Clarendon Press.

Richards, P. 1986. *Coping with Hunger: Hazard and Experiment in an African Rice Farming System*. London: Allen & Unwin.

Sahlins, M. 1972. *Stone Age Economics*. Chicago: Aldine.

Schwartz, H.M. 2000. *States versus Markets: The Emergence of A Global Economy*. Second edition. Houndmills, Basingstoke: Palgrave.

Scott, J.C. 1985. *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven: Yale University Press.

_____. 2005. «Afterword to ‘Moral Economies, State Spaces, and Categorical Violence’.» *American Anthropologist* 107, 3.

Sen, A. 1981. *Poverty and Famines*. Oxford: Oxford University Press.

Sender, J., and S. Smith. 1986. *The Development of Capitalism in Africa*. London: Methuen.

Shanin, T. 1986. «Chayanov's Message: Illuminations, Miscomprehensions, and the Contemporary 'Development Theory'» In A.V. Chayanov, D.

Thorner, B. Kerblay and R.E.F. Smith (eds.), *The Theory of Peasant Economy*. Second edition. Madison: University of Wisconsin Press.

Shelley, T. 2007. *Exploited: Migrant Labour in the New Global Economy*. London: Zed Books.

Silver, B.J., and G. Arrighi. 2000. «Workers North and South.» In L. Panitch and C. Leys (eds.), *The Socialist Register 2001*. London: Merlin Press.

Stolcke, V., and M.M. Hall. 1983. «The Introduction of Free Labour on São Paulo Coffee Plantations.» *Journal of Peasant Studies* 10, 23/.

Stoler, A. 1985. *Capitalism and Confrontation in Sumatra's Plantation Belt, 1870- 1979*. New Haven: Yale University Press.

Striffler, S. 2004. «Class Formation in Latin America: One Family's Enduring Journey between Country and City.» *International Labor and Working-Class History* 65.

Therborn, G. 2007. «After Dialectics: Radical Social Theory in a Post-Communist World.» *New Left Review* (NS) 43.

** van der Ploeg, J.D. 2008. *The New Peasantries: Struggles for Autonomy and Sustainability in an Era of Empire and Globalization*. London: Earthscan.

von Freyhold, M. 1979. *Ujamaa Villages in Tanzania: Analysis*

of a Social Experiment. London: Heinemann.

Wallerstein, I. 1979. *The Capitalist World-Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Warren, B. 1980. *Imperialism: Pioneer of Capitalism*. London: Verso.

* Weis, T. 2007. *The Global Food Economy: The Battle for the Future of Farming*. London: Zed Books.

Whitcombe, E. 1980. « Whatever Happened to the Zamindars? » In E.J. Hobsbawm, W. Kula, A. Mitra, K.N. Raj and I. Sachs (eds.), *Peasants in History: Essays in Honour of Daniel Thorner*. Calcutta: Oxford University Press.

Williams, G. 1976. « Taking the Part of Peasants. » In P. Gutkind and I. Wallerstein (eds.), *The Political Economy of Contemporary Africa*. Beverly Hills, CA: Sage.

* Wolf, E. 1966. *Peasants*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

** _____. 1969. *Peasant Wars of the Twentieth Century*. New York: Harper and Row.

Wolford, W. 2003. « Producing Community: The mst and Land Reform Settlements in Brazil. » *Journal of Agrarian Change* 3, 4.

Wood, E. Meiksins. 2003. *Empire of Capital*. London: Verso.

World Bank. 2007. *World Development Report 2008: Agriculture for Development*. Washington: World Bank.

الفهرس

13	تمهيد للطبعة العربية
19	إهداء
21	شكر وعرفان
23	تمهيد الكتاب
27	المقدمة: الاقتصاد السياسي للتغير الفلاحي
28	الصورة الكبيرة: الزراعة وسكان العالم
30	من هم المزارعون في عالمنا المعاصر؟
41	الاقتصاد السياسي لماركس
47	الفصل الأول: الإنتاج والإنتاجية
47	العمل والطبيعة
53	تقسيمات العمل والتعاون
56	إعادة الإنتاج
60	الفائض والاستغلال والتراكم
63	الاقتصاد السياسي: أربعة أسئلة أساسية
67	الفصل الثاني: جذور الرأسمالية وتطورها المبكر

67	السمات المعروفة للرأسمالية
71	جذور الرأسمالية 1: مسارات التحول الفلاحي
79	جذور الرأسمالية 2: المسيرة الطويلة للرأسمالية التجارية
84	النظرية والتاريخ: تعقيدات وتشابكات
87	الفصل الثالث: الاستعمار والرأسمالية
87	مراحل الاستعمار
94	الاستعمار والتغير الفلاحي
111	نظم العمل في الحقبة الاستعمارية
123	الفصل الرابع: الفلاحة والزراعة محلياً وعالمياً
125	من الفلاحة إلى الزراعة
	«حاضرة الطبيعة» والنظام الغذائي الدولي الأول
132	(سبعينيات القرن التاسع عشر - 1914)
138	من التجارة الحرة إلى الحماية (1914 - الأربعينيات)
140	النظام الغذائي الدولي الثاني (الأربعينيات - السبعينيات) ..
145	التحديث الزراعي في حقبة «الإنهاء» (الخمسينيات - السبعينيات) ...
150	الختام
153	الفصل الخامس: العولمة النيوليبرالية والزراعة العالمية
156	انهيار النظام الغذائي الدولي الثاني
158	الزراعة العالمية في حقبة النيوليبرالية
162	نهاية الإنهاء

أهمي نهاية الفلاحة والفلاحين؟	164
الفصل السادس: زراعة رأسمالية ومزارعون غير رأسماليين؟ ...	171
«معوقات» الزراعة الرأسمالية	172
الاستغلال: ما المزايا التي تحققها الزراعة العائلية لرأس المال؟ .	176
دور المقاومة	183
الختام	191
الفصل السابع: تكوّن الطبقات في الريف	193
الديناميات الطبقيّة لـ «الزراعة العائلية»	195
طبقات العمال	208
الختام	212
الفصل الثامن: تعقيدات سؤال الطبقة	215
السوسيولوجيا الاقتصادية والسوسيولوجيا السياسية	215
الصراعات الطبقيّة في الأرياف	219
«أهل الأرض»	223
الختام	228
مسرد المصطلحات	231
المراجع	247

هذه السلسلة

سلسلة التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية تقدم كتبًا صغيرة تتناول قضايا كبيرة حول الأرض والفلاحة، وتطرحها هذه الكتب من أوجهها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لتسد فجوة معرفية ضخمة في العالم العربي، اسمها: «المسألة الفلاحية». هذه السلسلة مهاد نظري- تطبيقي لا غنى عنه لبناء الأفكار والبرامج الساعية إلى تحقيق المساواة ورفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي عن المجتمعات الريفية في المنطقة العربية.

هذا الكتاب

كتاب «الطبقة والتغير الفلاحي» لهنري برنستين هو العمل الأول في سلسلة كتب التغير الفلاحي والدراسات الفلاحية الصادرة عن «مبادرات في الدراسات الفلاحية النقدية (إيكاس - ICAS)».

من المهم أن يبدأ السلسلة بهذا الكتاب لسببين: أولاً، الأهمية الإستراتيجية للعدسة التحليلية للاقتصاد السياسي الفلاحي في الدراسات الفلاحية اليوم، وثانياً، الجودة عالمية المستوى لهذا الكتاب؛ إنه يهئ الساحة لما يلي من كتب ويرفع سقف التوقعات.



978-977-888-074-4

